وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

الندوات
والحلقات النقاشية

للعام الدراسي

2019-2018

فهرس المحتويات

ت	عنوان الندوة او الحلقة النقاشية	المشاركون	الصفحة
1ـ	قراءة نقدية في الموازنة العامة للعراق 2019	د. نبيل جعفر عبدالرضا د. يوسف علي الاسدي د. شعبان صدام الامارة	3 – 25
2ـ	الايرادات النفطية وحقيقة العجز للعام 2018	د. يوسف علي الاسدي د. سامي هاشم فالح	26ـ 45
3ـ	دور قطاع النقل والسياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية	ا.م. بان علي حسين	46 – 48
4ـ	مشكلة البطالة والتمييز بين الجنسين	د. سامي عبيد محمد	49 – 55
5ـ	اهداف اجندة التنمية المستدامة في العراق 2030	د. ندوة هلال جودة	56 – 77
6ـ	المكاسب والخسائر المحتملة من الاتفاقيات الاقتصادية العراقية الاردنية	د. نبيل جعفر عبدالرضا د.يوسف علي عبد الاسدي	78 – 94
7ـ	العقود الهندسية وانواع التعاقدات لادارة وتنفيذ المشاريع	د. ندوة هلال جودة ا. عادل صادق وكر (رئيس مهندسين شركة نفط البصرة)	95 – 102

قراءة نقدية في الموازنة العامة للعراق لعام 2019

ا.د. نبيل جعفر عبدالرضا

ا.د. يوسف علي عبد الاسدي

ا.م.د. شعبان صدام الامارة

2018/11/6

نظام الموازنة العامة الحالي في العراق يعتمد على الأبواب والبنود ، إذ يركز على تحقيق الإيرادات دون أي اعتبار للتخطيط المتوسط أو طويل الأجل ، ولا يتم فيه تقييم عوامل الإنتاجية والأداء ، أما النفقات العامة فتحدد في ضوء الآثار المترتبة عليها بسبب عدم التركيز على الاستخدام الأمثل لهذه الموارد ، مما يؤدي إلى وجود هدر في هذه الموارد ، بمعنى آخر أن نظام الموازنة العامة في العراق وتحقيق الإيرادات يركز على القواعد والإجراءات واللوائح أكثر من تركيزه على الكفاءة الاقتصادية. وهذا يعني أن الموازنات العامة في العراق تقوم بنيتها على أساس أن النفقات العامة تصنف إدارياً، أي أن النفقات العامة توزع على الدوائر والوزارات التي تدخل موازناتها في الموازنة العامة على شكل اعتمادات أو مخصصات سنوية، ثم تُصنّف هذه المبالغ السنوية التي تخصص لكل وحدة إدارية في شكل نوعي، ووفق الغرض من النفقة التي تسمى بنود الإنفاق أو مواد الإنفاق وغالباً ما تكون متشابهة.

أما موازنة البرامج والأداء، التي تفتقد اليها الموازنات العراقية فتهتم بتبويب موازنات الوحدات الإدارية إلى وظائف ومهمات، ثم برامج رئيسة ثم أخرى فرعية، يُربط بينها وبين البيانات المالية. أما موازنة الأداء، فتزوّد الإدارة بوسائل القياس الدقيقة مثل كلفة الوحدة، وقياس العمل ومعدلات الأداء

موازنة العراق الاتحادية لعام 2019 هي استنساخ لما درجت عليه الموازنات العامة في العراق منذ عام 2004 التي لا تختلف احداها عن الاخرى سوى في الارقام التقديرية للإيرادات العامة والنفقات العامة . يمكن توصيف الموازنات العراقية بانها موازنات توزيعية مهمتها الرئيسة توزيع ايرادات النفط العراقي على ابواب الصرف التقليدية دون ان تؤدي الى تغيير نوعي او هيكلي في بنية الاقتصاد العراقي ، والمثير للقلق في هذه الموازنة هو العجز الكبير فيها والممول اساسا من الاقتراض وبالذات الخارجي منه والذي ربما سيوقع العراق في فخ المديونية !!

مفهوم الموازنة العامة:

تعرف الموازنة العامة بانها تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والايرادات العامة لمدة مالية مستقبلية غالبا ماتكون سنة ، يبدو من هذا التعريف ان الموازنة العامة تتضمن عنصرين اساسيين هما التقدير والاعتماد ، الاول يتمثل في تقدير الايرادات العامة التي يتوقع ان تحصل عليها السلطة التنفيذية ، وكذلك النفقات العامة التي يتوقع انفاقها لغرض اشباع الحاجات العامة للشعب خلال مدة سنة . اما الاعتماد فيتمثل في حق السلطة التشريعية في الدول الديمقراطية في الموافقة او عدم الموافقة على توقعات السلطة التنفيذية المتعلقة بالايرادات العامة والنفقات العامة ولذلك تظل الموازنة مجرد مشروع الى ان تحظى بموافقة المجلس النيابي أي السلطة التشريعية

خصائص الموازنة الحديثة

1ـ مؤشراتها التقديرية ذات دقة عالية

2ـ جداولها المقارنة اشمل واوسع

3ـ مدتها محدودة ولكنها ديناميكية

4ـ تنفيذها بأذن

5ـ أهدافها أوسع من الأهداف التي تتطلع اليها الموازنة التقليدية : اضافة اهداف جديدة الى اهدافها التقليدية كتحقيق الرفاهية الاجتماعية وإدارة المشاريع الاقتصادية منفردة بذلك او متعاونة مع القطاع الخاص ، فراحت تنفذ برامج استثمار تتولاها بنفسها في صورة قطاع الدولة ، حيث تستطيع ان تلعب دورا مباشرا في تخصيص الموارد . كما تتضح بعض ابعادها الاجتماعية المستقبلية في كونها تعبر بصورة غير مباشرة عن النشاطات والخدمات التي قامت او ستقوم بها مؤسسات القطاع العام من اجل رفع المستوى المعيشي والثقافي والصحي لافراد المجتمع .

6ـ دورها تدخلي

7ـ توازنها مرتبط بسلامة النشاط الاقتصادي .

قواعد الموازنة العامة :

1ـ وحدة الموازنة

2ـ سنويتها

3ـ عموميتها

4ـ توازنها

أهمية الموازنة العامة:

تعد الموازنة العامة اهم اداة سياسية اقتصادية اجتماعية تعكس توجهات واهداف القوى المهيمنة في المجتمع لانها الوسيلة الاكثر فاعلية في ضمان تحقيق هذه التوجهات والاهداف .فالموازنة العامة ليست مجرد تخمينات رقمية مالية وحسابية لتمويل انشطة وفعاليات الدولة وانما تمثل ترجمة عملية لمجمل اهدافها .وعليه فهيكل النفقات العامة وهيكل الايرادات العامة وطبيعة ومضمون هذه الاهداف .

الموازنة هي خطة أو برنامج عمل، تترجم فيه الحكومة سياستها الاقتصادية والاجتماعية إلى أهداف سنوية رقمية، وليست مجرد برنامج عمل خاص بوزارة المالية يبين الكفاءة في إدارة الأموال وحسب! ولا تتقرر فعالية الموازنة بذاتها فقط، بل ترتبط بأدوات التخطيط المالي الأخرى كسياسة التسليف وسياسة النقد الأجنبي، وتقاس بالنتائج الاقتصادية الاجتماعية وليس بالنتائج المالية فقط. والدور الاقتصادي والاجتماعي للموازنة العامة يكون أكثر فعالية في ظل الأنظمة الديمقراطية ، مقارنة بالأنظمة الديكتاتورية والبيروقراطية التي تلعب فيها الموازنة العامة دوراً هامشياً وضعيفاً ، من هذا المنطلق يمكن القول أن الموازنة العامة في العراق يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في دعم نمو الديمقراطية .

الموازنة التشغيلية والموازنة الاستثمارية في العراق

1.الموازنة الجارية :ـ وهي موازنة يتم إعدادها لأغراض تمويل الإنفاق الجاري الحكومي ، وتستهدف تقديم الخدمات المتنوعة لتنظيم النشاط الاقتصادي والإجتماعي والمحافظة على كيان المجتمع ، مثل خدمات الدفاع والأمن والعدل والتعليم والخدمات الثقافية والإجتماعية وخدمات المرافق العامة ، وما ينفق في مجالات الأبحاث العلمية، فإن هذه النفقات بمجموعها تمثل إستهلاكا للسلع والخدمات أي ما يسمى (الإستهلاك الحكومي)

2.الموازنة الإستثمارية: الموازنة التي تعبر عن نشاط الدولة في حقل التنمية الاقتصادية والإجتماعية فهي تمثل بوجه أساس التخصيصات التي تعتمد على تغطية الإنفاق الرأسمالي ، وهي من الناحية المالية لا تختلف عن النفقات الرأسمالية في الموازنة الجارية إلا من خلال الحجم وطبيعة المشروعات التي تحتويها.

ملاحظات أولية على موازنة العراق لعام ٢٠١٩:

الايرادات العامة = 105.569 ترليون دينار

النفقات العامة = 128.443 ترليون دينار

الايرادات النفطية = 93.741 ترليون دينار

نسبة الايرادات النفطية الى اجمالي الايرادات العامة = 88.8٪

العجز المخطط = 22.873 ترليون دينار

العجز يمول من الاقتراض الخارجي والداخلي والزيادة في اسعار النفط

سعر النفط المخطط = ٥٦ دولارا للبرميل

معدل التصدير = 3.880 مليون برميل يوميا منها :

250 الف برميل يوميا من نفط كردستان

تخصيصات البترودولار = ترليون دينار

تخصيصات تنمية الاقاليم= ترليون دينار

التخصيصات الاستثمارية للزراعة = 100.325 مليار دينار

التخصيصات الاستثمارية للصناعة = 90.574 مليار دينار

اجمالي التخصيصات الاستثمارية للزراعة والصناعة في الموازنة = 190.899 مليار دينار

الحصة النسبية للزراعة والصناعة معا من الانفاق الاستثماري = ٥،.٪

كيف يمكن ان يتطور البلد وهو يخصص نصف الواحد بالمئة من موازنته الاستثمارية للزراعة والصناعة ؟؟ وهو ما يضع علامة استفهام كبيرة حول الكيفية التي ينبغي ان يتم بها تنويع الاقتصاد العراقي في ظل الاهمال المتعمد لهذين القطاعين التي تعبر عنه التخصيصات المتواضعة للصناعة والزراعية اللتان تعدان الاساس والمرتكز لاي سياسة اقتصادية تستهدف التنويع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل وبدونهما يغدو الحديث عن التنويع الاقتصادي غير جدي ويفتقد الى المصداقية .

الايرادات العامة:

المصدر الرئيسي للإيرادات العامة يتأتى من الايرادات النفطية. وهذا يعني ان تقديرات الايرادات العامة مرتبطة بتقديرات الكميات المتوقع تصديرها من النفط الخام اضافة الى تقديرات اسعار النفط العالمية المتوقعة وهي عوامل تتميز بالتقلبات واحيانا الشديدة ، مما يوجب الحذر عند تقدير كل من النفقات العامة (وخاصة النفقات التشغيلية الجارية) والايرادات العامة . وتعكس هيمنة الايرادات النفطية على الايرادات العامة وتدني مساهمة الانشطة غير النفطية طبيعة الاختلال الكبير والمستديم الذي تعاني منه الموازنات العراقية منذ عدة عقود والتي تؤشر بدورها مدى هشاشة الاقتصاد العراقي وتبعيته المتزايدة لسلعة النفط . الملاحظ هو التحفظ الشديد في اختيار سعر برميل النفط المخطط وقدره 56 دولارا للبرميل الذي يبدو بعيد جدا عن سعر برميل النفط العراقي المصدر . ويبدو ان هذه التقديرات تحكمية تخضع للمزاج الشخصي لوزارة النفط اي انها غير مبنية على دراسات واسس علمية في احتساب سعر البرميل . والمفروض ان يكون هناك سعر اساس لبرميل النفط يحسب على وفق معدل بيع البرميل خلال الثلاث اشهر السابقة لإعداد الموازنة ثم تجري بعد ذلك دراسة استشرافية تعتمد على النماذج القياسية للتنبؤ بأسعار النفط خلال سنة او الاعتماد على بعض الدراسات الاستشرافية للمنظمات النفطية كمنظمة اوبك او وكالة الطاقة الدولية وعلى ضوئها يتم تحديد هامش التحوط . وفي العراق بلغ متوسط بيع النفط العراقي خلال الاشهر الثلاث الماضية نحو 70 دولارا للبرميل وهو ماكان يجب ان يكون اساسا في تقديرات سعر النفط في موازنة عام 2019 ثم يحدد بعد ذلك هامش التحوط والذي كان يفترض ان يكون محدودا جدا لان كل الدراسات المتخصصة تشير الى ان اسعار النفط سترتفع كثيرا في عام 2019 بسبب النمو الكبير في الطلب العالمي وبسبب النقص الكبير في امدادات النفط الايرانية والفنزويلية وسيترتب على هذا الفرق الكبير بين اسعار النفط المخططة والفعلية ارتباك كبير في صرف الاموال المخصصة للاستثمار وخاصة تنمية الاقاليم والبترودولار والنفقات الاستثمارية للوزارات مما سيؤثر حتما على طبيعة الخدمات المقدمة للجمهور اذ سيكون الفرق عندئذ بين الايرادات العامة المخططة والفعلية اكثر من ٢٤ مليار دولار وهو ما سيلقي الشك على دقة الموازنة العراقية التي تمثل دقة تقدير النفقات والايرادات العامة احد مؤشرات الموازنات الحديثة وستلجأ الحكومة العراقية كما عودتنا الى الاقتراض الخارجي لسد العجز المخطط في الموازنة العامة او انها ستلجأ الى اعداد موازنة تكميلية لن يكون لها اثر في تنفيذ البرنامج الحكومي بسبب قصر المدة المتاحة لتنفيذ الموازنة التكميلية

مازالت الحكومة لا تعرف تقدير الصادرات النفطية من اقليم كردستان ، حيث ثبت في الموازنة الصادرات (250و000) برميل يومياً وهذا ثابت منذ عام (2014) وفي حين هناك تصاعد وتسارع في الصادرات النفطية من الحقول النقطية الجنوبية التي بلغت نحو 3.6 مليون برميل يوميا .

اما الايرادات غير النفطية فهي شحيحة اذ لا تزيد عن 11.2٪ من االجمالي الايرادات العامة وتتمثل بالاستمرار بفرض ضرائب على كارتات الهاتف النقل وبنسبة 20٪ وفرض رسم مقداره 25 الف دينار على تذكرة السفر الخارجي و 10 آلاف دينار على تذكرة الطيران الداخلية مع فرض ضريبة مبيعات بنسبة 5٪على السلع المباعة في المولات ومراكز التسوق والخدمات المقدمة في صالونات الحلاقة الرجالية والنسائية و ضريبة اخرى على شبكات الانترنيت. واللافت في الموازنة هو زيادة الضريبة المفروضة على العقار من 10٪ الى 12٪ ، وهو امر غريب في دولة تسعى نحو اقتصاد السوق وفي الوقت ذاته تعمل على تقييد القطاع الخاص من خلال تقليص سوق العقارات مما يحجم العديد من المستثمرين على الاستثمار في قطاع الاسكان علما ان هذه الضريبة منخفضة جدا في العديد من بلدان العالم فمثلا لا تزيد الضريبة على العقار في تركيا عن 1٪ وفي دول الخليج تعفى العقارات السكنية من الضريبة وتفرض فقط وبنسبة 5٪ على العقارات التجارية . فضلا عن اوجه الايراد التقليدية المتمثلة بضرائب الدخل وايرادات املاك الدولة والرسوم الجمركية وغيرها . وعلى العموم فإن معظم الايرادات غير النفطية كالضرائب والرسوم الكمركية مرتبطة اساسا بإيرادات النفط ، فالضرائب تفرض على دخول ممولة بإيرادات النفط والرسوم الكمركية هي الاخرى تفرض على السلع المستوردة الممولة بإيرادات النفط العراقية . وعلى ذلك فالنفط هو محور الموازنات العامة في العراق .

النفقات العامة :

بقيت النفقات التشغيلية المسيطرة على حجم الانفاق العام وبنسبة (74.6٪) من اجمالي النفقات العامة في موازنة عام 2019 وهي نسبة مرتفعة جدا وهذا ان دل على شي انما يدل على ان ليس للحكومة من برامج انمائية واضحة المعالم من اجل دفع عملية النمو في الاقتصاد العراقي والحد من احادية الاعتماد على النفط. ان الارتفاع الكبير في الانفاق العام انصب على الانفاق

التشغيلي الجاري بشكل اساس وهو ما يشكل مؤشرا خطيرا في دولة نامية كالعراق تحتاج الى موارد كبيرة وهائلة لاعادة اعماره في كل المجالات ابتداء من البنى التحتية بما فيها التعليم والصحة والاسكان والطرق الى قطاعات النفط والصناعة والزراعة بالاضافة الى توفير الحد الادنى لمستويات معيشة تليق بانسان في بلد متخم بالموارد. اما النفقات الاستثمارية فكانت بنسبة 25.4٪ لتغطية نفقات المشاريع الاستثمارية في الوزارات في حين لم يخصص سوى ترليون دينار لاعمار وتنمية مشاريع الاقاليم .في حين يصل الانفاق العسكري في موازنة عام 2019 الى 25 ترليون دينار وهو ما يعادل 19.6٪ من اجمالي النفقات العامة ، وهو اكبر بنحو ثلاث مرات الانفاق الاجتماعي (الصحة والبيئة والتربية والتعليم) وهو رقم كبير لاسيما بعد تحقيق النصر النهائي على تنظيم داعش الارهابي ، وهو ما يضفي عليها صفة موازنة حرب اكثر من كونها موازنة اعمار . أن الانفاق الاستثماري في العراق غير فاعل اي انه غير موجه نحو الاستثمار في البنى التحتية والمشاريع الاستثمارية التي تزيد من الطاقة الانتاجية للبلد وتحسن من بيئته الاستثمارية .ويلاحظ ان موازنة عام 2019 تخلو من المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية التي يترتب عليها احداث دفعة قوية للاقتصاد العراقي فلم تخصص موارد مالية كافية لاستكمال ميناء الفاو الكبير مثلا الذي ابتدا العمل فيه عام 2010 ومازال في مراحله الاولية كما لم تتضمن التخصيصات الاستثمارية الانفاق على تطوير الصناعة النفطية التحويلية وخاصة قطاعي التكرير والبتروكيمياويات . ولذلك ينبغي الاعتناء بطبيعة الانفاق الاستثماري وتحديد اولويات الاستثمار بدقة من أجل توفير المقومات اللازمة للنهوض الاقتصادي وتعزيز الانتاج المحلي وتوفير الموارد المالية اللازمة لتسديد اقساط خدمة الدين الخارجي .

العجز المخطط في موازنة 2019:

اجمالي العجز المخطط = 22,873 ترليون دينار

نسبة العجز الى اجمالي الموازنة =17.8٪

نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي = 9.7٪

بعد ان كان العجز في موازنة 2018 هو 18.6 ترليون دينار ونسبته الى الموازنة العامة 17.2٪ ونسبته الى الناتج الاجمالي 8.3٪

تمويل العجز :

4 ترليونات دينار من الرصيد المدور في حساب وزارة المالية

1,820 ترليون دينار من ارصدة الوزارات في المصارف الحكومية

17.053 تريليون دينار من الاقتراض الخارجي والداخلي

الاقتراض يسهم في تمويل 74.5٪ من عجز الموازنة

المثير للقلق في هذه الموازنة هو العجز الكبير فيها والممول اساسا من الاقتراض وبالذات الخارجي منه ، علما ان مديونية العراق تبلغ حاليا 117 مليار دولار منها 70 مليار دولار مديونية خارجية و 47 مليار دولار مديونية داخلية . كان بالإمكان تعديل سعر برميل النفط الى (70) دولار ، ليحصل العراق على عائدات اضافية تقدر بنحو (18) مليار دولار يمكن من خلاله الاستغناء عن الديون الخارجية والداخلية وتغطية عجز الموازنة واضافة الفائض الى الانفاق الاستثماري بمشاريع واضحة واستراتيجية مهمة تسهم في تعزيز الصناعة والزراعة وزيادة مساهمتهما بالناتج المحلي الاجمالي.

مؤشرات كارثية عن الاقتراض الخارجي والداخلي في موازنة 2019:

الدين الخارجي = 16.609 تريليون دينار

الدين الداخلي = 444 مليار دينار

اجمالي الدين = 17.053 تريليون دينار

مدفوعات الفوائد = 4.314 تريليون دينار منها 1.651 تريليون دينار عن الدين الخارجي

أقساط خدمة الدين (القسط الاصلي + سعر الفائدة) = 11.188 تريليون دينار منها 3.178 تريليون دينار اقساط خدمة الدين الخارجي

لماذا يقترض العراق ويتحمل دفع الفوائد الكبيرة والموازنة فيه تحقق فائضا اذ حقق العراق في عام 2018 فائضا حقيقيا مقداره 5.820 تريليون دينار تم تدويرها الى موازنة عام 2019 ؟ واذا كان البعض يدعي بان القروض المدرجة في الموازنات العراقية لا يجري تفعيلها وانما هي قروض حين الطلب فهو واهم لان مدفوعات الفوائد كانت 4.086 تريليون دينار عام 2018 ارتفعت الى 4.314 تريليون دينار في موازنة عام 2019 فيما ارتفعت اقساط خدمة الدين من 8.247 تريليون دينار عام 2018 الى 11.188 تريليون دينار عام 2019 .وكل ذلك حصل بسبب الزيادة المستمرة في الاقتراض لتغطية العجز المخطط في الموازنة .

موازنة 2019 قيد جديد على حكومة عبد المهدي :

لا توجد رؤية حكومية حول مسار وطبيعة الاصلاح الاقتصادي الذي تسعى الحكومة الى تحقيقه . وما اهم الاصلاحات المنفذة في العام 2018 ، ولم توضح الحكومة في موازنتها لعام 2019 عن الاجراءات المزمع اتخاذها لتنفيذ البرنامج

المتكامل للإصلاح الاقتصادي الذي يهدف الى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ورفع معدلات التشغيل والاهتمام بالحماية الاجتماعية اذ ان الموازنة غاب عنها المؤشرات الكمية المتعلقة بمعدلات النمو والبطالة ، ومعدلات الدين الحكومي ، ومعدلات التضخم ، ومعدل نمو الاقتصاد العالمي . كما لم توضح الموازنة توجهات السياسة المالية في العراق والتحديات التي تواجهها . الموازنة هي خطة أو برنامج عمل، تترجم فيه الحكومة سياستها الاقتصادية والاجتماعية إلى أهداف سنوية رقمية، وليست مجرد برنامج عمل خاص بوزارة المالية يبين الكفاءة في إدارة الأموال وحسب ولا تتقرر فعالية الموازنة بذاتها فقط، بل ترتبط بأدوات التخطيط المالي الأخرى كسياسة التسليف وسياسة النقد الأجنبي، وتقاس بالنتائج الاقتصادية الاجتماعية وليس بالنتائج المالية فقط. ولذلك تمثل موازنة 2019 رؤية السيد العبادي وطاقمه الوزاري الذي يركز على الطابع التوزيعي للإيرادات العامة واهمال تام لضرورة تطوير القدرات الانتاجية للاقتصاد العراقي وضرورة تنويعه لاستيعاب البطالة الكبيرة للبلد كما تعكس الموازنة سوء الادارة المالية في العراق وعدم قدرتها على التصرف المنهجي في الموارد . ان موازنة 2019 في حالة اقرارها كما هي تضع قيدا كبيرة على قدرات الحكومة القادمة في الحصول على الموارد المالية اللازمة لتحقيق التغيير الاقتصادي المنشود من خلال اعتماد سعر منخفض جدا لبرميل النفط الخام مما خفض كثيرا من الايرادات المالية المتوقعة عام 2019 وادى الى عجز كبير ممول من الاقتراض الخارجي تحديدا مما سيفاقم مشكلة المديونية الخارجية خاصة بعد ارتفاع اقساط خدمة الدين الى نحو 11 ترليون دينار . كما ان المبالغة في تخصيص الاموال للأمن والدفاع لا سيما بعد القضاء على داعش وانحسار العمليات الارهابية بشكل ملحوظ سيلحق الصرر الكبير بالإنفاق المدني الموجه نحو تلبية الحاجات الاساسية للشعب اذ بلغت التخصيصات المالية للأمن والدفاع نحو 25 ترليون دينار وهي تمثل 19.5٪ من اجمالي النفقات العامة في لا يزيد المخصص للصحة والبيئة عن 2.555 ترليون دينار وهو ما يعادل 2٪ فقط من النفقات العامة فيما بلغ المخصص لوزارتي التربية والتعليم العالي معا عن 4.790 ترليون دينار وبنسبة 3.75٪ . ويزداد الامر سوءا عندما تخصص الموازنة للزراعة والصناعة معا ترليوني دينار فقط وهو ما يمثل 1.5٪ فقط من اجمالي الموازنة . كل هذه التداعيات تتطلب من السيد عبد المهدي اعادة النظر كليا بهذه الموازنة بما فيها اعتماد سعر جديد للنفط اكثر واقعية وتقليل حجم الاقتراض الخارجي وتخصيص الموارد المالية لإنجاز بعض المشاريع الاستراتيجية مثل ميناء الفاو الكبير ومجمع البتروكيمياويات والمصافي واعادة تأهيل القطاع العام ودعم القطاع الخاص الوطني حتى لو تطلب الامر تأخير عرض الموازنة على البرلمان العراقي الى شهر تشرين الثاني او كانون الاول المقبل .

موازنة 2019: تخصيصات كبيرة ووظائف قليلة

بغية التقليل من حجم البطالة المرتفع جدا في العراق وبالذات بطالة الشباب وفرت الموازنة العامة الالاف من فرص العمل للتعيين في الادارة الحكومية وفي القطاع العام الحكومي مع انها منعت التعيين في دوائر الدولة بإسلوب التعاقد .

ولم توضح الموازنة العدد المستحدث من الوظائف ولا نعلم مدى الدقة في الاخبار المستندة الى وزارة المالية والتي تشير الى 62 ألف وظيفة تم استحداثها في الموازنة . غير اننا بالاستناد الى الارقام الواردة في الجداول الملحقة في الموازنة توصلنا الى ما يلي : مجموع العاملين في الدولة لعام 2018 = 2.894.712 مليون

مجموع العاملين في الدولة في موازنة عام 2019 = 2.931.961 مليون

الزيادة المستحدثة في عدد العاملين في الدولة في موازنة عام 2019 = 37.249 الف فرصة عمل . وبغض النظر عن اي الرقمين ادق فقد ترتب على استحداث هذه الوظائف ارتفاع تعويضات الموظفين (رواتب الموظفين والمتقاعدين والحماية الاجتماعية والمتعاقدين وغيرها) من 54.448 ترليون دينار عام 2018 الى 58.553 ترليون دينار عام 2019 بزياده قدرها 4.105 ترليون دينار ، وتشكل الرواتب نحو 45.6٪ من اجمالي النفقات العامة في العراق. ونظرا لارتفاع التخصيصات المالية لفقرة الرواتب بمقدار 2.534 ترليون دينار فإن الوظائف المستحدثة في الموازنة جدا قليلة اذ ان هذه الزيادة في التخصيصات كافية لاستحداث أكثر من 300 الف وظيفة جديدة . وحسنا فعلت الحكومة عندما اطلقت هذه الوظائف لان العمل من ابسط حقوق الانسان وواجب على الدولة غير ان التوسعة في عدد العاملين واستحداث الوظائف الجديدة لم يرافقها توسعة حقيقية في الطاقات الانتاجية والخدمية للقطاع العام والادارات الحكومية وكان من المفروض للدولة ان يكون لها برنامج واضح لتحديث القطاع العام واقامة بعض المشاريع الاستراتيجية الموفرة للعمل من اجل تنويع الاقتصاد العراقي والانتقال به من اقتصاد ريعي الى اقتصاد انتاجي بالتزامن مع تبني حزمة من الاجراءات الداعمة للقطاع الخاص الوطني وهو ما اغفلته الموازنة معززة بذلك من الصفة الريعية للاقتصاد وهو ما يحول دون تبني اجراءات حقيقية لمعالجة مشكلة البطالة في العراق .

الرواتب والأجور في موازنة عام 2019

المفردات	المبلغ المخصص في موازنة 2018 ترليون دينار	المبلغ المخصص في موازنة 2019 ترليون دينار	الاهمية النسبية لفقرة الرواتب الى اجمالي موازنة عام 2019
تعويضات الموظفين وما في حكمها ومنها :	54.488	58.535	45.6
1.الرواتب	36.076	38.610	30
2.التقاعد	10.842	11.790	9.2
3.اجور المتعاقدين	1.091	1.169	0.9
4.رواتب الشركات العامة	1.842	2.062	1.6
5.رواتب شبكة الحماية الاجتماعية	2.514	2.514	2
6.رواتب ومنح الدوائر الخدمية الممولة ذاتيا مثل	1.402	1.573	1.2

الماء والمجاري وامانة بغداد والمؤسسات البلدية			

اسئلة تبحث عن اجوبة :

لماذا تضاعفت استيرادات العراق من الوقود اللازم للكهرباء اربعة مرات من 921 مليار دينار في موازنة عام 2018 الى 3.8 ترليون دينار في موازنة عام 2019 ؟

لماذا ارتفع دعم غاز البصرة من 1.252 في موازنة عام 2018 الى 2.364 ترليون دينار في موازنة عام 2019 ؟

لماذا تضاعفت تعويضات الكويت من 772 مليار دينار في موازنة عام 2018 الى 1.553 ترليون دينار في موازنة عام 2019 ؟

لماذا تخصص الموازنة 360 مليار دينار للمشاريع النفطية في اقليم كردستان مع ان الاخيرة لا تسلم الحكومة المركزية ايراداتها النفطية ؟

البصرة في موازنة 2019 :

حصة البترودولار في الموازنة العامة = 5٪ من ايرادات النفط الخام

اي انها تعادل 4.687 ترليون دينار

تخصيصات البصرة عن البترودولار = 856 ترليون دينار

تخصيصات البصرة عن تنمية الاقاليم = 76.9 ترليون دينار

تخصيصات البصرة الاستثمارية عن البترودولار وتنمية الاقاليم = 932.9 مليار دينار

التخصيصات الاستثمارية لكردستان = 2.391 ترليون دينار منها : 922.655 ترليون دينار لمحافظة اربيل مع انها لا تسلم ايراداتها النفطية وغير النفطية الى المركز .

حصة البصرة الحقيقية من البترودولار فقط لا تقل عن 4 ترليونات دينار

اي ان المخصص للبصرة في الموازنة هو اقل من 25٪ من استحقاقاتها القانونية

اما الفقرة المثبتة في الموازنة التي تنص على تخصيص 20٪ من المبالغ المتحققة من زيادة الايرادات النفطية الفعلية عن المخططة الى المحافظات المنتجة كل ستة اشهر فهي لا تعني شيئا والغرض من ورودها في الموازنة للتغطية على عدم رغبة الحكومة المركزية في اطلاق الاموال المخصصة للمحافظات المنتجة للنفط وفي مقدمتها البصرة وهو ما سبق ان حصل في موازنة 2018. كما لا يوجد في الموازنة اي تخصيصات مالية للبصرة عن ايرادات المنافذ الحدودية المثبتة في قانون رقم 21 للمحافظات غير المنتظمة بإقليم والذي نص على حصول المحافظات التي لها منافذ حدودية على 50٪ من ايرادات

منافذها الحدودية . كما لم تشر الموازنة الى كيفية تسديد مستحقات البصرة من البترودولار للسنوات السابقة . ولذلك ينبغي على نواب البصرة تحديدا ومجلس المحافظة والمحافظ الالتفات الى هذا الموضوع الخطير وتداركه قبل فوات الاوان .

التحديات التي تواجه موازنة عام 2019 :

1.التأخر في اعداد الحسابات الختامية والمقصود بالحساب الختامي بانه بيان يتضمن النفقات العامة التي انفقت والايرادات العامة التي حصلت خلال فترة مالية غالبا ما تكون سنة ، ولذلك فان الاختلاف المحوري يتمثل في ان الموازنة العامة تتضمن ارقاما تقديرية في حين ان الحسابات الختامية تتضمن ارقاما حقيقية فعلية ، ويلاحظ ان لكل موازنة عامة حسابا ختاميا يصدر عن الفترة ذاتها التي تكون قد نفذت فيها الموازنة العامة . وبمقارنة ارقام الموازنة العامة بارقام الحساب الختامي يمكن معرفة مدى صحة ارقام الموازنات العامة ومطابقتها للواقع .

2.لاتوجد رؤية حكومية حول مسار وطبيعة الاصلاح الاقتصادي الذي تسعى الحكومة الى تحقيقه . وما اهم الاصلاحات المنفذة في العام 2018 ، ولم توضح الحكومة في موازنتها لعام 2019 عن الاجراءات المزمع اتخاذها لتنفيذ البرنامج المتكامل للإصلاح الاقتصادي الذي يهدف الى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ورفع معدلات التشغيل والاهتمام بالحماية الاجتماعية اذ ان الموازنة غاب عنها المؤشرات الكمية المتعلقة بمعدلات النمو والبطالة ، ومعدلات الدين الحكومي ، ومعدلات التضخم ، ومعدل نمو الاقتصاد العالمي . كما لم توضح الموازنة توجهات السياسة المالية في العراق والتحديات التي تواجهها .

3.سوء الادارة المالية في العراق وعدم قدرتها على التصرف المنهجي في الموارد

4.تخطيط النفقات في العراق : إن اقتراح وضع الايرادات ما هو إلا عملية تقديرية تقوم بها جهة إعداد مشروع الموازنة ابتداء ، ومن ثم فإن هذه التقديرات لاتمثل صورة حقيقية للنفقات التي سيتم أنفاقها فعلا أو الإيرادات التي سيتم تحصيلها في السنة القادمة ، ومن هنا تبرز الحاجة إلى دقة ووضوح هذه التقديرات. وخاصة فيما يتعلق بسعر النفط المخطط الذي بعد الاساس في تقدير العائدات النفطية للبلد .

5.لم تصمم الموازنات المنفذة خلال الفترة 2004ـ 2019 على اسس ترقى إلى المعايير الدولية المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي المتعلقة بشفافية الموازنة ، و يحددها الصندوق بأربعة مجالات أساسية وهي وضوح الأدوار والمسؤوليات، توفر المعلومات للجماهير، تحضير منفتح للموازنة وتطبيق منفتح لها وضمانات النزاهة

6.لم تبتعد المالية العامة العراقية طوال السنوات الماضية عن دائرة التناقض بين مسألة الكفاية الانتاجية وبين مسألة العدالة في توزيع ثمار الناتج المحلي الاجمالي للبلاد ، فكفة العدالة في توزيع عوائد الموازنة قد هيمنت على مسألة الكفاية الانتاجية

7.تقتضي الضرورة ضغط النفقات التشغيلية الى ادنى حد مكمن وخاصة فقرة الرواتب التي تشكل جانبا مهما من النفقات التشغيلية من خلال الغاء القوانين التي تسمح للمواطن العراقي ان يتقاضى اكثر من راتب واحد والغاء الرواتب التقاعدية للذين ليس لهم خدمة وظيفية لا تقل عن 15 عاما وكما هو ساري المفعول على الموظفين الاخرين

8.مشكلة الفساد المستشرية في العراق والتي تحول دون تنفيذ مشاريع الموازنة بشكل كفوء وتقديم الخدمات العامة بشكل مقبول ومن أجل إصلاح الموازنة والحد من الفساد فيها يجب العمل بالآتي :-

أ.تأسيس مكتب خاص بالموازنة من شأنه توفير المعلومات الخاصة بالموازنة بشفافية تامة وبما يسمح للسلطة التشريعية والمواطنين من معرفة الكيفية التي تنفق فيها الأموال مما يفسح المجال لمحاسبة المخلين والحد من الفساد.

ب. منح ديوان الرقابة المالية والمؤسسات الرقابية الأخرى ، مراقبة إيرادات الدولة ونفقاتها ، وبما يمكنها من اكتشاف مكامن الخلل والفساد الذي يحصل في الموازنة ومعالجته.

ج.مراجعة ودراسة الاتفاقات المتعلقة بالمشاريع التنموية والاستثمارية لغرض ملاحظة أوجه الصرف ومواطن الهدر والضياع وتوجيه الأموال نحو النفع العام.

د.تعزيز العلاقة بين السلطة التشريعية والمؤسسات الرقابية والتعاون فيما بينها من أجل تعزيز الشفافية في الموازنة العامة للدولة وتحقيق الأهداف المشتركة التي تسعى إلى استخدام الموارد العامة بكفاءة عالية لبلوغ تنمية مستدامة ومتنوعة.

هـ.عند إقرار الموازنة يجب أن يودع جميع ما يقبض من الإيرادات كالضرائب والرسوم والأرباح وعوائد الدولة من إدارة أملاكها ونشاطها في الخزينة العامة للدولة ، ولا يجوز تخصيص أي جزء من أموال الخزينة أو الإنفاق منها لأي غرض لم يدرج ضمن بنود الإنفاق في الموازنة مهما كان نوعه .

9.هناك فجوة زمنية مابين اعتماد الموازنة العامة من البرلمان وبين إشعار وزارة المالية لإطلاق صرف مبالغ التخصيصات من جهة وبين إيداع تلك المبالغ في حسابات الوزارة من جهة أخرى ، وهذا الأمر قد يترك تأثيرا سلبيا على تنفيذ المشاريع وانجازها .

المبادئ الاساسية للموازنة العامة الاتحادية لعام 2019

جاءت الموازنة الاتحادية لعام 2019 نسخة مشابهة تماما مع نسخة الموازنة الاتحادية لعام 2018 ، والتغيير الوحيد فيها هو افتراض سعر برميل النفط المصدر الذي قدر فيها بـــ (56) دولار بدلا عن (46) دولار لعام 2018 ، وهذا ان دل على شيء انما يدل على ان وزارة المالية لم تبذل جهدا في اعداد هذه الموازنة وانما اتخذت الاسلوب الاسهل وهو تغيير الارقام فقط وعلى اساس سعر النفط المتغير . وهذا الاعداد للموازنة هو بعيد كل البعد عن الضوابط والسياسات وعموم التشريعات ذات الصلة مما يجعلها عرضة للاعتراضات والخلافات

خصوصا بين الكتل السياسية المتنافسة فضلا عن امكانية التفسير باتجاهات متعددة لبنودها لصالح جهات معينة دون اخرى من خلال الذهاب الى المحكمة الاتحادية للحكم لصالح تلك الجهات خلافا لمصالح الشعب والتطور الاقتصادي والاجتماعي في البلد وهذا قد تكرر مرات عديدة في السنوات السابقة خلال مناقشة مسودة الموازنة العامة في مجلس النواب وخلافه مع مجلس الوزراء .

اولا : مبادئ اساسية لاعداد الموازنة :

- احتساب سعر (56) دولار للبرميل الواحد لاحتساب الايرادات العامة المتأتية من تصدير النفط الخام .

وهو تقدير جيد ولكنه متحفظ جدا لان سعر النفط حاليا يتراوح ما بين (70ـ80) دولار للبرميل الواحد . فضلا عن استقرار السوق العالمية والتزام دول اوبك والدول المنتجة خارجها بالا تفاق السابق وان هناك عوامل اخرى يمكن ان تجعل من سعر النفط اكثر مما هو عليه الان وهو بدء العقوبات الامريكية على ايران في 2018/11/4 توقعات اوبك ان هناك فائض (500) الف برميل في السوق العالمية . اما توقعات البنك الدولي حول نمو الاقتصاد العالمي هناك عوامل قد تؤثر في الطلب على النفط (التضخم ، عدم اليقين بشأن السياسة النقدية والنزعات التجارية .

- احتساب الكميات المصدرة

للسنة الثانية على التوالي تحسب معدلات التصدير بنحو (388,0000) ثلاثة ملايين وثمانمائة وثمانون الف برميل يوميا بضمنها (250,000) مائتان وخمسون الف برميل يوميا . بمعنى اخر ان معدل التصدير من دون اقليم كردستان هو (3630,000) ثلاثة ملايين وستمائة وثلاثون الف برميل يوميا . وهو اعلى من معدلات التصدير التي تم الاعلان عنها من قبل وزارة النفط في خلال شهر تشرين الاول الماضي وكان معدل التصدير لا يتجاوز (3,500,000) ثلاثة مليون وخمسمائة الف برميل . وبالتالي سيكون احتساب الايرادات غير دقيق فضلا عن سعر البيع ايضا غير دقيق .

ولقد اعترفت حكومة اقليم كردستان ان صادرات الاقليم من النفط الخام وصلت الى (400) الف برميل / يوم بتاريخ 2019/11/4 .

- تصدير اقليم كردستان من النفط الخام والذي يقدر بنحو (250000) مائتان وخمسون الف برميل يوم ايضا غير دقيق ويمكن ان يتحقق ولا يتحقق وهذا على مر السنوات الماضية ما لم تسلم ايرادات هذا النفط المصدر للحكومة المركزية .

ومن هنا الايرادات المقدرة في الموازنة غير واقعية وغير صحيحة .

ما هو الحل ؟؟

المرحلة الاولى : اعتماد سعر للتصدير على اربع مراحل في الموازنة المرحلة الاولى تبدا من 2019/1/1 **لغاية** 2019/3/31 **بمعدل سعر تصدير** (62) **دولار وبمعدل تصدير** 3(3.500,000) .

وبذلك يكون مجموع الايرادات للربع الاول من العام كالاتي :

62 × 90 **يوم** × 3500000 **برميل يوم** × 1182 **سعر صرف الدينار** .

23,084,460,000,000 **ثلاثة وعشرون ترليون واربعة وثمانون مليار واربعمائة وستون مليون دينار** .

المرحلة الثانية : تبدا من 2019/4/1 **لغاية** 2019/6/30 **بمعدل سعر تصدير** (60) **وبمعدل تصدير** 3500000 **برميل يوم**

60× 91 **يوم** × 3500000 **برميل يوم** × 1182 **سعر صرف الدينار**

22,588,020,000,000 **اثنان وعشرون تريليون وخمسمائة وثمانية وثمانون مليار وعشرون مليون دينار**

المرحلة الثالثة : تبدا من 2019/7/1 **لغاية** 2019/9/30 **وبمعدل سعر تصدير** (58) **دولار للبرميل الواحد وبمعدل تصدير** 3,500,000 **برميل / يوم** .

58 $ × 92 **يوم** × 3500000 × 1182 **سعر صرف الدينار** .

22,075,032,000,000 **اثنان وعشرون ترليون وخمسة وسبعون مليار واثنان وثلاثون مليون دينار** .

المرحلة الرابعة : تبدا من 2019/10/1 **لغاية** 2019/12/31 **وبمعدل سعر** $56

$56 × 92 **يوم** × 1182

21,313,824,000,000 **واحد وعشرون ترليون وثلاثمائة وثلاثة عشر مليار وثمانمائة واربعة وعشرون مليون دينار**

وبذلك يكون مجموع ايرادات تصدير النفط هي (89061336000000)

تضاف حصة كردستان وخلال الربع الاول وكالاتي :

62× 90 × 250000 × 1182

1,648,890,000,000 تريليون وستمائة وثمانية واربعون مليار وثمانمائة وتسعون مليون دينار .

وفي حالة عدم تسليم كردستان لهذه الحصة تحذف حصة كردستان من الموازنة العامة ولكن الايرادات المتحققة فقط بالبند السابق وهو ما يقارب (90) تريليون دينار عراقي .

تضاف اليها الايرادات غير النفطية وهي : 11828,576,470

ويكون مجموع الايرادات : 100,889,912,470

ثانيا : العجز في الموازنة

قدر عجز الموازنة بـ (22873365557) اثنان وعشرون تريليون وثمانمائة وثلاثة وسبعون مليار وثلاثمائة وخمسة وستون مليون وخمسمائة وسبعة وخمسون الف دينار

1. يوفر من الوفرة المتوقعة من اسعار النفط
2. زيادة الصادرات
3. الاقتراض الداخلي والخارجي

ونسى المشرع الفائض المتحقق في موازنة عام 2018 الذي هو اقل بقليل من (20) مليار دولار علما انه في هذا العام لم تكن هناك موازنة تكميلية وبالتالي لا حاجة الى الاقتراض ويمكن تغطية هذا العجز بالكامل وتخرج لنا موازنة بدون عجز ويمكن توضيح ذلك كما يأتي :

- معدل سعر بيع برميل النفط الواحد (66 دولار) وبمعدل تصدير (3,500,000) يكون الايراد المتحقق من تصدير النفط الخام (84,315,000,000) اربعة وثمانون مليار وثلاثمائة وخمسة عشر مليون دولار
- في حين تقديرات الموازنة لعام 2018

$$46 \times (3880000) \times 365 = 65145200000$$

خمسة وستون مليار ومائة وخمسة واربعون مليون ومائتان الف دولار

الفرق = 19169800000 تسعة عشر مليار ومائة وتسعة وستون مليون وثمانمائة الف دولار

$$19169800000 \times 1182 = 22658703600000$$

اثنان وعشرون تريليون وستمائة وثمانية وخمسون مليار وسبعمائة وثلاثة مليون وستمائة الف دينار

- حصة كردستان والبالغة (8970467226) ثمانية تريليون وتسعمائة وسبعون مليار واربعمائة وسبعة وستون مليون ومائتان وستة وعشرون الف دينار ويمكن اضافتها وهي تقدر بنمو للايرادت وشرط اعطائها الالتزام بتسليم ما تحققه من ايرادات من تصدير (250000) الف برميل يوميا من حقول اقليم كردستان . على الرغم من الاعتراض على هذا الرقم باعتبار ان انتاج حقول اقليم كردستان اكبر بكثير من هذا الرقم . وهذه الحصة تشكل نسبة (39,0٪) من العجز . وبالتالي العجز غير حقيقي .

تمويل فجوة العجز

اهم فقرات سد الفجوة المالية :

1. الرصيد المدور في حساب وزارة المالية (4) تريليون
2. القروض (17052,876,042) سبعة عشر تريليون واثنان وخمسون مليار وثمانمائة وستة وسبعون مليون واثنان واربعون الف دينار .

والملاحظ هنا بالامكان سد الفجوة المالية من الفائض المتحقق في عام (2018) بسبب تصدير اسعار النفط وهي تفوق هذا المبلغ .

نسب توزيع الانفاق العام :

طغت النفقات التشغيلية والتي بلغت (95851678404) خمسة وتسعون تريليون وثمانمائة واحدى وخمسون مليار دينار وستمائة وثمانية وسبعون مليون واربعمائة واربعة الف دينار والملاحظ هنا ان النفقات التشغيلية هي اعلى من الايرادات النفطية بمقدار (2110568004) اثنان تريليون ومائة و عشرة مليار وخمسمائة وثمانية وستون مليون واربعة الاف دينار . وهذه حقيقة كارثة الدولة تنتج وتصدر النفط لغرض تمويل النفقات الجارية فقط ولم تستغل هذه الايرادات في اضافة راسمالية للاقتصاد العراقي .

وقد شكلت نسبتها (74,6٪)

اما النفقات الاستثمارية بلغت (32591374023) والذي شكل ما نسبته (25,4٪) وتمول عن طريقين :

الانفاق الاستثماري من الخزينة وهو الذي شكل (26772269823) ستة وعشرون ترليون وسبعمائة واثنان وسبعون مليار ومائتان وتسعة وستون مليون وثمانمائة وثلاثة وعشرون الف دينار وبنسبة (82,15٪)من الانفاق الاستثماري فشكلت القروض ما نسبته (17,85 ٪)

كيف يتم تمويل هذا الانفاق ؟؟ لو ذهبنا الى جدول الايرادات نجد ما ياتي :

الايرادات لعام 2019

ت	العنوان	المبلغ (الف دينار)	النسبة
1	الايرادات النفطية والثروات المعدنية	93741110400	٪88,8
2	الايرادات الاخرى ا- الضرائب على الدخول والثروات ب- الضرائب السلعية ورسوم الانتاج ج- الرسوم د- حصة الموازنة من ارباح القطاع العام هـ- الايرادات الراسمالية و- الايرادات التحويلية ز- ايرادات اخرى	1828576470 3841807752 2492352124 536975787 2761349345 45075195 254677378 1896338889	٪11,2
المجموع		105569686870	

مجموع الايرادات غير النفطية	11828576470
المدور في وزارة المالية	4000,000,000
القروض الاجنبية	5819104200
المجموع	21,647,670,670

واذا ما طرحنا ما اخذه الانفاق التشغيلي من الايرادات والبالغ (2110568004) والباقي من الايرادات الاخرى هو (19537102666) تسعة عشرة تريليون وخمسمائة وسبعة وثلاثون مليار ومائة واثنان مليون وستمائة وستة وستون الف دينار .

في حين الانفاق الاستثماري من الخزينة هو (26772269823) وهناك فرق قدره (7235167157) سبعة تريليون ومائتان وخمسة وثلاثون مليار ومائة وسبعة وستون مليون ومائة وسبعة وخمسون الف دينار لا تعرف كيف تحوله وزارة المالية ؟

فوائد القروض الخارجية

فيما يلي جدول يوضح الفوائد على القروض

ت	العنوان	المبلغ (الف دينار)
1	فوائد على قروض البنك الدولي	151,000,000
2	فوائد علة قروض صندوق النقد الدولي	70,000,000
3	فوائد على قروض JICA	45,000,000
4	فوائد على القرض الايطالي	1,900,000
5	فوائد على قرض البنك الاسلامي للتنمية	3.000.000
6	فوائد على قروض بنك اليابان JBIC	16,000,000
7	فوائد على القرض الالماني	15,000,000
8	فوائد على القرض الامريكي	290,000,000
9	فوائد على القرض البريطاني UKEF	37,000,000
10	فوائد على القرض السويدي	8,000,000
11	فوائد على القرض الالماني	16,000,000
12	فوائد على قرض سيمنز الالماني	16,000,000
13	فوائد ضمان الصادرات	50,460,000
14	فوائد الضمانات السيادية	19,266,000
15	فوائد على القرض الفرنسي	5,500,000
16	فوائد على قروض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	1.000.000
17	فوائد على القرض السعودي	1.800.000
18	فوائد على القرض الكويتي	5.000.000
19	فوائد على القرض الايطالي اي سي اي ACA	28.000.000
20	فوائد على مستحقات الصندوق العربي للانماء الاقتصادي	129.465.136
21	فوائد قروض اسكان الموظفين في المناطق المحررة	20.000.000
22	الفوائد على اعادة هيكلة الديون الخارجية على دول نادي باريس	207.559.200
23	الفوائد على اعادة هيكلة الديون الخارجية على دول خارج نادي باريس	552,600,000
24	فوائد على مستحقات صندوق النقد العربي	839,220
25	فوائد السندات عن اطفاء ديون القطاع الخاص في الخارج	191,484,000
26	الفوائد على حوالات الخزينة (البروبوند)	117,000,000
27	فوائد حوالات الخزينة القديمة	70,000,000
28	فوائد حوالات الخزينة بموجب الاحتياطي القانوني لمصرف الرشيد والرافدين والمصرف العراقي للتجارة حسب قانون الموازنة العامة لعام 2015	380.000.000
29	فوائد حوالات الخزينة حسب حوالة المصرف العراقي للتجارة	40,000,000
30	فوائد حوالات الخزينة بموجب حوالة التحويل لشركات النفط الاجنبية	80,000,000
31	فوائد حوالات الخزينة المخصومة لدى البنك المركزي	850,000,000
32	فوائد حوالات الخزينة عن طريق صندوق التقاعد	13,000,000

33	فوائد القروض بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 314 لسنة 2014	14,200,000
34	فوائد القروض الممنوحة من قبل المصرف العراقي للتجارة	48,000,000
35	فوائد السندات الوطنية	200,000,000
36	فوائد حوالات الخزينة بموجب قراري مجلس الوزراء رقم (97) و (400) لسنة 2013	6,500,000
37	فوائد حوالات الخزينة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (50) لسنة 2014 لتمويل العجز	120,000,000
38	فوائد حوالات الخزينة بموجب قراري مجلس الوزراء رقم (74) و (70) لسنة 2015	140,000,000
39	فوائد حوالات الخزينة الممنوحة للشركات العامة من قبل المصارف الحكومية	400,000,000
40	فوائد على القروض من قبل المصارف الحكومية عن قروض بسماية	20,000,000
41	اقساط ضمانات الصادرات	20,000,000
42	المفاوضات والمطالبات القانونية للدين الخارجي	29,550,000
43	المساهمة في كلفة انتاج النفط الخام المصدر	1,292,000,000
المجموع		،7,834,481,000

تقدر فوائد القروض للسنوات سبعة تريليون وثمانمائة واربعة وثلاثون مليار واربعمائة وواحد وثمانون مليون دينار وهي ما نسبته (6٪) من الانفاق الكلي .

اقساط الدين :

الجدول التالي يوضح اقساط الدين الخارجي والداخلي

ت	العنوان	المبلغ
1	تسديد حوالات الخزينة القديمة	200,000,000
2	تسديد اقساط حوالات الخزينة (المزادات)	1,100,000.000
3	تسديد اقساط السندات المحلية	2,100,000,000
4	تعويضات حرب الكويت	1,553,148,000
5	اقساط على حوالات الخزينة من قبل المصرف العراقي للتجارة لتمويل الموازنة	610,000,000
6	اقساط حوالات الخزينة المخصومة لدى البنك المركزي العراقي	1,000,000,000
7	اقساط حوالات الخزنية الممنوحة من كل صندوق التقاعد	150,000,000
8	اقساط حوالات الخزنية بموجب قراري مجلس رقم (97) و(40) لتمويل عجز الموازنة	150,000,000

9	اقساط حوالات الخزنية بموجب قرار مجلس رقم (50) لسنة 2014 لتمويل عجز الموازنة	350,000,000
10	اقساط حوالات الخزنية بموجب قراري مجلس رقم (74) و(70) لسنة 2015	30,000,0000
11	اقساط القروض الخزنية بموجب قراري مجلس رقم (314) لسنة 2014 من قبل المصرف العراقي التجاري	50,000,000
12	اقساط القروض الممنوحة من قبل المصرف العراقي التجاري	150,000,000
13	تسديد اقساط قروض الممنوحة للشركات العامة عن رواتب منتسبيها من قبل المصرف الحكومي	1200,000,000
14	تسديد اقساط حوالات الخزنية بموجب الاحتياطي القانوني من قبل المصارف الحكومية	500,000,000
15	تسديد اقساط اعادة هيكلية الديون الخارجية لدول نادي باريس	898,320,000
16	تسوية الديون في الخارج.	118,200,000
17	تسديد اقساط مستحقات الصندوق للانماء الاقتصادي .	371486
18	التسوية النقدية للديون الصغير للقطاع الخاص في الخارج	17,730,000
19	تسديد مستحقات صندوق النقد العربي عن اتفاقية اعادة هيكلية مديونية العراق.	46,440,780
20	تسديد اقساط قروض صندوق النقد الدولي	905,000,000
21	اقساط قروض البنك الدولي	96,500,000
22	اقساط القروض الامريكية	372,000,000
23	اقساط قروض JICD	1740,000,000
24	اقساط الضمانات السياسية	180,600,000
25	اقساط القرض الايطالي	1,000,000
26	اقساط البنك الاسلامي للتنمية	1,000,000
27	اقساط القرض الالماني KFW	1,000,000
28	اقساط القرض الالماني سيمنس	1,000,000
29	اقساط القرض السويدي	12,000,000
30	اقساط القرض البريطانيVKEF	56,000,000
31	اقساط القرض الايطاليSACE	36,000,000
32	اقساط القرض الصيني	2,000,000
33	اقساط القرض الروسي	236,400,000
34	اقساط القرض JBIC	2,000,000
المجموع		12,600,000,000

اكثر من اثنى عشر تريليون وستمائة مليار دينار

الملاحظة المهمة ان القروض واقساطها وفوائدها بلغت

12,600,000,000 + 7,834,481,000+5,819,104,200=26,253,585,200 **ستمائة وعشرون ترليون ومائتان وثلاثة وخمسون مليار وخمسمائة وثمانون مليون ومائتان الف دينار بنسبة** (21,1٪) **من الانفاق الحكومي الاجمالي وهذه حالة خطيرة جداقد تم التنبيه لها قبل خمس سنوات.**

- **غلبة الانفاق العسكري في موازنة (2019)**

الكل يعلم ان الحرب قد انتهت ومنذ اكثر من عام تقريبا لكن لا زالت الموازنة يغلب عليها الانفاق العسكري العالي وقد بلغ (22195575658) **اثنان وعشرون ترليون ومائة وخمسة وستون مليار وخمسمائة وخمسة وسبعون مليون دينار وستمائة وثمانية وخمسون الف دينار عراقي وبنسبة** (17,3٪)

- **غلبة تعويضات الموظفين والرعاية الاجتماعية على النفقات العامة .**

بلغت مجموع تعويضات الموظفين في موازنة عام 2019 **اربعون تريليون وثمانية واربعون مليار وثلاثمائة واثنان واربعون ومائة وواحد وخمسون الف دينار** (40043342151) **وبنسبة بلغت** (31,18٪) . **اما الرعاية الاجتماعية بلغت تخصيصاتها نحو ستة عشر تريليون واثنان وسبعون مليار وتسعمائة واربعة مليون وستمائة وتسعة وسبعون الف دينار عراقي** (16072904679) **دينار وبنسبة بلغت** (12,5 ٪) **من اجمالي الانفاق ويمكن القول ان ما تقدمه الحكومة من تعويضات للموظفين والرعاية الاجتماعية شكل نسبة عالية جدا من اجمالي الانفاق الحكومي بلغت** (43,68٪) **بمقدار** (56116246828) **دينار (ستة وخمسون ترليون ومائة وستة عشر مليار ومائتان وستة واربعون مليون وثمانمائة ثمانية وعشرون الف دينار وبنسبة** (58,5٪) **وبنسبة** (60٪) **تقريبا من الايرادات النفطية .**

- **اختلال التوزيع القطاعي للنفقات العامة**

لقد استحوذت وزارتي النفط والكهرباء على النسبة الاكبر من الانتاج الحكومي لعام 2019 **وبنسبة** (23,6٪) **من مجموع اجمالي الانفاق . فيما لم تحصل قطاعات التنمية البشرية (التربية والتعليم العالي والصحة) الا على** (5,7 ٪) . **اما القطاعات السلعية المهمة (الصناعة والزراعة والموارد المائية) لم تبلغ حصتها الا** (2.1٪) **اما القطاعات الخدمية التي تخدم قطاعات الانتاج (النقل والاتصالات والتجارة) فقد بلغت حصتها** (1,8 ٪) **بعد استبعاد تخصيصات البطاقة التموينية .**

اما وزارة المالية فقد اخذت حصة كبيرة جدا بلغت (23,2٪) **وذلك بسبب تسديد الديون وفائدها .**

الإيرادات النفطية وحقيقة العجز للعام 2018

ا.د.يوسف علي عبد الاسدي

ا.م.د. سامي هاشم فالح

2018/11/13

العجز في الموازنة الاتحادية :

عندما تتخطى ايرادات الحكومة نفقاتها في سنة معينة يحدث الفائض في الموازنة . اما العجز فيحدث عندما تتخطى النفقات ما تحصله الحكومة من ايرادات نفطية وضرائب ورسوم في سنة محددة . هذا تعريف العجز بشكل بسيط .

لقد اكد الفكر الكينزي على وجوب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والتركيز على استخدام ادوات السياسة المالية باعتبارها افضل السياسات لمعالجة الازمات والتقلبات الدورية في النظام الراسمالي مما ادى الى هجرة مبدأ التوازن الاقتصادي العام ولو على حساب عجز منظم ومقصود في الميزانية .

وقد يكون هذا الامر فيما يعرف بنظرية (العجز المنظم) التي ظهرت من قبل اللورد بينريدج الذي يقول ((يجب على الدولة ان تتبنى سياسة العجز في الموازنة اذا كان من شأن هذا العجز ان يؤمن تحقيق التوازن الاقتصادي العام وانتقال الاقتصاد من مرحلة الكساد الى مرحلة الانتعاش)) .

الا ان الفقد بين انتقدوا مشكلة العجز في الميزانية العامة باعتبارها حالة وجود فائض بالطلب . لذلك طبقوا استراتيجية صندوق النقد الدولي (IMF) وهي استراتيجية الهدف منها المتحرك في الدول المقترضة . والتي تتمثل في تثبيت

العجز في الموازنة العامة بحدود (5٪) من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وتخفيضه في المفاوضات اللاحقة الى (3.5٪) ويعود الصندوق مرة اخرى في المرحلة الثالثة للمطالبة بتقليص نسبة العجز المالي الى (1.5٪) .

الايرادات النفطية من 2018/1/1 لغاية 2018/10/31

الشهر	نفط البصرة		نفط كركوك		اجمالي الايرادات النفطية	معدل سعر تصدير البرميل	معدل انتاج النفط يوم
	الكمية برميل	المبلغ دولار	الكمية برميل	المبلغ دولار			
كانون الثاني	108190068	677222934814	0	0	677222934814	62,596	3490002
شباط	95940404	576217429040	0	0	576217429040	60,060	3426443
اذار	10705000	643521044914	0	0	643521044914	60,114	3453226
نيسان	100197197	650169544947	0	0	650169544947	64,889	3339907
ايار	108175920	755077749566	0	0	755077749566	69,801	3489546
حزيران	105640161	726355502961	0	0	726355502961	68,758	3521339
تموز	10957705	753250087714	0	0	753250087714	68,566	3543797
اب	111061618	773054889377	0	0	773054889377	69,651	3582633
ايلول	106795022	791984873152	0	0	791984873152	74,159	3559834
تشرين الاول	106795220	791984873152	0	0	791984873152	74,091	3445007
المجموع		7202669637	0	0	7202669637	70,269	3485174

نفترض ان معدل التصدير لشهري تشرين الثاني وكانون الاول هو ثلاثة ملايين واربعمائة وخمسة وثمانون الف ومائة واربعة وسبعون برميل / يوم .

اما معدل السعر لتصدير هذين الشهرين فقد تم تقديره بـ (62) دولار / برميل لانخفاض اسعار النفط خلال الاسبوع الثاني من شهر تشرين الثاني .

تكون الايرادات لهذين الشهرين كالاتي :

الشهر	الكمية المصدرة يوم	الكمية المصدرة شهر	سعر البرميل الايرادات (دولار)	الايرادات الكلية دولار
تشرين الثاني	3485174	104555220	62	6482423640
كانون الاول	3485174	108040394	62	6698504428
المجموع	13180928,68			

المجموع : ثلاثة عشر مليار ومائة وثمانون مليون وتسعمائة وثمانية وعشرون الف وثمانية وستون

مجموع الايرادات لعام 2018 :

مجموع المتحقق خلال عشرة اشهر الاولى من سنة 2018 + مجموع المتوقع خلال شهري تشرين الثاني وكانون الاول .

13180928.68 + 72026696.37 =

85207625.05 = **خمسة وثمانون مليار ومائتان وسبعة ومليون وستمائة وخمسة وعشرون الف وخمسة دولار**

المقدر في الموازنة هو :

سعر تصدير برميل النفط	46 دولار
معدل التصدير	3880000 ثلاثة ملايين وثمانمائة وثمانون الف برميل في اليوم
ايام السنة	365 يوم

الايرادات المتوقعة في موازنة عام 2018

365 × 46 × 3880000

65145200000 =

خمسة وستون مليار ومائة وخمسة واربعون مليون ومائتان الف دولار . الفائض من ايرادات تصدير النفط

النفقات المقدرة والفعلية لعام 2018

وفقا لبيانات وزارة المالية المعلنة في موقعها الالكتروني يمكن ملاحظة النقاط الاتية :

1. **قدرت النفقات بما يعادل** 91.3 **مليار دولار** (108) **تريليون وفقا للافتراضات المثبتة في مسودة الموازنة العامة لعام** 2018 .
2. **تم انفاق ما يعادل** 35.19 **مليار دولار خلال شهر كانون الثاني لغاية نهاية شهر تموز وبواقع :**
   - 30 **مليار دولار موازنة تشغيلية**

- 4.73 مليار دولار موازنة استثمارية

3- يمكن التوصل الى تقدير انفاق ما تبقى من العام 2018 بشقيه الاستثماري والتشغيلي والذي يقدر بـ (25.13) مليار اعتمادا على معدل الانفاق الشهري للمدة انفة الذكر .

4- بعملية حسابية بسيطة نتوصل الى تقدير مجمل النفقات الفعلية والمقدرة لعام 2018 والتي تبلغ 60 مليار دولار تقريبا

5- اذا ما قارنا النفقات الفعلية والمقدرة لعام 2018 ووفقا للحسابات اعلاه نجد ان تنفيذ الموازنة من جهة النفقات يصل الى 66٪ فقط من اجمالي النفقات الاستثمارية والتشغيلية المخططة ، وبنسبة فائض تصل الى 31 مليار دولار .

الفكرة الاولى: لا يزال تنفيذ الموازنة ـ جانب النفقات متعثراً ، اذ يصل في أفضل حالته الى ما يقارب ٧٠ ٪ من المبالغ والمخططة والتي من المفترض ان تعكس برامج ومشاريع تنموية مستمرة او جديدة خصوصاً في شقها الاستثماري.

الفكرة الثانية: تفتقر الموازنة إلى وجود مقدمة وهذه مهمة جداً في كافة الموازنات في دول المنطقة على اقل تقدير، لتناقش من خلال ذلك اهداف وبرامج الموازنة وما هي السياسات التي ترغب فيها الحكومة، وهذا يعني هناك ضعف في تصميم الموازنة في إطار اقتصادي شامل.

الفكرة الثالثة: لم يتم ذكر كيفية التعامل مع حصة الشركات النفطية، وهذا ايضا امر خطير خصوصا وان مشكلة تكاليف الشركات النفطية برزت إلى الواجهة من جديد، وهذا الامر لم يتم تحديده الا في المادة (23)، وان لوزير المالية الصلاحية لإصدار سندات لصالح وزارة النفط قوامها(12) مليار دولار، لتغطية نفقات وزارة النفط وهو رقم صعب وضخم خصوصا في موازنة(2018) ونسبة لها.

"ايضا لم تبين الموازنة ما هي الايرادات غير النفطية المستحدثة، فقط كانت هناك اشارة للإيرادات غير النفطية، ولكن ما هي الايرادات غير النفطية وما هي الابواب لم يتم تحديدها بشكل مركز، امر اخر انه لا توجد روابط بين الموازنة العامة وبين السياسات العامة للدولة، فعلى سبيل المثال السياسة التجارية فيما يتعلق بالمنافذ والموانئ وغيرها، وايضا فيما يخص السياسة النقدية وسياسة البنك المركزي في انعاش الوضع الاقتصادي وفي تمويل الشركات وفي تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ايضا لا زالت مشكلة الانفاق العام قائمة من خلال ارتباط الانفاق العام بالإيرادات النفطية."

وزارة المالية دائرة المحاسبة قسم التوحيد/ نظام توحيد حسابات الدولة على الموازنة الجارية والاستثمارية لغاية تموز لسنه 2018
تقرير تنفيذ الموازنة على مستوى الوزارات

اسماء الوزارات	الموازنة الجارية	الموازنة الاستثمارية	الموازنة الاجمالية
مجلس النواب	232,502,742,660	505,889,000	233,008,631,660
رئاسة الجمهورية	23,707,554,102		23,707,554,102
مجلس الوزراء	1,739,534,299,823	398,315,144,404	2,137,849,444,227
وزارة الخارجية	68,995,788,406	113,192	68,995,901,598
وزارة المالية	10,990,153,547,379	288,483,450	10,990,442,030,829
وزارة الداخلية	5,928,621,518,788	292,984,939	5,928,914,503,727
وزارةالعمل والشوؤن الاجتماعية	1,084,569,266,123		1,084,569,266,123
وزارة الصحة والبيئة	621,942,685,356	34,382,786,378	656,325,471,734
وزارةالدفاع	3,139,920,083,900		3,139,920,083,900
وزارة العدل	313,742,799,082	2,566,988	313,745,366,070
وزارة التربية	984,810,858,659	39,000	984,810,897,659
وزارة الشباب والرياضة	39,783,392,480	39,202,942,714	78,986,335,194
وزارة التجارة	886,243,346,002	3,000	886,243,349,002
وزارة الثقافة	59,173,769,214	4,000	59,173,773,214
وزارة النقل	64,823,299,532	156,750	64,823,456,282
وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة	459,811,422,059	80,481,588,078	540,293,010,137
وزارة الزراعة	97,439,082,381	630,383,871	98,069,466,252
وزارة الموارد المائية	125,443,228,609	337,158,630,426	462,601,859,035
وزارة النفط	27,185,003,142	3,596,441,633,661	3,623,626,636,803
وزارة التخطيط والتعاون الانمائي	22,422,753,395	67,187,562	22,489,940,957
وزارة الصناعة والمعادن	645,117,271,744	7,329,110,301	652,446,382,045
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1,267,523,516,455	264,170,839,754	1,531,694,356,209

وزارة الكهرباء	840,108,033,008	227,372,589,565	1,067,480,622,573
وزارة الاتصالات	10,925,334,307	2,000	10,925,336,307
وزارة المهجرين والمهاجرين	70,705,816,149	609,694,815	71,315,510,964
حكومة اقليم كردستان	1,270,223,976,505		1,270,223,976,505
دوائر غير مرتبطة بوزارة	258,028,637,839	20,730,801,704	278,759,439,543
السلطة القضائية الاتحادية	68,544,481,198	100,000,000	68,644,481,198
محافظة البصرة	493,937,447,688	110,855,443,665	604,792,891,353
محافظة بغداد	1,483,016,492,298	15,821,510,250	1,498,838,002,548
محافظة ذي قار	471,644,293,336	47,581,103,870	519,225,397,206
محافظة ديالى	396,581,652,508	298,281,000	396,879,933,508
محافظة بابل	460,862,024,112		460,862,024,112
محافظة ميسان	213,192,592,161	4,675,295,890	217,867,888,051
محافظة واسط	290,665,062,482	3,866,960,508	294,532,022,990
محافظة كركوك			0
محافظة النجف الاشرف	325,693,183,886	13,826,734,512	339,519,918,398
محافظة الديوانية	309,484,858,757	199,002,500	309,683,861,257
محافظة المثنى	143,999,385,915	2,093,260,275	146,092,646,190
محافظة كربلاء	277,371,487,477	11,115,932,647	288,487,420,124
مجلس الدولة	2,514,532,793		2,514,532,793
مجلس القضاء الاعلى	157,995,641,074		157,995,641,074
المحكمة الاتحادية العليا	293,556,811		293,556,811
المجموع العام	36,369,255,719,594	5,218,417,100,670	41,587,672,820,264

تقرير بالمصروفات الفعلية بمستوى الوزارات حسب التصنيف الاقتصادي للموازنه الجارية

اسماء الوزارات	الرواتب والاجور	المستلزمات الخدمية	المستلزمات السلعية	صيانة الموجودات	النفقات الرأسمالية	المنح والاعانات وخدمة الدين	الالتزامات والمساعدات الخارجية	البرامج الخاصة	الرعاية الاجتماعية	مجموع الوزاره

		10,990,153,547,379	68,995,788,406	1,739,534,299,823	23,707,554,102	232,502,742,660
		6,352,073,439,840		1,112,000		1,296,399,234
				64,929,450		
						128,778,900
13,186,250	7,389,187,150	4,560,825,189,408	695,553,708	204,352,761,299	33,606,458	2,949,040,569
1,426,903,565	445,295,250	518,294,000	0	4,363,342,918	24,233,000	251,645,320
1,733,199,725	1,493,216,075	1,185,663,510	984,895,768	11,991,930,825	663,968,000	827,812,502
130,935,600,452	13,811,203,481	8,761,663,180	1,747,467,060	17,848,385,662	1,585,151,950	1,313,439,216
3,019,438,297	3,024,379,423	3,241,282,600	17,343,257,273	22,107,661,211	3,583,131,393	8,625,191,927
176,614,470,793	3,113,756,802,521	63,548,014,840	48,224,614,597	1,478,804,176,458	17,817,463,301	217,110,434,992
وزارة العدل	وزارة الدفاع	وزارة المالية	وزارة الخارجية	مجلس الوزراء	رئاسة الجمهورية	مجلس النواب

وزارة التربية	وزارة الشباب والرياضة	وزارة التجارة	وزارة الثقافة	وزارة النقل	وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة	وزارة الزراعة
				64,823,299,532	459,811,422,059	97,439,082,381
		862,631,793,000				
19,922,000			225,485,602			
				7,476,150		342,499,996
3,206,577,250	19,452,024,600	7,014,101,917	5,002,396,750	21,491,665,650	375,096,912,281	44,280,444
276,694,000	0	0	0	7,000,000	0	0
1,343,506,020	195,661,400	87,723,379	94,005,950	509,823,250	667,474,539	172,249,910
1,886,842,486	162,112,456	163,501,919	716,661,581	323,499,185	1,371,639,919	435,315,802
1,167,309,989	238,744,420	968,711,075	399,150,429	14,592,637,784	3,058,848,614	883,809,155
976,910,006,914	19,734,849,604	15,377,514,712	52,736,068,902	27,891,197,513	79,616,546,706	95,560,927,074

وزارة الموارد المائية	وزارة النفط	وزارة التخطيط والتعاون الانمائي	وزارة الصناعة والمعادن	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	وزارة الكهرباء	وزارة الاتصالات
125,443,228,609	27,185,003,142	22,422,753,395	645,117,271,744	1,267,523,516,455	840,108,033,008	10,925,334,307
			1,208,871,000	7,620,000		
1,850,906					51,887	
5,766,686,315	8,975,078,000	6,844,000	623,604,503,500	1,244,939,469	300,225,567,971	3,705,926,000
13,087,000	0	0	0	1,747,661,375	0	0
11,438,335,396	9,954,500	60,182,250	64,839,750	2,821,742,825	76,554,250	69,347,000
3,112,358,255	21,666,834	210,707,192	220,354,918	3,708,906,285	526,914,096,490	188,443,117
2,161,780,986	32,662,614	797,193,718	661,512,206	10,114,246,105	533,709,610	487,605,392
102,949,129,751	18,145,641,193	21,347,826,235	19,357,190,370	1,247,878,400,397	12,358,052,800	6,474,012,798

وزارة المهجرين والمهاجرين	حكومة اقليم كردستان	دوائر غير مرتبطة بوزارة	السلطة القضائية الاتحادية	محافظة البصرة	محافظة بغداد	محافظة ذي قار
70,705,816,149	1,270,223,976,505	258,028,637,839	68,544,481,198	493,937,447,688	1,483,016,492,298	471,644,293,336
64,581,642,844	267,582,931,570		9,753,761,021		174,887,200	
		39,117,175,681		86,465,500	132,890,000	45,222,850
526,000		35,953,801,532	68,207,858	527,771,919	1,420,894,913	2,865,530,715
0	0	92,174,500	221,777,500	671,373,750	1,335,074,300	234,793,495
36,680,500		481,640,150	195,547,250	7,308,754,560	3,774,912,320	795,335,680
52,342,331		1,166,689,440	463,282,453	7,367,233,572	24,600,824,054	4,077,400,881
52,430,883		3,032,774,264	4,092,118,222	3,715,898,615	8,370,090,742	3,059,334,420
5,982,193,591	1,002,641,044,935	178,184,382,272	53,749,786,894	474,259,949,772	1,443,206,918,769	460,566,675,295

محافظة ديالى	محافظة بابل	محافظة ميسان	محافظة واسط	محافظة كركوك	محافظة النجف الاشرف	محافظة الديوانية
396,581,652,508	460,862,024,112	213,192,592,161	290,665,062,482		325,693,183,886	309,484,858,757
40,322,960	38,121,250	20,520,500	98,085,250		36,511,000	10,592,000
2,507,200,250	4,911,824,492	3,316,814,713	3,828,762,796		3,434,676,994	1,398,853,959
239,756,650	435,880,250	252,608,250	216,059,250		636,086,775	200,963,500
917,820,800	1,069,017,735	716,793,050	765,989,038		1,043,199,505	1,023,034,872
4,775,375,405	5,327,758,352	3,669,029,994	3,138,606,297		6,381,544,649	7,538,659,113
1,874,125,099	2,205,815,167	2,231,720,637	1,414,191,660		2,618,382,578	2,527,892,289
386,227,051,344	446,873,606,866	202,985,105,017	281,203,368,191		311,542,782,385	296,784,863,024

36,369,255,719,594	293,556,811	157,995,641,074	2,514,532,793	277,371,487,477	143,999,385,915
8,577,520,224,639		4,862,427,437			69,717,833
52,134,361,180				115,584,250	11,697,750
480,657,839					
6,214,591,046,378		17,225,400	900,000	874,730,282	1,851,808,720
23,948,728,404	5,054,500	543,483,750	146,182,500	112,603,450	47,013,000
134,254,225,948	5,692,000	546,575,525	203,913,750	514,817,790	605,046,096
947,420,614,199	5,732,050	630,355,391	103,386,332	3,660,523,674	2,693,508,814
160,099,930,797	4,848,458	8,882,281,416	68,224,573	2,470,230,772	1,205,610,894
20,258,805,930,210	272,229,803	142,513,292,155	1,991,925,638	269,622,997,259	137,514,982,808
المجموع العام	المحكمة الاتحادية العليا	مجلس القضاء الاعلى	مجلس الدولة	محافظة كربلاء	محافظة المثنى

- توزيع المصروفات الفعلية موسع حسب التصنيف الاقتصادي للموازنة الاستثمارية

اسمـــاء الـوزارات
القطاع الزراعي
القطاع الصناعي
قطاع النقل والاتصالات
قطاع المباني والخدمات
قطاع التربيه والتعليم
مجموع الوزاره

مجلس النواب				505,889,000		505,889,000
رئاسة الجمهورية						
مجلس الوزراء	3,519,638,830	206,150,000	5,033,519,310	370,402,012,530	19,153,823,734	398,315,144,404
وزارة الخارجية				113,192		113,192
وزارة المالية				288,483,450		288,483,450
وزارة الداخلية			111,090,364	181,894,575		292,984,939
وزارةالعمل والشوؤن الاجتماعية						
وزارة الصحة والبيئة				34,382,786,378		34,382,786,378
وزارة الدفاع						
وزارة العدل			2,566,988			2,566,988

وزارة التربية					39,000	39,000
وزارة الشباب والرياضة			39,202,942,714		39,202,942,714	
وزارة التجارة			3,000		3,000	
وزارة الثقافة			4,000		4,000	
وزارة النقل			156,750		156,750	
وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة			16,454,911,951	64,026,676,127	80,481,588,078	
وزارة الزراعة	630,383,871				630,383,871	
وزارة الموارد المائية	337,068,378,984			90,251,442	337,158,630,426	
وزارة النفط		3,595,984,079,161		457,554,500	3,596,441,633,661	

وزارة التخطيط			67,187,562			67,187,562
وزارة الصناعة والمعادن		7,329,110,301				7,329,110,301
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي			14,205,006,754	249,965,833,000		264,170,839,754
وزارة الكهرباء		227,204,364,139	168,225,426			227,372,589,565
وزارة الاتصالات					2,000	2,000
وزارة المهجرين والمهاجرين			609,694,815			609,694,815
دوائر غير مرتبطة بوزارة	100,000,000	4,306,126,729	9,277,148,264	3,027,747,100	4,019,779,611	20,730,801,704

السلطة القضائية الاتحادية			100,000,000			100,000,000
محافظة البصرة	25,577,083,830	18,438,547,859	64,446,956,949	2,392,855,027		110,855,443,665
محافظة بغداد		4,379,746,250	11,441,764,000			15,821,510,250
محافظة ذي قار	18,792,361,182	12,508,028,092	13,223,309,607	2,734,855,612	322,549,377	47,581,103,870
محافظة ديالى			298,281,000			298,281,000
محافظة بابل						
محافظة ميسان	2,150,000,000		2,525,295,890			4,675,295,890

محافظة واسط			3,604,113,750	262,846,758	3,866,960,508
محافظة النجف الاشرف		775,600,000	5,148,219,768	7,657,485,583	245,429,161	13,826,734,512
محافظة الديوانية				199,002,500		199,002,500
محافظة المثنى				2,093,260,275		2,093,260,275
محافظة كربلاء	135,120,500	829,695,000	6,341,950,317	3,230,683,660	578,483,170	11,115,932,647
المجموع العام	341,776,071,562	3,883,154,570,343	72,438,519,260	642,686,026,943	278,361,912,562	5,218,417,100,670

تقرير بالمصروفات حسب التصنيف الاقتصادي للموازنة الجارية

اسماء الفصول	الموازنة الجارية

مجموع الفصل (01) تعويضات الموظفين	20,258,805,930,210
مجموع الفصل (02) المستلزمات الخدمية	160,099,930,797
مجموع الفصل (03) المستلزمات السلعية	947,420,614,199
مجموع الفصل (04) صيانة الموجودات	134,254,225,948
مجموع الفصل (05) النفقات الرأسمالية	23,948,728,404
مجموع الفصل (06) المنح والاعانات وخدمة الدين	6,214,591,046,378
مجموع الفصل (07) الالتزامات والمساهمات	480,657,839
مجموع الفصل (08) البرامج الخاصة	52,134,361,180
مجموع الفصل (09) الرعاية الاجتماعية	8,577,520,224,639
المجموع العام	36,369,255,719,594

تقرير بالمصروفات للموازنة الاستثمارية بمستوى انواع الاستثمار

انواع الاستثمار	الموازنة الاستثمارية
نوع الاستثمار(1) منهاج استثماري	4,987,320,119,849
نوع الاستثمار(2) تنمية اقاليم	100,985,525,966
نوع الاستثمار(3) بترودولار	126,339,997,434
نوع الاستثمار(4) انعاش الاهوار	1,161,452,421
نوع الاستثمار(5) استراتيجية التخفيف من الفقر	2,610,005,000
المجموع العام للمصروفات	5,218,417,100,670

تقرير بالمصروفات حسب القطاعات للموازنة الاستثمارية

اسماء القطاعات	الموازنة الاستثمارية

مجموع القطاع (01) القطاع الزراعي	341,776,071,562
مجموع القطاع (02) القطاع الصناعي	3,883,154,570,343
مجموع القطاع (03) قطاع النقل والاتصالات	72,438,519,260
مجموع القطاع (04) مباني وخدمات	642,686,026,943
مجموع القطاع (05) التربية والتعليم	278,361,912,562
المجموع العام	5,218,417,100,670

تقرير بالايرادات حسب التصنيف الاقتصادي للموازنة الجارية والاستثمارية

الايرادات	الموازنة الجارية	الموازنة الاستثمارية	الموازنة الاجمالية
مجموع العدد 01 الايرادات النفطية والثروات المعدنية	50,621,546,205,895		50,621,546,205,895
مجموع العدد 02 الضرائب على الدخول والثروات	1,573,765,544,371	6,277,907	1,573,771,822,278
مجموع العدد 03 الضرائب السلعية ورسوم الانتاج	1,234,742,323,219		1,234,742,323,219
مجموع العدد 04 الرسوم	491,409,496,465	724,513,969	492,134,010,434
مجموع العدد 05 حصة الموازنة من ارباح القطاع العام	477,482,947,166		477,482,947,166
مجموع العدد 06 الايرادات الرأسمالية	54,796,780,927		54,796,780,927
مجموع العدد 07 الايرادات التحويلية	1,095,838,325,325	67,504,477,566	1,163,342,802,891
مجموع العدد 08 ايرادات اخرى	1,145,035,109,028	18,676,529,043	1,163,711,638,071
المجموع العام	56,694,616,732,396	86,911,798,485	56,781,528,530,881

ملخص السلف

سلف الموازنة الجارية	3,013,208,895,261

سلف الموازنة الاستثمارية	-1,110,022,169,775
سلف الموازنة الاجمالية	1,903,186,725,486

تقرير بالأيرادات النفطية والغير نفطية ونسبة كل منهما من اجمالي الايرادات للموازنة الجارية

أجمالي الأيرادات النفطية	50,791,483,143,003
أجمالي الأيرادات الغير نفطية	5,903,133,589,393
أجمالي الأيرادات	56,694,616,732,396
نسبة ايرادات النفط من أجمالي الأيرادات	90%
نسبة الأيرادات الغير نفطية من أجمالي الأيرادات	10%
نسبة أجمالي الأيرادات	100%

ا.م. بان علي حسين المشهداني

2018/12/4

المقدمة :

يعتبر قطاع النقل احد عناصر التنمية السياحية والتي لها دور مهم في نمو الاقتصاد الوطني لكونها توفر الموارد المالية للدولة ، لذلك وجب العمل على تطوير هذا القطاع وتقديم التسهيلات والخدمات السياحية التي من شأنها ان تساهم في تطوير الحركة السياحية مع ضرورة تشجيع وجذب الاستثمارات في مجال البنية التحتية بصفتها الاساس لتطوير السياحة خصوصا خدمات النقل لانسياب الحركة السياحية من خلال اقامة شبكات مريحة للطرق والشوارع بهدف زيادة متعة المواقع السياحية واقامة شبكة متكاملة ومتناسقة فيما بينها من محاور الطرق الرئيسية وكذلك تفرعات الشوارع المرتبطة بها ، لذلك سنتناول المحور الاول : دور قطاع النقل في تحقيق التنمية ، المحور الثاني : الارتباط والتأثير المتبادل بين قطاعي النقل والسياحة ومدى مساهمة السياحة في تحقيق التنمية ، المحور الثالث العرض والطلب السياحي

المحور الاول : دور قطاع النقل في تحقيق التنمية

لقطاع النقل دور مهم في تحديد اختيارات الافراد في مجال السكن واماكن العمل لكونة يحدث تغييرا اقتصاديا واجتماعيا للمدن فقد شهد القرن العشرون تحولات تكنولوجية هائلة في مجال وسائل النقل منها النقل البري للسيارات والنقل الجوي والمائي والبحري وسكك الحديدية اذ ان لوسائل النقل دور مهم في توسيع الاسواق وتحقيق الاستغلال الامثل للوسائل المادية والبشرية التي لم تكن مستغلة من قبل وكذلك العمل على انتقال اليد العاملة والسلع الى الاماكن الاكثر نفعا .

المحور الثاني : الارتباط والتأثير المتبادل بين قطاعي النقل والسياحة ومدى مساهمة السياحة في تحقيق التنمية

ان التركيز على الاستثمار في مجال البنية التحتية سوف يساهم في تطوير الحركة السياحية ونمو الاقتصاد الوطني فأدماج قطاع النقل مع التخطيط السياحي والعمل بشكل مابين قطاع النقل والسياحة وتحسين وسائل النقل بكل انواعها يحقق سياحة نموذجية فهناك دول تمثل السياحة جزاءا مهما لايمكن الاستغناء عنها حيث اصبحت في مقدمة القطاعات الاقتصادية الاخرى ، فهي قطاع اقتصادي فاعل يسهم في توفير فرص عمل للشباب وتوطين رؤوس الاموال الوطنية لذلك تسعى دول عديدة في تنمية وتطوير السياحة كمصدر من مصادر الدخل القومي في دول الولايات المتحدة واسبانيا وايطاليا وفرنسا حيث ان الدخل السياحي له دور بارز في التنمية لان حركة الافراد لها اهمية في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي كما انها تعد مصدرا من مصادر اكتساب العملات الصعبة من خلال ماينفقة السائح على الخدمات والسلع لان العملات الصعبة سوف تساعد البلد من استيراد مختلف الخدمات واسناد العملة المحلية وتقليل التضخم وغلاء المعيشة خاصة الدول النامية مثل مصر وتونس ، لذلك اهتمت الدول في توظيف التقنيات الحديثة في كل جزيئات العمل السياحي من خلال اعداد البرامج السياحية ونشر المعلومات السياحية وتأهيل الكوادر السياحية وبناء المنشأت الفندقية والترفيهية للسائحين ، فضلا عن ذلك دراسة الموقع الامثل عند اختيار المشروع السياحي من اجل اعطاء اكبر قدر ممكن من العائد بأقل التكاليف ، وانتشار التوعية في المجتمع بمجال السياحة من اجل ايجاد صناعة سياحية راقية .

المحور الثالث : العرض والطلب السياحي

العرض السياحي : هو مجموعة الخدمات المقترحة للسواح أثناء تنقلهم وإقامتهم وتجوالهم ، أي مجموعة المنتجات المادية (إيواء ، نقل ، .... إلى آخـــــــــره) والمنتجات المعنوية (مناخ ، ثقافة ، العادات والتقاليد) التي بأمكانها إشباع رغبات المستهلك . وتم تصنيف العرض السياحي (المنتج السياحي) من طرف منظمة السياحة العالمية الى :ـ

1ـ التراث الطبيعي وتشمل المناظر الطبيعية ، الشواطئ ، الصحراء ، البحار .

2ـ التراث البشري وتشمل العادات والتقاليد وظروف الحياة .

3ـ الجوانب التنظيمية والسياسية والقانونية والأدارية للبلد .

الطلب السياحي : هو عدد الأشخاص الذين يسافرون أو يرغبون في السفر لأجل أستعمال التسهيلات والخدمات السياحية في أماكن بعيدة عن محال أقامتهم وأعمالهم المعتادة .

ويمكن حصر الطلب السياحي بثلاث أنواع :ـ

1ـ الفعال : هو ذلك الطلب الذي يجمع بين الرغبة في السفر إلى المناطق السياحية المرغوبة والقدرة على أستخدام خدماتها وتسهيلاتها .

2ـ الكامن وهذا الطلب لم يخرج إلى حيز التنفيذ من أجل عقبات تحول دون تحقيق تلك الرغبة أي أن القدرة على تنفيذ الرغبة غير موجودة ولكن العنصر الأول من محددات الطلب موجودة وهي الرغبة في السفر .

3ـ المؤجل وهذا الطلب يختلف عن العنصر السابق حيث يتمثل في القدرة على مصاريف السفر ومتطلباته ولكن يفتقد الرغبة نحو السفر لعدم أكتمال المعلومات والتسهيلات .

ا.د. سامي عبيد محمد

2018/12/18

تتلخص فكرة الموضوع بإعادة النظر في تقسيم العمل بين الجنسين (الذكور والاناث) ، في داخل النسق الاجتماعي ، الامر الذي يسمح بتخفيض معدل البطالة الى ادنى ما يمكن والوصول بالاقتصاد الى حالة الاستخدام الشامل .

فهناك مجموعة من النظريات ترى ضرورة التمييز بين الجنسين في مقابل النظريات التي تؤيد المساواة بين الجنسين . وعلينا التحقق اي من النظريتين اصح وتتلائم مع خصائص المجتمع العراقي من خلال تناول المحاور الاتية :

اولا : النظريات التي تميز بين الجنسين

هناك العيديد من النظريات التي تميز بين الجنسين يمكن ايجازها بالاتي [1]:

1ـ النظرية الماركسية

ينظر الماركسيون الى النساء باعتبارهن ((جيشاً احتياطياً للعمل)) . ويفهم من هذه النظرية ان الرجال هم العاملون الاساسيون في حين يتم اللجوء الى النساء عند الحاجة لسد النقص في القوة العاملة .

2ـ النظرية الوظيفية

ترى هذه النظرية ان الافراد في المجتمع الواحد يؤدون وظائف مختلفة ، اي ان كل فرد يقوم بوظيفة جدا هامة داخل النسق الاجتماعي ، وذلك لخدمة المصلحة العامة للمجتمع ، ولقد اتخذت هذه الوظيفة عدة اوجه متباينة فيما بينها نذكر منها :

2_1_ الوظيفة المطلقة

ويمثلها مالينوفسكي الذي يرى ان كل مؤسسة تقوم بوظيفة ضرورية مهمة ازاء المجتمع ، ولا يستطيع اي عضو القيام بوظيفة اخرى غير وظيفته ، فمثلا وظيفة المرأة الاساسية والخاصة بها داخل النسق الاجتماعي تتمثل اساسا في السهر على راحة الزوج وتربية الابناء ورعايتهم باعتبارها الاكثر فعالية من الرجل في الاشراف على الابناء.

2_2_ الوظيفة النسبية

يرى روبرت ميرتون ان العنصر ذاته قد يؤدي وظائف متعددة ، وكذلك الوظيفة ذاتها يمكن ان تؤدي من خلال عناصر عديدة وبديلة ، وعليه فان المرأة يمكن لها ان تقوم بوظائف متعددة فهي اذن تعمل خارج المنزل وداخل الاسرة .

2_3_البنائية الوظيفية

يعتبر بارسونز من متزعمي هذا الاتجاه الذي حاول ان يفسر اهمية تقسيم العمل بين الجنسين ، بحيث يختصر الرجل بالعمل والانتاج وممارسة كافة الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع ، بينما يقتصر دور المرأة على الوظيفة العائلية لتحقيق قدر من التوازن داخل النسق الاجتماعي .

فالمنظور الوظيفي يقوم على افتراض ان دور المرأة ينحصر بالأسرة باعتبارها زوجة وربة بيت .

3_ نظرية راس المال البشري [2]

تنطلق هذه النظرية من فكر المدرسة الكلاسيكية الجديدة التي تركز على عقلانية افراد المجتمع المتمثلة بتعظيم الفائدة عند القيام باي عمل ، وفي هذا السياق ينظر الى افراد المجتمع (رجال ونساء) نظرة متجانسة وخاصة في القضايا الاقتصادية ومن هنا جاء مفهوم Homo-economics الذي يعني تجانس الانسان الاقتصادي .

وعند تطبيق عامل راس المال البشري يكون من الاجدى تشغيل الرجل ، وذلك بسبب عامل الكفاءة من جهة والاستمرار بالعمل من جهة اخرى . اما المرأة تعتبر اقل كفاءة وانها عرضة للزواج والولادة

والانقطاع عن العمل وهذا الانقطاع يؤدي الى خسارة اقتصادية والى عدم التمكن مع التواصل مع التطورات المهنية والوظيفية .

لقد تعرض هذا الفكر لكثير من الانتقادات ، الامر الذي ادى الى تطويره ولكنه بقى في جوهره ثابتا ، فالفكر الجديد يعرف بـ New homo – economics وينطلق من اسس الاقتصاد الجزئي والذي ينظر الى الاسرة كمؤسسة او شركة اقتصادية صغيرة يقف فيها الرجل والمرأة امام قضية تقسيم العمل وتقسيم الوقت ، والذي يعني ان يقوم الرجل والمرأة باقتسام العمل في المؤسسة والمنزل .

وهنا لا يتم الحديث عن التمييز ضد المرأة وانما التركيز على مبدأ الميزة التفاضلية والتي تنص على العقلانية الاقتصادية في عملية الاختيار بين العمل في المؤسسة والعمل في المنزل.

رأس المال البشري (الكفاءة التي يتمتع بها الشخص) هو في حد ذاته استثمار وينبغي الاستفادة منه في الحد الاقصى (العقلانية) ، وبما ان المرأة لا تستطيع مواصلة العمل كالرجل (الحمل والولادة) فان عائد الاستثمار يكون اكبر في حالة عمل الرجل منه في حالة المرأة فهي قضية حسابية وليس قضية تمييز ضد المرأة .

4ـ اقتصاديات التمييز ضد المرأة [3]

يرى اصحاب هذه النظرية من امثال Peaker ان صاحب العمل لا يعرف مسبقا حجم انتاجية الرجل او المرأة ، ولكن لدية احصائية عن عدد الايام التي تتغيبها المرأة عن العمل والتي في الغالب اكثر من التي يتغيبها الرجل .

وهنا صاحب العمل يقف امام خيارين : اما رفض تشغيل المرأة او عرض راتب اقل ، وان ذلك سيؤدي الى التذمر والشعور بالظلم ويؤدي الى انخفاض في الانتاجية الامر الذي سيعود بالضرر على الاقتصاد الوطني .

ثانيا : نظرية المساواة بين الجنسين [٤]

المساواة بين الجنسين هي سهولة الوصول الى الموارد بغض النظر عن الجنس .

بعد الحرب العالمية الثانية صنعت حركة حرية المرأة حركة عامة تجاه الاعتراف بحقوق النساء ، حيث تبنت الامم المتحدة والوكالات العالمية الاخرى اتفاقيات عديدة لتشجيع المساواة بين الجنسين وقد تضمنت هذه الاتفاقيات :

- **اتفاقية منع التمييز في مجال التعليم والتي تم تبنيها عام** 1960
- **اتفاقية القضاء على جميع اشكال التميز ضد المرأة والتي تم تبنيها عام** 1979 **بواسطة الامم المتحدة .**
- **اعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة والذي تم تبنيه بواسطة الامم المتحدة عام** 1993 .

ولقد انتقدت هذه النظرية من قبل المجتمعات الغربية والعربية والاسلامية

ثالثا : الطروحات المفسرة لعمل المرأة في العالم [٥]

3.1- في الدول الغربية

في العصر الحديث ومع بزوغ الثورة الصناعية في الغرب تحطمت الاسرة وفككت روابطها ودفعت المرأة الثمن غاليا من جهدها وكرامتها وحاجاتها النفسية والمادية ، حيث امتنع الرجل عن اعالتها وفرض عليها ان تعمل لتعول نفسها ، فاستغلت في المصانع لتعمل ساعات طويلة باجر زهيد اقل من الرجل مع انها تقوم بالعمل نفسه وفي المصنع نفسه ولكنها مضطرة ان تعمل لتعيل نفسها .

بعد الحرب العالمية الثانية (1939 -1945) **قتل العديد من الشباب فكان على المرأة ان تعمل لتعيل نفسها والاطفال . كما ان دخولها في مرحلة الحرب في المهن المختلفة ومساعدة الرجال كونها السند والقاعدة الخلفية للحرب اكسبها الحق في العمل خارج المنزل فأصبحت من الحقوق المكتسبة التي الزمت الجميع القبول بها .**

2.3ـ في الدول العربية :هناك ثلاث اتجاهات

الاتجاه الاول : هو الاتجاه التقليدي المحافظ الذي يرى ان المرأة كائنا ضعيفا جسما وعقلا وتنحصر وظيفتها في المنزل .

الاتجاه الثاني : يتميز هذا الاتجاه بان المرأة متحررة نسبيا لا تتعارض مع التقاليد ، اذ يعترف بحقها في العمل في نطاق وظائف معينة (الامومة الصحة والتعليم) ينسجم مع طبيعتها وتساعد على دخل الاسرة .

الاتجاه الثالث : هو اتجاه يساوي بين كلا من المرأة والرجل في الحقوق والواجبات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

رابعا : القوى العاملة ومعدلات البطالة في العراق

المؤشرات	العدد
عدد السكان لعام 2018	38,124,182
43% من السكان في القوى العاملة	16,393,398
72% من القوى العاملة ذكور	11,803,246
28% من القوى العاملة اناث	4,590,151
معدل البطالة 14.8%	2,459,000
7% من البطالة ذكور	826.227
13% من البطالة اناث	596,719

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط ، مسح السكان لعام 2018

ويلاحظ من الجدول ان عدد العاطلين عن العمل من الذكور يبلغ 826,227 يحتاجون الى فرص عمل ، ويمكن توفير تلك الفرص من خلال استحداث وظائف شاغرة في هيكل القوة العاملة من خلال استبعاد الاناث من سوق العمل وكالاتي :

المشتغلين في الاقتصاد = قوة العمل ـ عدد العاطلين

المشتغلين في الاقتصاد = 16,393,398 ـ 2.490.000 = 13,934,398

بافتراض نسبة الاناث تشكل 10% من المشتغلين فان عدد الاناث المشتغلات يبلغ 1,393,439

ويمكن الاستفادة من تلك الوظائف النسوية تدريجيا من خلال اتباع الاجراءات التالية :

- ايقاف تعيين النساء وانضمامهن الى الجيش الاحتياطي

- **تحديد العمر بالنسبة للنساء المشتغلات فعليا (40 سنة) كحد اعلى ومن ثم اخراجهن من الوظيفة مقابل مكافأة مالية (مكافأة خدمة).**
- **بعد عدة سنوات قليلة سيكون لدينا 1,393,439 وظيفة شاغرة يمكن استغلالها كلاتي :**

- **توظيف الذكور العاطلين عن العمل والبالغ عددهم 826,227**
- **توظيف اناث جدد او البقاء على وظائفهن في تخصصات معينة كالطب النسوي والتعليم النسوي ، المتبقي 567,212 وظيفة شاغرة يمكن استغلالها من خلال العمالة الذكورية التي تدخل سوق العمل مستقبلا ..**

خامسا : الفوائد الاقتصادية والاجتماعية

- **تحقيق الاستخدام الشامل**
- **ارتفاع الاجور بسبب انخفاض المعروض من القوى العاملة**
- **زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة الانتاج والاستثمار والاستخدام**
- **ارتفاع انتاجية العامل الواجد**
- **تحقيق كفاءة اكبر في العمل**
- **التخلص من البطالة المقنعة**
- **تنسيق العمل داخل النسق الاجتماعي وبناء مجتمع افضل من خلال تقسم العمل بين الرجل والمرأة كلا حسب وظيفته .**

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاج الاساسي الذي يفضي اليه البحث ان تقسم العمل بين الجنسين لا يعني التمييز ضد حقوق المرأة ، وانما يعني التميز من حيث الوظيفة الملقاة على عاتق كلا منهم ، وهذا من شأنه ان يعزز النسق الاجتماعي ومن ثم ينعكس ايجابا على الجانب الاقتصادي . اما التوصيات التي يوصي بها البحث تتمثل بالاتي :

- **التوقف عن تعيين النساء**
- **تحديد عمر للنساء المشتغلات 40 سنة مثلا ومن احالتهن الى التقاعد مقابل مكافأة مالية او تقاعد (250) الف دينار شهريا مثلا ، وينظم ذلك بقانون .**
- **منح مبالغ مالية لغير المشتغلات وحسب الشهادة البكالوريوس ، الماجستير ، الدكتوراه . وينظم ذلك بقانون**

المصادر :

1. **عثمان ، الصادق** . (2014) . **عمل المرأة خارج البيت وصراع الادوار ، رسالة ماجستير ، الجزائر ، بسكرة ، ص**44 .
2. **المرأة والعمل : قراءة نقدية للنظريات المفسرة لعمل المرأة متاح على الموقع** www.centers.ju.edu.jo/ar/wsc
3. **المصدر نفسه**
4. **عثمان ، الصادق ، مصدر سابق ، ص**46.
5. **عثمان ، الصادق ، مصدر سابق ، ص**46.
6. **وزارة التخطيط** . (2018) . **مسح السكان لعام** 2018 ، **بغداد** .

أهداف التنمية المستدامة 2030

ا.د. ندوة هلال جودة

2018/12/25

دروس مستفادة من تجربة العراق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030

هناك مجموعة من الأسئلة :

- **ماهي اجندة التنمية المستدامة 2030**
- **هل طبق العراق هذه الاجندة ومتى**
- **الى اين وصل في تطبيق هذه الاجندة**
- **هل وفرت وزارة التخطيط بيانات ام لا**
- **ماذا حقق العراق من هذه الاجندة**

تتكون اجندة التنمية المستدامة من 17 هدفاً و169 غاية او فرعا وهي الاتي :

الهدف 1: القضاء على الفقر

الهدف 2: القضاء التام على الجوع

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه

الهدف 4: التعليم الجيد

الهدف 5: المساواة بين الجنسين

الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية

الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد

الهدف 9: الصناعة والابتكار الهياكل الأساسية

الهدف 10 : الحدّ من أوجه عدم المساواة

الهدف 11 : مدن ومجتمعات محلية مستدامة

الهدف 12 : الاستهلاك والإنتاج

الهدف 13 : العمل المناخي

الهدف 14 : الحياة تحت الماء

الهدف 15 : الحياة في البرّ

الهدف 16 : السلام والعدل والمؤسسات القوية

الهدف 17 : عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

وقد تزامن الإعلان العالمي عن تبني الأجندة التنموية مع ما يعانيه العراق من تدهور في معظم المجالات وبناءاً على ذلك قد استوجب على الجهات المسؤولية عن العمليات التنموية التصدي لهذا التدهور من خلال تبني أهداف التنمية المستدامة والسعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدل الاجتماعي ، ويبين هذا التقرير بداية رحلة العراق في هذا المجال ورسم مسار لهذه الرحلة من خلال توفير البيانات والمؤشرات المطلوبة لقياسها والتي لا تتوفر أغلبها في الوقت الحاضر وأن توفيرها يحتاج الى جهود كبيرة والعمل على تطوير بناء القدرات الإحصائية الوطنية يعتبر خطوة أساسية نحو تحديد ما نحن عليه الآن ورسم الطريق الى الأمام والدفع برؤيتنا الجماعية لتصبح أقرب الى الواقع. و يعرض هذا التحليل البسيط الى المؤشرات المتناولة لأوضاع العراق عن الأهداف العالمية للتنمية المستدامة ويحلل هذا الملخص مؤشرات مختارة من إطار المؤشرات العالمية التي تتوفر عنها البيانات وذلك كأمثلة تبرز بعض الثغرات والتحديدات الخطيرة. بدأ عام 2016 تبني أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويسعى الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع كافة الوزارات والجهات ذات العلاقة بالعملية التنموية من أجل رصد اتجاه سير المؤشرات والعمل على تحقيق الغايات ودمجه

الهدف الاول :الفقر

في ضوء التقديرات التي تم الوصول إليها فإن التدهور الأمني في عام 2014 ترك آثاره السلبية على مستوى ا لرفاه فقد كان متوقعاً انخفاض نسبة الفقر من 19 ٪ عام 2012 الى 15 ٪ عام 2014 وذلك في ظل الظروف التي كانت سائدة عام 2012 ، غير أن التقديرات تشير الى ارتفاع تلك النسبة الى 22.5 ٪ عام 2014 ، وهذا يعني زيادة بحوالي 7 نقاط . كما أن ذلك أفضى الى أن ينحدر الفقراء بعيداً عن خط الفقر. ومن ذلك نستنتج أن نسبة الفقر عادت الى ما كانت عليه عام 2007 بمعنى فقدان ماتم جنيه للفترة بين عامي 2007 ، 2012 . وتعد استراتيجية التخفيف من الفقر وثيقة ريادية في إطار تخفيف الفقر متعدد الابعاد في العراق من خلال محاصرة كل بعد من إبعاده وعلاج مفاصله وفق محصلات ومخرجات وانشطة تم تحديدها بين طيات تلك الوثيقة ولتحقيق هدف الأستراتيجية العام لتخفيف الفقر تم تخصيص 209400 مليار دينار والتي تشكل ما نسبته 0.6 من اجمالي الموازنة الاستثمارية لعام 2015 .

توافقا مع توجه الدولة نحو حماية النساء وخاصة ممن يعيلون اسر، فقد بينت بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ان عدد الإناث المشمولات بشبكة الحماية الاجتماعية أكثر من عدد الذكور المشمولين للسنوات 2010 ـ 2016 وقد بلغ اعلى عدد للمشمولات في عام 2013 وبواقع 471318 امرأة مشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية مقابل 407189

مشمول للعام ذاته فيما كانت عدد المشمولات في عام 2016 هي 413571 مشمولة

الشكل رقم (1) عدد المشمولين والمشمولات ببرنامج الرعاية الاجتماعية من اجل التقليل من الفقر

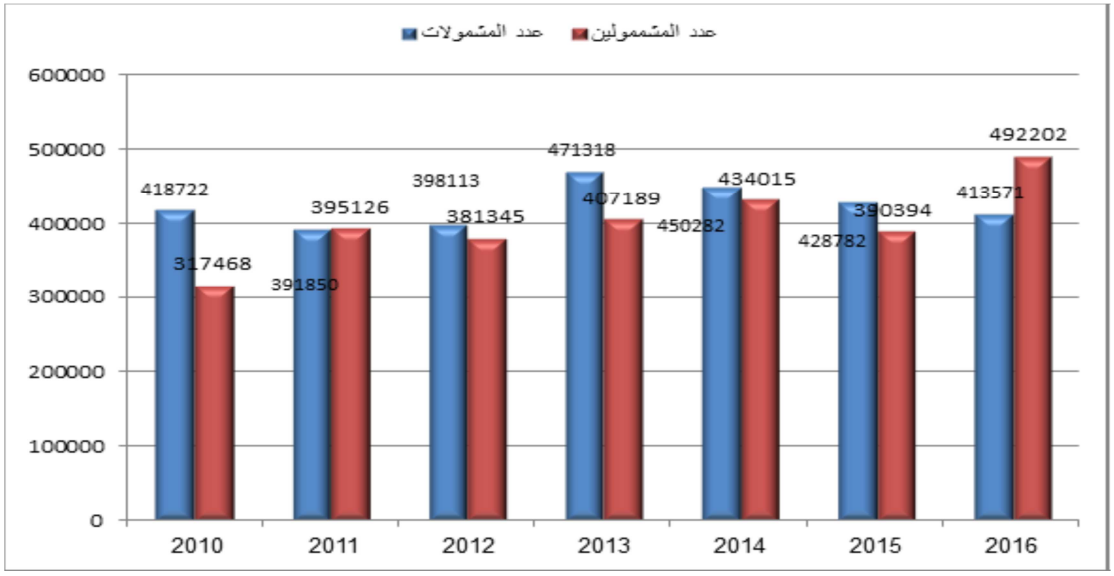

الهدف الثاني :القضاء على الجوع

يسعى الهدف 2: إلى القضاء على جميع أشكال الجوع وسوء التغذية وإلى تحقيق إنتاج غذائي مستدام بحلول عام 2030 ويقوم هذا الهدف على الفكرة القائلة بأنه ينبغي أن يتمكّن كل شخص من الحصول على ما يكفي من الغذاء المغذي الأمر الذي يتطلب تعزيز الزراعة المستدامة على نطاق واسع ومضاعفة الإنتاجية الزراعية وزيادة الاستثمار وتشغيل أسواق الأغذية بشكل سليم .لقد أصبح تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر من الأمور الحرجة بسبب زيادة النمو السكاني وتدهور الموارد الزراعية والموارد المائية وغيرها من محددات زيادة واستمرارية الإنتاج الزراعي والإدارة الجيدة للموارد وفيما يلي أهم المؤشرات المتوفرة عن هذا الهدف:

- **معدل انتشار نقص التغذية**

بلغت معدل انتشار نقص الأغذية 2.5 ٪ من الأسر لعام 2016 حسب بيانات مسح التحليل الشامل للأمن الغذائي والهشاشة للأسرة في العراق .معدل انتشار توقف النمو الطول بالنسبة للعمر < ـ 2 نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية بين الأطفال دون سن الخامسة ان التقزم هو مظهر اولي لسوء التغذية في سنوات الطفولة المبكرة حيث تشير بيانات ان هناك ارتفاع كبير في معدل انتشار توقف النمو الطول بالنسبة للعمر < ـ 2 نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية بين الأطفال دون سن الخامسة من 9.9 ٪ في 2011 الى 16.6 ٪ في 2016 وكانت الزيادة أو الإرتفاع 6.7 نقطة.

- **معدل انتشار سوء التغذية الوزن بالنسبة للطول < + 2 أو < ـ 2 نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية بين الأطفال دون سن الخامسة مصنفين حسب النوع الهزال وزيادة الوزن .**
- **يشير الهزال الى انه هناك تأثيرات قصيرة الأمد والتي ترتبط عادة بفقدان الوزن وغالباً ما يكون سببه الجوع او المرض الشديد ، تشير النتائج ان هناك انخفاض في معدل انتشار سوء التغذية الوزن بالنسبة للطول(مؤشر السمنة)< + 2(أو مؤشر سوء التغذية)الهزال < ـ 2(نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية بين الأطفال دون سن الخامسة من (8.5 ٪ عام 2011 الى 7.5 ٪ عام 2016 حيث يقدر الانخفاض نقطة واحدة .**
- **النسبة المئوية للمحاصيل والسلالات المحلية وما يتصل بها من الأنواع البرية التي تصنف على أنها معرضة للخطر أو غير معرضة للخطر أو تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها بلغت نسبة المحاصيل والسلالات المحلية وما يتصل بها من الأنواع البرية التي تصنف على أنها معرضة للخطر أو غير معرضة للخطر أو تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها كالأتي:**

- ارتفاع كبير في نسبة الأسماك من 2٪ عام 2014 الى 17.7 ٪ عام 2016 ، وكان الارتفاع 15.7 نقطة
- اما البرمائيات والزواحف فتتقارب النسب بين سنتي 2014 و 2016 حيث تقدر 9.6 ٪
- تشير البيانات الى ان هناك انخفاض قليل بنسبة الطيور من 6.9 ٪ عام 2014 الى 6.7 ٪ عام 2016
- تنخفض نسبة اللبائن من 22 ٪ عام 2014 الى 12 ٪ عام 2016 ويقدر الانخفاض 10 نقاط .

الهدف الثالث : ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؟

يرمي الهدف 3 إلى ضمان توفير الصحة والرفاه لجميع الأعمار من خلال تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل وإنهاء أوبئة الأمراض السارية الرئيسة وخفض الأمراض غير السارية والبيئية وتحقيق التغطية الصحية للجميع وضمان حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الآمنة والفعّالة والتي يمكن تحمّل تكلفتها حيث تعتبر مؤشرات الصحة من أهم مؤشرات التنمية الدالة على تحسين الأحوال المعيشية كونها تعكس وترتبط بشكل مباشر بحالة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للسكان.ومنها :ـ

- الوفيات النفاسية لكل 100 000 مولود حي

ارتفع معدل وفيات الأمهات من 35 وفاة لكل مائة ألف ولادة حية عام 2013 حسب نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات الى 36.1 وفاة لكل مائة ألف ولادة حية عام 2016 حسب نتائج التسجيل الحيوي في وزارة الصحة وكان الارتفاع 1.1 نقطة .

- نسبة الولادات التي يشرف عليها كادر صحي متخصص

ساهم التحول الكبير في الأفكار والثقافة السائدة بين النساء بأن تخضع نفسها عند الولادة لكوادر طبية وصحية مدربة ومؤهلة في المستشفيات لضمان وضع صحي لها وولادة ميسورة بأشراف ذوي الاختصاص بدلاً من تعرضها للمخاطر عند ولادتها في البيت حيث تشير البيانات الى انه ارتفاع نسبه الولادات التي يشرف عليها كادر صحي متخصص من 81.7 ٪ عام 2015 الى 93.9 ٪ عام 2016 عدا محافظة الانبار ومحافظة صلاح الدين وتشمل الاقضية فقط (سامراء، الدجيل، بلد، الطوزخورماتو) وهذا مؤشر جيد يعكس الرغبة لدى النساء بتأمين البيئة الصحية المناسبة لولادتها وتفادي الخطر الناجم من التعرض لظروف تعسر الولادة وصعوبة التعامل مع الحالات الطارئة اثناء الولادة .

- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة عدد الوفيات لكل ألف مولود حي

تحسن معدل وفيات الاطفال دون الخامسة من العمر من 25.2 وفاة لكل 1000 ولادة حية عام 2015 الى 22.7 وفاة عام 2016 حسب نتائج التسجيل الحيوي في وزارة الصحة، عدا الاقليم ومحافظة الانبار اما محافظة صلاح الدين تشمل الاقضية فقط سامراء، الدجيل، بلد، الطوز.

- معدل وفيات المواليد أو حديثي الولادة عدد الوفيات لكل 1000 مولود حي

هناك تغيير طفيف في معدل وفيات الاطفال حديثي الولادة حيث انخفض من 23.2 وفاة لكل 1000 ولادة حية عام 2013 الى 13.3 وفاة عام 2016 عدا اقليم كردستان وهذا يعكس تحسن الخدمات الصحية المقدمة للأطفال وتقديم الرعاية الصحية المناسبة لهم حسب نتائج التسجيل الحيوي في وزارة الصحة .

ـ عدد الإصابات الجديدة بأمراض التهاب الكبد الوبائي B لكل 10.000 من السكان في سنة معينة انخفض عدد الإصابات الجديدة بأمراض التهاب الكبد الوبائي B من 0.83 لكل 10.000 من السكان عام 2015 الى 0.52 عام 2016 .

ـ الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة

تعتبر الوفيات بداء السكر ضمن الأسباب العشرة الأولى للوفيات حيث قدر عدد وفيات الذكور بداء السكر 1831 وفاة وعدد وفيات الإناث 2084 وفاة وبلغ الإجمالي 3915 وفاة للعام 2016 ، إما عدد الوفيات من الإمراض السرطانية قدرت وفيات الذكور 5264 وعدد وفيات الإناث 5287 وبلغ الإجمالي 10551 عام 2016 .

وبلغ إجمالي عدد الوفيات بالأمراض التنفسية المزمنة لعام 2016 هو 2080 وفاة وكان عدد وفيات الذكور 1128 وفاة والإناث 952 وفاة .

الهدف 4 : ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع

يركز الهدف 4 : على اكتساب المهارات التأسيسية والمهارات الأعلى درجة وتحقيق مزيد من الوصول إلى التعليم والتدريب التقني والمهني وبصورة أكثر إنصافاً التدريب طوال الحياة والمعارف والمهارات والقيم اللازمة للتعامل جيداً مع المجتمع المساهمة فيه يعتبر التعليم ضمن أولويات أهداف التنمية المستدامة، حيث يعتبر الحصول على تعليم جيد الأساس الذي ترتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة وأن تسليط الضوء على التعليم باعتباره القوة الدافعة الرئيسة لبناءالمجتمع وأكثر شمولاً ومرونة لتحقيق السلام الدائم ويسعى الهدف الرابع الى انتفاع جميع البنات والبنين بالتعليم الجيد وتعزيز فرص التعليم لجميع المستويات وتحقيق المساواة بين الجنسين، حيث ان إدماج التنمية المستدامة في برامج التعليم وخططها هي في صلب هذا الهدف ويجب بذل جهد خاص فيما يخص تدريب الكوادر التدريسية وتهيئة بيئة تعليمية ذات جودة عالية ومناهج تدريسية تواكب التطورات وزيادة عدد المناهج الدراسية.ومنها:ـ

- معدل المشاركة في التعلُّم المنظَّم قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي

بلغ معدل المشاركة في التعلم المنظَّم قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي 14.6 ٪ و 18.8 ٪ للذكور و 14.4 ٪ للإناث للعام الدراسي 2015 ـ 2016 .

ـ ومؤشر " إكمال التعليم الابتدائي " حيث بلغت النسبة 61.1% (لإجمالي العراق)، للذكور 12 % وللآناث 61.2 % (حسب تقارير مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي ويعتبر العراق من الدول العربية المتراجعة بهذا المعدل إضافة الى الأردن وفلسطين والسودان مقارنة بعدد من الدول العربية المستقرة سياسياً

ويعاني العراق من بنى تحتية تعليمية متهالكة تتطلب منه إعادة النظر والأخذ بعين الاعتبار ماجات به إحدى أهم الغايات الى " بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين والإعاقة والأطفال ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة و بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف

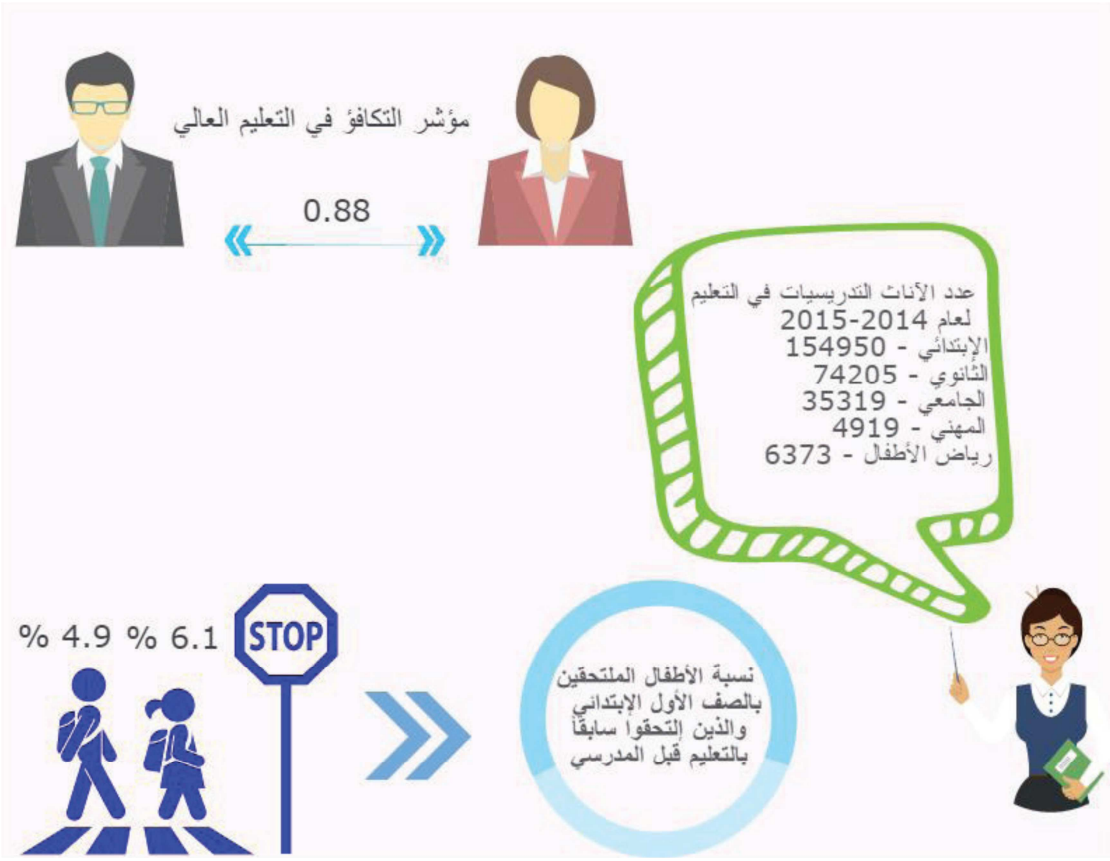

الهدف 5 : تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

يرمي الهدف 5 : إلى تمكين النساء والفتيات من تحقيق أقصى إمكاناتهن، الأمر الذي يتطلب القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضدهن بما في ذلك الممارسات الضارة وهو يسعى إلى ضمان توفر جميع الفرص لهن في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وفيما يتعلق بحقوقهن الإنجابية والاعتراف الواجب بعملهن بلا أجر وإمكانية الحصول على الموارد الإنتاجية بصورة كاملة والتمتع بالمشاركة على قدم المساواة مع الرجال في الحياة السياسية والاقتصادية العامة. نصت التشريعات والقوانين والدستور حسب ما جاء في المادة 14 من الدستور أن العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز من حيث الجنس استنادا الى المعايير الدولية لحقوق الانسان ونصت المادة 16 على أنه تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين ونصت المادة 20 على أن للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة وعلى الرغم من ذلك لا يزال دور المرأة ومشاركتها في صنع القرار دوراً محدوداً بالرغم من التدابير الايجابية مثل نظام الكوتا .

- السؤال :
- ما إذا كانت ثمة أطر قانونية قائمة ، أم لا من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس نصت المادة 16 من الدستور العراقي على أن تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين وتكفل الدولة الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك ونجد أن الحكومة العراقية قد اتخذت مجموعة من الإجراءات المؤسسية التي من شأنها أن تمنح الفرصة لإصدار تشريعات عديدة لتشكيل البنية التحتية لممارسة الحقوق والتمتع بها والتي تعد معياراً لقياس مدى تمكين المرأة .
- تشكلت وزارة الدولة لشؤون المرأة بموجب اللائحة التنظيمية لسلطة الائتلاف المؤقتة ذي الرقم 6الصادرة في 9 حزيران 2004 والملقى على عاتقها دراسة أوضاع المرأة ووضع استراتيجية للنهوض بها وكان إنجاز رفيع المستوى لا يستهان به للمطالبة بحقوق المرأة ولكن إلغاء وزارة الدولة لشؤون المرأة عام 2015 شكلت تراجعاً لمؤسسة منظور النوع الاجتماعي وإدماجه في السياسات الحكومية وتشكلت لاحقاً بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم 333 دائرة لتمكين المرأة العراقية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء
- تشكيل محكمة التحقيق الخاصة بالنظر بانتهاكات حقوق الإنسان في بغداد عام 2014
- بموجب أمر رئاسة الوزراء في عام 2013 تأسست 32 شعبة للنوع الاجتماعي في كل الوزارات العراقية وحالياً جاري العمل على تشكيل وحدات لتمكين المرأة في جميع الهيئات والمؤسسات
- إقرار ربط دائرة رعاية المرأة بعد تأسيسها بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية
- تشريع قانون رقم 28 لسنة 2012 حول مكافحة الاتجار بالبشر وتضمن 8 مواد حول منع الاستغلال للنساء والأطفال
- إقرار قانون العمل لسنة 2015 والمتضمن فقرات لتجريم التحرش والمعاقبة عليه
- إقرار نظام الكوتا للنساء في قانون الانتخابات للبرلمان وكذلك مجالس المحافظات
- تشكيل الشرطة المجتمعية ضمن تشكيلات وزارة الداخلية
- تنفيذ خطة العمل الوطنية للقرار 1325 لغرض وضع آليات لضمان تمثيل عادل ومشاركة كاملة في كافة سلطات الدولة ومراكز صنع القرار التشريعية والتنفيذية والقضائية على المستويين المحلي والوطني وكذلك مشاركة المرأة في كافة لجان المصالحة ومفاوضات بناء السلام وحل النزاعات ومجالس تحقيق السلم الأهلي.
- صنع القرار
- أشارت بيانات بنك المعلومات الوظيفي في الجهاز المركزي للإحصاء الى أن عدد النساء في الدرجات الخاصة أ ، ب

- والتي تضم المناصب العليا وزير ، وكيل وزير ، ،،، الخ في الوزارات والهيئات ودواوين مجالس المحافظات بلغ 65 امرأة أزاء عدد الرجال في تلك الدرجات والذي بلغ 610 رجل وهذا ما يعكس فجوة النوع الاجتماعي والحاجة الى تحقيق تكافؤ بالفرص عند توزيع تلك المناصب بما يضمن مشاركة أوسع للمرأة .

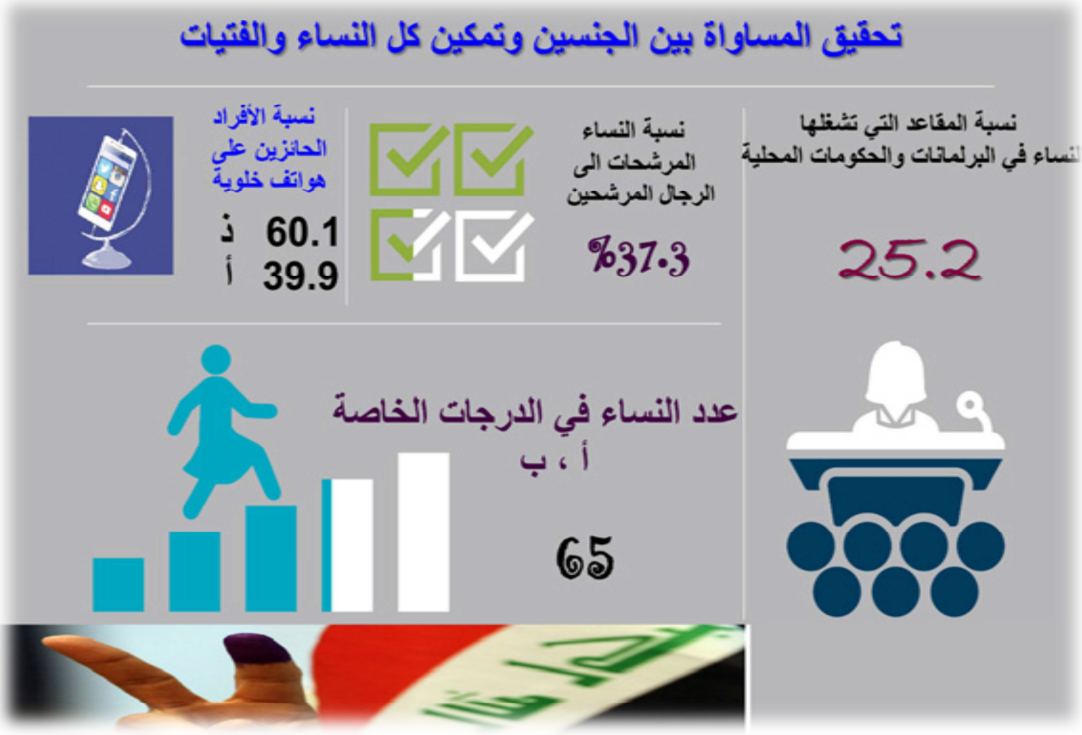

الهدف 6 : ضمان التوافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

يمضي الهدف 6 إلى ما هو أبعد من مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية ليتناول أيضا :نوعية الموارد المائية ومدى استدامتها. ويعني تحقيق هذا الهدف الذي تُعلّق عليه أهمية حاسمة لبقاء الإنسان والكوكب توسيع نطاق التعاون الدولي وحشد الدعم على مستوى المجتمعات المحلية من أجل تحسين إدارة المياه

والصرف الصحي إن العمل على ضمان تحسين امكانية الحصول على المياه يفتح للأفراد والاسرة وخاصة النساء والفتيات استغلال الوقت في الالتحاق بالتعليم ورعاية الاطفال وكسب الدخل. "ان حق الانسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي منبثقة عن الحق في مستوى معيشي لائق ومرتبط ارتباطا وثيقاً بالحق في أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والنفسية فضلاً عن الحق في الحياة وفي الكرامة الإنسانية

- **النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة بلغت نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة** 83.6 ٪ **عام** 2016 ، 89.4 ٪ **في الحضر و** 69.9 ٪ **في الريف بإنخفاض قدرت نسبته** 3.7 ٪ **عن عام** 2015 **والذي قدرت النسبة الاجمالية** 86.8٪ ، 91.4٪ **في الحضر و** 75.0 ٪ **في الريف** .
- **النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي بما فيها مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه بلغت نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي والمياه** 96.1 ٪ **عام** 2016 .
- **النسبة المئوية لمياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة بلغت نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة** 71.8 ٪ **عام** 2015 **وإنخفضت في العام** 2016 **الى (** 47.7 ٪ .
- **النسبة المئوية لإجمالي ما استخدم من الموارد المائية المتاحة مع مراعاة احتياجات البيئة من الموارد المائية بلغت نسبة إجمالي ما استخدم من الموارد المائية المتاحة مع مراعاة احتياجات البيئة من الموارد المائية المتاحة حجم الضغط الذي تتعرض له المياه حيث تبلغ كمية المياه المسحوبة / كمية المياه الواردة** 105.1 ٪ **عام** 2015 **وفي عام** 2016 **كانت** 74.9 ٪.
- **وتقرير الإحصاءات البيئية في العراق لسنة** 2014 **الى تناقص كميات الإستهلاك في العراق من الماء الصافي** 13379 **ألف م** 3**في العام** 2012 **قياساً عن العام**
- 2014**الى** 13980**ألف م** 3 **وحصة الفرد من الماء الصافي المجهز للسكان** 320 **لتر /يوم لسنة** 2015 **مقارنة** 370 **لتر /اليوم لسنة** 2014

ينذر الوضع البيئي في العراق بالقلق بالإضافة الى الأزمات وعدم الإستقرار ويقل مؤشر " متوسط نصيب الفرد من المياه" دون مستوى الندرة في أغلب البلدان العربية .ويعتبر التحضر والنمو السكاني والتغير المناخي من العوامل التي تفاقم ندرة الموارد الطبيعية مع إتساع الفجوة بين العرض والطلب على المياه .وتشكل شحة المياه عبئاً إضافياً على النساء والأطفال في جلب المياه من المصادر حيث مازالت هذه المهمة من مسؤوليات المرأة في البلدان العربية وكذلك صعوبة الوصول الى خدمات الصرف الصحي هي من أهم مصادر الخجل وسبباً بعدم الراحة للكثيرمن النساء .

الهدف 7 : ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة المستدامة .

- **خدمات الطاقة الحديثة الضرورية للتنمية كما يهدف الى زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة من مجموع مصادرالهدف** 7 : **ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة**

الموثوقة والمستدامة ويسعى الهدف 7 إلى تعزيز الحصول بشكل أوسع على الطاقة والاستخدام المحسّن للطاقة المتجددة بسبل منها تعزيز التعاون الدولي والتوسع في الهياكل الأساسية والتكنولوجيا الخاصة بالطاقة النظيفة.

- النسبة المئوية للسكان المستفيدين من خدمات الكهرباء
- بلغت نسبة السكان المرتبطين من خدمات الكهرباء 99.4 ٪ عام 2014، الا ان تزويد خدمات الطاقة لم تتوفر بيانات عنها ، حيث يشير الهدف 7 الى الحصول على خدمات الطاقة الحديثة الضرورية للتنمية كما يهدف الى زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة من مجموع مصادرالطاقة .

الهدف 8 : تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة.

يعتبر النمو الاقتصادي المتواصل والشامل للجميع والمستدام شرطاً مسبقاً لتحقق الازدهار في العالم ويرمي الهدف 8 إلى إتاحة الفرص للعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع وصولاً في الوقت نفسه إلى القضاء على العمل القسري والاتجار بالبشر وعمل الأطفال.

ان من بين مقاصد هذا الهدف تحقيق التشغيل الكامل والمنتج وتوفير العمل اللائق ولا يمكن النهوض بهذا الهدف الا من خلال مجالات السياسات الاخرى ففرص العمل ليست كمية ثابتة تأخذ هذه المجموعة أو تلك او هذا النوع أو ذاك وإنما فرص تزداد بمشاركة من النساء والرجال في انتاج الدخل والثروة وفيما يلي أهم المؤشرات المتوفرة عن هذا الهدف :

- معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ارتفع معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 3 ٪ عام 2014 الى 3.6 ٪ عام 2016.

- معدل البطالة بحسب الجنس ، العمر، الأشخاص ذوي الإعاقة

بلغ معدل البطالة عام 2016 لأفراد بعمر 15 سنة فأكثر 10.8 ٪ 8.5 ٪ ذكور و 22.2 ٪ أناث أما الأشخاص ذوي الإعاقة لنفس الفئة العمرية 10.7 ٪ 8.9 ٪ ذكور و 26.2 ٪ أناث .

- النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 17 سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال وعددهم بحسب الجنس والعمر

بلغت نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 ـ 17 سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال 4.9 ٪ وبلغت نسبة الأولاد 7.1 ٪ ونسبة البنات 2.5 ٪ عام 2016 .

القوى العاملة وبطالة الشباب

% 43.8

% 19.2

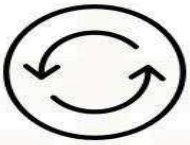

% 14.5

% 72.1

مشاركة المرأة في أنشطة العمل

الأنشطة الإنتاجية

% 33.9

الأنشطة الخدمية

% 52.4

الهدف 9 : إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار

يركز الهدف 9 : على تعزيز تنمية الهياكل الأساسية والتصنيع والابتكار. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز الدعم والبحث والابتكار في المجالات المالية والتكنولوجية والتقنية على المستوى الدولي والمحلي وزيادة إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث أن وتيرة النمو والتحضر تحتاج الى استثمارات جديدة في البنية الاساسية المستدامة التي يمكن ان تعطي زخم للنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي وتساعد على التكيف بقدر أكبر مع التغيرات السياسية والبيئية

والاجتماعية)نزاعات مسلحة، تغير مناخي، زيادة شدة الكوارث الطبيعية والهجرة والنزوح القصري وغيرها ، وأن التنمية الاقتصادية كعنصر أساسي في التنمية الشاملة تستند بشكل كبير على البنية التحتية من طرق وجسور ومرافق تسمح للشركات بالعمل ، وللأفراد في الحصول على الخدمات الأساسية لتحقيق تنمية اقتصادية ومستدامة فأننا بحاجة الى ان تكون البنية التحتية أيضاً مستدامة في البناء والاستخدام عن طريق التكنولوجيا السليمة بيئياً.

- **عدد الركاب وحجم الشحنات بحسب وسيلة النقل**

بلغ عدد الركاب بحسب وسيلة النقل 393 الف مسافر بأجر عن طريق سكك الحديد و 70 الف بدون أجر عن طريق سكك الحديد أيضاً لسنة 2015 و 1747062 مسافر للرحلات الدولية عن طريق النقل الجوي و 1060815 مسافر للرحلات الداخلية عن طريق النقل الجوي عام 2015

- **القيمة المضافة من الصناعة التحويلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وبحسب نصيب الفرد**

ارتفعت القيمة المضافة من الصناعة التحويلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وبحسب نصيب الفرد من 1.9٪ عام 2014 الى 2.2 ٪ عام 2016 .

- **العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة مئوية من مجموع العمالة**

بلغت العمالة في الصناعة التحويلية للأفراد بعمر 15 سنة فأكثر كنسبة مئوية من مجموع العمالة 9.2 ٪حيث بلغت للذكور 9٪ والاناث 10.6 ٪ عام 2014 .

- **النسبة المئوية لحصة الصناعات الصغيرة الحجم في مجموع القيمة المضافة من الصناعات**

انخفضت نسبة حصة الصناعات الصغيرة الحجم من مجموع القيمة المضافة من الصناعات من 30.8 ٪ عام 2014 الى 30٪ عام 2015 .

ـ النسبة المئوية للسكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول بحسب التكنولوجيا

بلغت نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول بحسب التكنولوجيا 22.7 ٪ عام 2014.

الهدف 10 : الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

يدعو الهدف 10 إلى الحدّ من أوجه عدم المساواة في الدخل وكذلك عدم المساواة المستند إلى الجنس والعمر والإعاقة والعرق والطبقة والأثنية والدين والفرص سواء داخل البلدان أو فيما بينه كما يرمي إلى ضمان أن تكون الهجرة آمنة ومنظمة وهو يتناول المسائل المتعلقة بتمثيل البلدان النامية في اتخاذ القرارات على المستوى العالمي وفي المساعدة الإنمائية. بسبب الوضع غير المستقر في العراق أدى الى افتقار الحيز المالي اللازم لاعتماد سياسات الانتعاش والتعافي الاقتصادي عند وضع الخطط الاستراتيجية التنموية مما يستدعي دعماً خاصاً من البلدان المانحة والتي يكون دورها في تقديم التمويل لتحقيق عملية التنمية والرفاه.

- معدلات نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى 40 ٪ من السكان ومجموع السكان

بلغ معدل نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية ضمن أدنى 40 ٪ من السكان 35 ٪ بين عامي 2012 ، 2014 حسب بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2012 والمستمر 2014.

ونسبة السكان الذين يعيشون دون 50 ٪ من متوسط الدخل مصنفة حسب العمر، الجنس والأشخاص ذوي الإعاقة

- بينت نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي المستمر 2014 أن هناك 7 ٪ من الأفراد ينفقون أقل من 50 ٪ من متوسط دخولهم .

الهدف 11 : جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

يرمي الهدف 11 إلى تجديد المدن والمستوطنات البشرية الأخرى وتخطيطها بصورة ترعى التماسك المجتمعي والأمن الشخصي مع العمل في الوقت نفسه على حفز الابتكار والعمالة.

يعتبر تزايد الاسكان المتدني وزيادة العشوائيات نتيجة القصور في التخطيط وهذا يؤثر على مجالات العمران والقضايا المرتبطة بمنظومة السكن والمعيشة اليومية والخدمات وإمكانية التنقل والعمل.

- نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة

بلغت نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة 9.9 ٪ عام 2013 .

- النسبة المئوية للنفايات الصلبة الحضرية التي تُجمع بانتظام ومع تفريغها نهائيا بقدر كاف

مع اعتبار مجموع النفايات المتولدة عن المدينة، بلغت نسبة النفايات في المناطق الحضرية التي تُجمع بانتظام ومع تفريغها نهائيا بقدر كاف مع اعتبار مجموع النفايات المتولدة عن المدينة 81.1 ٪ عام 2015 و 65.4 ٪ عام 2016 .

حيث من المتوقع زيادة عدد السكان بحلول عام 2030 الى 51211700 مليون نسمة وأن يتمركز معظم السكان في المناطق الحضرية.لذلك يستوجب توفر مقومات العيش الجيد في المدن ومنها الحصول على المسكن والخدمات الاساسية ووسائل النقل الفعالة والمأمونة والمستدامة والمساحات الخضراء والاماكن الثقافية وتوفير الحماية من تداعيات تغير المناخ من خلال بناء مدن نموذجية مستدامة.

الهدف 12 : ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

يرمي الهدف 12 إلى تعزيز أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج من خلال الأخذ بتدابير شتى تشمل فيما تشمله وضع سياسات محدّدة واتفاقات دولية تعنى بإدارة المواد التي تعتبر سامة بالنسبة للبيئة. يواجه العراق أزمات متزامنة في كافة المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية تتمثل في استنزاف أو تدهور رأس المال الطبيعي واستمرار إرتفاع مستويات التلوث وارتفاع معدلات البطالة والفقر المتفشي وعدم المساواة وتدهور التماسك الاجتماعي ونتيجة استنفاذ الموارد وارتفاع مستوى التلوث يجب تبني سياسات تحفز التحرك نحو أنماط

انتاج واستهلاك مستدامة وفيما يلي أهم المؤشرات المتوفرة عن هذا الهدف:ـ

- معالجة النفايات وتوليد النفايات الخطرة وإدارة النفايات الخطرة بحسب نوع المعالجة

بلغت كمية النفايات المعالجة وتوليد وإدارة النفايات الخطرة بحسب نوع المعالجة 6.542 كغم في اليوم الواحد عام 2015 وانخفضت بالعام 2016 الى 2.582 كغم في اليوم عدا المحافظات نينوى والأنبار وإقليم كردستان العراق .

التدفقات المتكررة الناجمة عن السياحة المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت التدفقات المتكررة الناجمة عن السياحة المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي 0.0133 ٪ عام 2013.

الهدف 13 : اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدّي لتغيّر المناخ وآثاره

يمثل تغير المناخ أكبر تهديد للتنمية كما أن آثاره غير المسبوقة والواسعة الانتشار يقع عبؤها بصورة غير متناسبة على الأشد فقراً وضعفاً. وهناك حاجة عاجلة لا للتصدّي لتغير المناخ وآثاره فحسب بل كذلك لبناء القدرة على الصمود في التعامل مع المخاطر والكوارث الطبيعية المتعلقة بالمناخ

الهدف 14 : حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

يسعى هذا الهدف إلى تعزيز حفظ النُظم الإيكولوجية البحرية والساحلية واستخدامها المستدام وإلى منع تلوث البحار وزيادة الفوائد الاقتصادية التي تحصل الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً عليها من الاستخدام المستدام للنُظم الإيكولوجية البحرية.

- **قدرت كمية انتاج الاسماك النهرية في العراق** 48986 **طن لسنة** 2016 **بارتفاع نسبته** 23.0 ٪ **عن سنة** 2015 **والذي قدر** 39824 **طن، اما كمية انتاج الاسماك البحرية** 6879 **طن بارتفاع قدرت نسبته** 7.1 ٪ **عن** 2015 **والذي قدر** 6422 **طن.**
- **مصادر الاسماك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي**
- **بلغت الاهمية النسبية لنشاط صيد الاسماك** 0.1 ٪ **من الناتج المحلي الاجمالي لسنة** 2014 .

الهدف 15 : حماية النُظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو

مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحّر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي يركز الهدف 15 **على الإدارة المستدامة للغابات واستعادة الأراضي المتدهورة ومكافحة التصحّر بصورة ناجحة والحدّ من تدهور الموارد الطبيعية وإنهاء فقدان التنوع البيولوجي. وستساعد هذه الجهود المبذولة بمجموعها على ضمان الحفاظ على سبل العيش للذين يعتمدون بصورة مباشرة على الغابات وغيرها من النُظم الإيكولوجية وعلى ضمان انتعاش التنوع البيولوجي وتمتع الأجيال القادمة بالفوائد المتأتية عن الموارد الطبيعية.**

الهدف 16 : التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق

التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات يتوخى الهدف 16 إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد وتستند إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وصلاح الحكم على جميع المستويات وإلى مؤسسات شفافة وفعّالة وخاضعة للمساءلة وهناك بلدان كثيرة لا تزال تواجه العنف الممتد والنزاع المسلح الطويل الأجل ويوجد عدد كبير من الناس يفوق الحدود لا يتلقّون من مؤسساتهم الهزيلة دعماً يُذكر وهم يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى العدالة والحصول على المعلومات والتمتع بالحريات الأساسية الأخرى

- عدد ضحايا القتل العمد لكل 100 000 ألف نسمة بحسب العمر والجنس
- بلغ عدد ضحايا من قتلوا عمداً 1983 شخص كان عدد الذكور البالغين منها 1480 وعدد الاناث البالغات 364 أما عدد الأحداث الذكور من ضحايا القتل العمد 86 والأحداث الاناث 53 .
- النسبة المئوية للسكان الذين تعرضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي خلال الاثنا عشر شهرا الماضية
- بلغت نسبة النساء المتعرضات للعنف الجنسي 0.02 لعام 2016 .
- عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل 100 000 نسمة بحسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال بلغ عدد ضحايا الإتجار بالبشر 153 ضحية حسب بيانات وزارة الداخلية لعام 2016.
- نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سُجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني بحسب العمر، بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني 99.2 ٪ حسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات Mics – 2011

الهدف 17 : تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

تتطلب خطة عام 2030 تنشيط وتعزيز الشراكة العالمية التي تحشد جميع الموارد المتوفرة من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وغير ذلك من الجهات الفاعلة وتكتسي أهمية أساسية بالنسبة لتحقيق التقدم المنصف للجميع وزيادة الدعم المقدم للبلدان النامية ولا سيما لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. يعتبر الأنترنيت من احدث وسائل الاتصالات السريعة التي يمكن استخدامها بالطرق الصحيحة لنقل التكنلوجيا الحديثة وكذلك البحوث العلمية وما تحتويها من تقدم علمي

- الإيرادات الحكومية الإجمالية بحسب المصدر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 40.7 ٪ عام 2014 الى 41.6 ٪ عام 2016 .
- نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت

- **بلغت نسبة الأفراد بعمر** 5 **سنوات فأكثر الذين يستخدمون الإنترنت** 17.66 ٪**للذكور و** 8.59 ٪ **للإناث عام** 2014 .

المكاسب والخسائر المحتملة من الإتفاقيات الاقتصادية العراقية - الاردنية

ا.د. نبيل جعفر الرسومي

ا.د. يوسف علي الاسدي

2019/3/12

يعد الموقع المجاور من الامور المهمة المتعلقة بسياسة أي دولة إذ يؤثر دائما في علاقاتها اثناء السلم والحرب على حد سواء، وهو أهم المواقع الثلاثة لارتباطه بالحدود ومشاكلها وبإمكانيات الدفاع والهجوم وبالحالة الاقتصادية المتبادلة . ويمثل الموقع الإطار الجغرافي الذي يحدد علاقة المكان بغيره من الاماكن وهو من اكثر العناصر تأثيرا في شخصية الدولة وعلاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الدول المجاورة ويطلق عليه احياناً بالموقع النسبي، وهو الموقع الذي يخص الدول المجاورة . ويحتل الموقع الجغرافي للعراق اهمية اقتصادية استراتيجية فهو يمثل قلب المنطقة الآسيوية العربية وحلقة وصل بين القارات . ومن خلال النظر لموقع العراق يتضح انه مُحاط من قبل ست دول، تعد اطوال الحدود البرية مع دول الجوار هي من

ابرز السمات والخصائص الجغرافية التي تميز موقع العراق مع دول الجوار من الناحية التجارية . وتأتي الاردن بالمرتبة السادسة من حيث طول الحدود التي تربطها بالعراق والتي تصل الى 178 كم . وكان لهذه الحدود البرية اثر في تواجد عدد من المنافذ البرية التي لها دور في زيادة حجم التبادل التجاري ، لذلك تبرز اهمية الموقع الجغرافي في التجارة الخارجية العراقية من خلال زيادة قيمة تجارتها مع دول الجوار ومنها الاردن بحكم القرب الجغرافي .

وفي إطار هذه الاهمية الاستراتيجية للجوار الجغرافي وقع العراق والاردن مؤخرا على 14 اتفاقية اقتصادية بينهما تتضمن التعاون والتنسيق والتكامل في مجالات متعددة ، أبرزها الطاقة والنقل والتجارة والصناعة والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والقطاع المالي . وتم الاتفاق على اتخاذ الاجراءات المطلوبة ووفق مواعيد محددة . وبهذا الصدد سيتم تحليل وتقييم لاهم المحاور التي تضمنها هذه الاتفاقيات وعلى النحو الآتي :

المحور الاول : قطاع النقل

1.فتح المعابر الحدودية الأردنية العراقية (الكرامة- طريبيل) أمام حركة النقل للبدء بتسيير الرحلات للبضائع سريعة التلف في 2-2-2019 على أن تشمل كافة أنواع السلع بعد ذلك. وتوقفت الحركة في معبر طريبيل العراقي الحدودي مع الأردن عام 2015 بعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية عليه، ما أدى إلى تراجع الصادرات الأردنية للعراق. وأعلن العراق والأردن في 30 أغسطس من العام 2017 إعادة فتح معبر طريبيل /الكرامة رسميا أمام حركة المسافرين والبضائع بعد ما استعادت القوات العراقية السيطرة على الطريق السريع الرئيسي بين بغداد وعمان. ويعد منفذ طريبيل /الكرامة من أهم المعابر البرية الإستراتيجية للأردن كونه يقلل تكاليف التشغيل للشاحنات وحركة النقل، وهو المعبر الوحيد الذي يربط حركة تدفق البضائع التجارية بين الأردن والعراق. والبدء بالعمل بآلية النقل "Door to Door" للسلع والبضائع

والمنتجات النفطية بين البلدين لتسهيل عملية التبادل التجاري ونقل البضائع بتكلفة ومدد زمنية أقل. وتقضي آلية النقل "Door to Door"، بدخول الشاحنات الأردنية الى المدن العراقية، وكذلك الأمر بالنسبة للشاحنات العراقية، كبديل عن الآلية السابقة التي فرضتها الأوضاع الأمنية في العراق خلال السنوات الماضية والتي كان يتم بموجبها تفريغ حمولة الشاحنات على الحدود ونقلها بشاحنات الدولة الأخرى الأمر الذي كان يعرض مواد عديدة للتلف فضلا عن كلف إضافية يتحملها التاجر المصدر.

وقد مثّل افتتاح معبر طريبيل الحدودي مع الأردن حدثاً هامًا في المجال الاقتصادي للعراق ، حيث اعتبر نقلة نوعية في تعزيز التبادل التجاري بين البلدين . وكانت الشاحنات المحملة بالمنتجات الأردنية تنتظر على الحدود البرية إلى 5 أيام وذلك لتجميع عدد كبير منها والسماح بدخولها على شكل قافلة واحدة، الأمر الذي يتسبب أيضا في ارتفاع التكلفة على مصدرين، فضلاً عن عدم السماح بدخول الشاحنات الأردنية إلى العراق مباشرة، بل تصل إلى الحدود ويتم نقل البضائع إلى شاحنات عراقية يسمح لها بالتنقل داخل العراق. كما تشكل ساحة التبادل التجاري المخصصة لنقل البضائع من الشاحنات الأردنية إلى العراقية عائقًا آخر أمام التجار الأدرنيين، بسبب الحاجة إلى مزيد من العمالة والادوات اللوجستية كالرافعات من أجل سرعة نقل البضاعة.

وقد تعاقدت الحكومة العراقية مع الشركة الأمريكية "أولف كروب"، للعمل على حماية الطريق السريع الدولي الممتد من الرمادي وصولاً إلى منفذ طريبيل الحدودي مع الأردن، مرورا بالرطبة، ويمثل الطريق فرصة استثمارية أيضا لتقديم الخدمات وتشييد محطات للوقود والاستراحة. فيما احالت هيئة المنافذ استثمار ساحات تابعة لمنفذ طريبيل الدولي غربي الرطبة في محافظة الأنبار، عند الحدود مع الأردن، إلى مستثمرين عراقيين لإعادة تأهيلها". وهناك شركتين أمريكيتين تتنافسان على استثمار الخط السريع الدولي من سيطرة الصقور جنوب شرق الفلوجة إلى منفذ طريبيل الحدودي العراقي مع الأردن". وستقوم الشركة المستثمرة بإعادة تأهيل الطريق والجسور المقامة عليه وصيانته على نحو متواصل وإصلاح التخسفات الحاصلة فيه وإنارته وإقامة محطات استراحة وساحات وقوف للعجلات وورش صيانة للمركبات المارة عليه ومحطات وقود، فضلاً عن إقامة السياج العازل على جانبي الطريق لضمان عدم عبور الحيوانات والعربات بشكل يتعارض مع نظام السير فيه ويتسبب بالحوادث، أما عن الجانب الأمني فسيتولى المستثمر تأمين جانبي الطريق بعمق خمسة كيلومترات من كل جهة".

هذا المشروع سيشكل نقلة مهمة في مجال تنشيط التبادل التجاري بين العراق ودول العالم، فضلا عن إعادة قطاع النقل البري للبضائع والمسافرين عبر الطريق الدولي الرابط مع الأردن وسوريا ".وأن "المشروع سيتضمن كذلك تطوير البنى التحتية للمنفذ الحدودي في طريبيل بما يسهل تقديم خدمة أفضل للعاملين فيه والمسافرين وسواق الشاحنات المارين عبره ويوفر انسيابية في حركة المركبات عبر المنفذ مما يسهم في فتح أبواب الاستثمار وتنشيط الشراكة بين القطاع العام والخاص في إعادة اعمار المناطق المحررة وتأهيل البنى التحتية اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي في العراق بما يخفف العبء عن كاهل الدولة ويضمن توفير فرص عمل جديدة .

2.منح التسهيلات للبضائع العراقية المستوردة عن طريق العقبة التي مقصدها النهائي العراق خصما مقداره 75٪ من رسوم المناولة التي تتقاضاها سلطة العقبة الاقتصادية.

وهو ما يعني ان المستورين العراقيين سيدفعون فقط 25٪ من الرسوم السابقة للمناولة . ويخشى البعض من العراقيين ان يؤدي هذا الاجراء الى التأثير السلبي على حجم التجارة الخارجية عبر الموانئ العراقية. والمعروف ان العراق يستورد اكثر من 86٪ من السلع غير النفطية من خلال المنافذ البحرية وبقيمة زادت عن 43 مليار دولار عام 2016.

3.عقد اتفاقية ما بين الملكية الأردنية والطيران العراقي من اجل التعاون المشترك في مختلف المجالات. وتوافق الجانبان على توقيع إتفاق تجاري بين الخطوط الملكية الأردنية والخطوط الجوية العراقية في مجال الرمز المشترك (Code Share) لتمكين المسافرين على خطوط الطيران العراقي من الوصول إلى وجهات عالمية مختلفة، وكذلك التدريب والتعاون في مجالات الطيران والنقل الجوي وتبادل الخبرات في مجال الأرصاد الجوية والموانئ".،

المحور الثاني : قطاع التجارة

تفعيل قرار مجلس الوزراء العراقي لعام 2017 بإعفاء 393 سلعة أردنيّة من الرسوم الكمركية اعتبارا من 2-2-2019.

يؤكد التجارُ ألاردنيون أن استمرار العراق بفرض رسوم على المنتجات الأردنية التي تدخل إلى العراق بات يؤثر سلبا على زيادة نشاط التبادل التجاري بين البلدين.

وتفرض السلطات العراقية رسوما جمركية تتراوح بين 5٪ و80 ٪ على كل السلع التي تدخل أراضيه بغض النظر عن الدول المصدرة، فيما تفرض على البضائع الأردنية رسومًا كمركية بنحو 30 ٪ رغم وجود اتفاقية ((تسيير التجارة" بين البلدين، واتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث أعفت تلك الاتفاقيات المنتجات الأردنية من أي رسوم عند دخولها السوق العراقية. ويشترط العراق ثلاثة شروط لإعفاء السلع الأردنية من الرسوم الكمركية وهي تحديد الطاقة الإنتاجية للمصانع الأردنية، والالتزام بالروزنامة الزراعية في العراق، وعدم شمول السلع التي صدرت بها قرارات من مجلس الوزراء العراقي بشأن حمايتها بصفتها منتجا وطنيا عراقيا. ويرى مختصون أن الإجراءات المتعلقة بدخول البضائع والصعوبات المرافقة لها ساهمت بانخفاض معدلات التبادل التجاري . ونصت هذه الاتفاقية بإعفاء 393 سلعة أردنيّة من الرسوم الكمركية اعتبارا من 2ـ2ـ2019. وتتضمن هذه القائمة " سلعا لا تنتج في العراق وأخرى لا يغطي إنتاجها حاجة السوق العراقي ويؤكد البلدان ان اعفاء البضائع من التعرفة الكمركية لا يتضمن جميع السلع والبضائع الواردة الى العراق، حيث اشتملت القائمة المعفاة السلع التي لا تسبب ضرراً بالصناعة والزراعة المحلية العراقية، كما انه سيتم الابقاء على الرسوم المفروضة على البضائع التي تصنع في العراق، ومراجعة قائمة السلع المعفاة كل 6 اشهر بناءاً على دراسات تقدمها الجهات المختصة في العراق بشأن حاجة البلاد لتلك البضائع من عدمهاللّه. ويرى البعض من السياسيين العراقيين ان منح هذه الاعفاءات للسلع الاردنية يؤثر سلبيا على الانتاج المحلي لقطاعي الزراعة والصناعة ويقلص من ايرادات البلد من الرسوم الكمركية . والواقع ان نظام التعرفة الكمركية المطبق في العراق حاليا قليل الفاعلية ولا يوفر الحماية الكاملة للصناعة والزراعة المحلية والعديد من السلع الخارجية تدخل الى العراق من دون رسوم كمركية سواء في المنافذ الحدودية الرسمية ام غير الرسمية. وفي المقابل فإن العراق لا يحصل سوى على ثلث ايرادات المنافذ الحدودية فيما يلتهم الفساد الثلثين (ترليون دينار للحكومة العراقية وترليوني دينار لمافيات الفساد حسب بيانات وزارة التخطيط العراقية) . ولاتشكل ايرادات منفذ طريبيل اكثر من 50 مليون دولار سنويا ، فضلا عن ان حماية الانتاج المحلي في الصناعة والزراعة وتطوير انتاجهما وتعزيز دورهما في الحياة الاقتصادية لا يتوقف على الحماية الكمركية فقط وانما ينبغي ان تدعهما سياسات اقتصادية ومالية ونقدية مناسبة ونظام مصرفي ومالي متطور وبيئة تشريعية وقانونية داعمة لهما وهو ما يفتقده العراق اليوم ولذلك لم تستطع الصناعة والزراعة في ظل الحماية الكمركية اللتان تتمتعان بهما ان يكون لهما دورا مهما في اشباع متطلبات السوق المحلية التي تعج اليوم بالسلع الاجنبية الوافدة على العراق من كل حدب وصوب .

وتراجعت صادرات الأردن إلى العراق بشكل حاد خلال السنوات الأخيرة، وأضحت لا تتجاوز نحو 500 مليون دولار سنويا وفق أحدث البيانات الأردنية، بسبب إغلاقات الحدود وتدهور الأوضاع الأمنية داخل العراق منذ 2014، فيما كانت تبلغ سابقا أكثر من ملياري دولار. ووفق إحصائيات رسمية، بلغ حجم الصادرات الأردنية إلى العراق خلال النصف الأول من العام الماضي 161.2 مليون دينار (227.5 مليون دولار) مقارنة مع 161.1 مليون دينار (161.1 مليون دولار) في الفترة المناظرة من 2016. وبلغ حجم واردات الأردن من العراق حتى نهاية يونيو/حزيران الماضي، 595.5 ألف دينار (840.5 ألف دولار) مقارنة مع 1.7 مليون دينار (2.3 مليون دولار) خلال الفترة نفسها من عام 2016. ولا تعد الاردن شريكا تجاريا مهما للعراق اذ انها لاتدخل ضمن اكبر عشر شركاء تجاريين للعراق وهم : تركيا وايران والصين والامارات وكوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة والهند وفرنسا وايطاليا .وفي المقابل لا تشكل الواردات الاردنية اكثر من 7٪ من اجمالي الواردات العراقية السلعية . ويسعى الاردن الى الاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع العراق من اجل زيادة صادراته الى العراق الى نحو 800 مليون دولار سنويا . والمعروف ان اجمالي الصادرات الاردنية للعالم الخارجي قد بلغت 7.549 مليار دولار في عام 2016 وهذا يعني ان الاردن تصدر للعراق نحو 6.6٪ من اجمالي صادراتها .وفي المقابل لم تزد صادرات العراق من السلع غير النفطية عن 207 مليون دولار عام 2014 . ويعد العراق الشريك التجاري العربي الثاني للاردن بعد السعودية التي تستحوذ على 30٪ من حجم التبادل التجاري مع الاردن في حين يصل حجم التبادل التجاري للاردن مع العراق بما فيها النفط الى 15٪ في عام 2016 .

ومن أهم السلع التي تم استيرادها من الأردن : المواد الكهربائية العامة والعلب المعدنية والخضروات والفواكه والمحضرات الغذائية والمواد البلاستيكية والأكياس والحقائب والسيارات ومواد التنظيف والسجائر والملابس والأدوية والمستحضرات الطبيةللّه، اما أهم السلع المصدرة من العراق إلى الأردن فقد شملت البترول الخام واليوريا والحديد والخردة والكبريت.

لكن السؤال هل هذه الاتفاقية ستعيد للأردن حصته السوقية التي كان يغطيها في العراق ؟

ان عودة حصة الأردن السوقية في العراق لسابق عهدها سيكون صعبا، وذلك لأن العراق أصبح سوقا مفتوحة، وهناك قوى اقتصادية أخرى فيه، إضافة للقوى السياسية والعسكرية وعلى رأسها أمريكا وإيران وتركيا، إضافة لدول الخليج، وهذه القوى كلها تنافس على السوق العراقيةللّه. غير أن الأثر الإيجابي للاتفاقية قد يزداد بعد سنتين، ولكن الآن سيكون محدودا. وعلى الرغم من صعوبة قياس الأثر والاستفادة المتوقعة من الاتفاقية على الاقتصادين العراقي والأردني، ولكن قطعا سيكون لها مساهمة إيجابية، وبالتأكيد الأثر سيكون مهما ونقطة انفراج للأردن والعراق.

المحور الثالث : قطاع الصناعة

وفي مسعى لإقامة تكامل صناعي بين الأردن والعراق، اتخذ الجانبان عدة إجراءات لـللهإنشاء منطقة صناعية مشتركةللّه، من بينها تخصيص الحكومة الأردنية ألفي دونم (الدونم يعادل 2500 متر مربع في العراق، وألف متر مربع في الأردن) لإنشاء هذه المنطقة قابلة للتوسع إلى عشرة الاف دونم. تخصيص الأراضي المتفق عليها على الحدود العراقية الاردنية ليصل بعمق (2 كم) على طرفي الحدود وبطول (6 كم) للشركة الأردنية العراقية ومنحها الإعفاءات اللازمة والإنتهاء من اعلان طلب استدراج العروض لإعداد المواصفات الفنية للمنطقة الصناعية الأردنية العراقية المشتركة بتاريخ أقصاه 2ـ2ـ2019 وذلك تمهيدا لقيام الشركة بعرض المنطقة الصناعية على القطاع الخاص للتشغيل والإدارة على مبدأ BOT.

وتشكّل هذه المنطقة فرصة لاستفادة المنتجات والصناعات العراقية من إعفاءات ومزايا اتفاقيات التجارة الحرّة التي وقعتها المملكة الأردنية الهاشمية مع دول العالم ودخول أسواق يتجاوز عدد سكانها المليار نسمة بقدرة شرائية كبيرة دون أيّ قيود فنية أو كمركية . ومن المؤمل ان تخلق هذه المنطقة نحو 50 الف فرصة عمل نصفها للعراق ونصفها الاخر للأردن .

إن قرار استحداث المناطــق الحرة يتطلب توفير المناخ السياسي و الأمني المستقر و سيادة السلام و الوئام الوطني و الاستقرار السياسي و علاقات طيبة مع دول الجوار، لأن المنطقة الحرة لا تعمل في فراغ و هي ليست مخصصة لسد طلب السوق المحلية غالبا ، بل إنها تقام في ضوء حاجة وطنية و إقليمية. المناطق الحرة الصناعية في غالب الأحيان عبارة عن مجمعات صناعية تتواجد داخل مساحة محددة جغرافيا تطلق عليها عدة تسميات لها قاسم مشترك يتمثل في خلق مناخ تنعدم فيه أو على الأقل تتقلص فيه القيود التي تعرقل النشاط الاقتصادي سواء كانت قيودا ذات طبيعة جمركية أو جبائيه أو إدارية ...

فالدور المنوط بالمنطقة الحرة الصناعية و النتائج المنتظرة منها هما اللذان يعطيان الشكل النهائي لهذه الأخيرة ، فالدول السائرة في طريق النمو و بعض الدول النامية قد ركزت على المناطق الحرة الصناعية كأداة انتقلت بواسطتها من مرحلة تطبيق سياسة استبدال الواردات إلى اتباع استراتيجية تقوم على تشجيع الصادرات

و تتميز المناطق الحرة الصناعية بـ :

* إن موقعها يقع عادة في مساحة محددة و يتم عزلها جمركيا عن بقية أقاليم الدولة

* تكون في صورة منطقة حرة للصناعات التصديرية أو في شكل منطقة حرة المشروعات التي تسمى بالنقاط الحرة

* إن نشاطها صناعي في المقام الأول بهدف الوصول إلى الأسواق العالمية بمنتجات منافسة

* يسهم نشاط هذه المناطق من خلال الصناعات التي تقوم بها في الارتقاء بمستوى الصناعات المحلية في الدولة وفقا لمبدأ المنافسة في الجودة

* تتمتع هذه المناطـــــق بجميع صورهـــا بالحوافز الجمركيـــــة و الضريبية و التسهيلات التي تمنحها الدول المضيفة بهدف جذب الاستثمارات إلى المناطق الحرة.

و تهدف المناطق الحرة بالدرجة الأولى إلى جذب الشركات الأجنبية الصناعية التي تتخصص في سلع يتم إنتاجها بأحدث المعدات التكنولوجية كما تستخدم أيدي عاملة متميزة في مهارتها .

ومن العوامل التي تساعد في نجاح المنطقة الصناعية المشتركة بين العراق والاردن ما يلي :

*التقارب الجغرافي بين العراق والاردن

*التقارب الفكري والثقافي والحضاري

*توفر الامكانيات لتهيئة البنى التحتية اللازمة

*وجود راس المال البشري المؤهل والمدرب

المحور الرابع : قطاع الطاقة

1. تم الاتفاق على الربط الكهربائي الأردني العراقي من خلال شبكة الربط حيث تم توقيع مذكرة التفاهم بهذا الشأن، بحضور رئيسي الوزراء، والتي اتفق الطرفان فيها على المباشرة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتسريع عملية تبادل الطاقة الكهربائية بين الطرفين من خلال الربط الكهربائي المباشر لشبكتي الكهرباء العراقية والأردنية. وسيتم الانتهاء من الدراسات الفنية وتأمين التمويل اللازم خلال مدة 3 أشهر على أن يتم الربط الكهربائي بينهما خلال سنتين من تاريخ توقيع الاتفاقية يتم بعدها تصدير الكهرباء من الاردن إلى العراق .

تتمثل الفائدة الأساسية لربط عدة شبكات كهربائية في تقليل القدرة الاحتياطية المركبة في كل شبكة، وبالتالي إلى تخفيض الاستثمارات الرأسمالية اللازمة لتلبية الطلب دون المساس بدرجة الأمان والاعتمادية في الشبكات المرتبطة. ويؤدي الربط إلى التقليل من الاحتياطي الدوار، وإلى الاستفادة من إقامة محطات التوليد في المواقع المناسبة لها الأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية نتيجة لتوفر وقود رخيص فائض صعب التصدير أو صعب التخزين في إحدى الدول المرتبطة، وإلى التقليل من تلوث البيئة.

وقد يدخل هذا المشروع ضمن ربط شبكات الكهرباء في مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا وفلسطين وسورية وتركيا، وقد بدأ هذا المشروع كربط خماسي بين مصر والعراق والأردن وسورية وتركيا، ثم

انضمت إليه لبنان لاحقاً عن طريق ربطها بسورية، ليصبح الربط سداسياً، ثم انضمت إليه بعد ذلك كل من ليبيا وفلسطين، ليصبح ثمانياً. وعليه، يعرف هذا المشروع الآن بالربط الثماني (EIJLLPST) الذي يمثل الحرف الأول من اسم كل من الدول الثمان. ومن ثم قد يكون الربط الكهربائي مع الاردن هو البداية لتخلي العراق عن استيراد الطاقة الكهربائية من ايران . ولم تتضح الكيفية التي يتم بها توزيع تكاليف الربط الكهربائي بين العراق والاردن ، والمعتاد ان يتم توزيع تكاليف المشاريع بين الدول بحيث تتحمل كل دولة تكاليف جزء المشروع الواقع في أراضيها. فعلى سبيل المثال بالنسبة للربط المصري الأردني تضمنت تكاليف المشروع، بالنسبة للجانب المصري، تكاليف إنشاء محطات التحويل وخطوط النقل الواقعة في الأراضي المصرية بالإضافة إلى نصف تكلفة الكيبل البحري الذي يربط بين البلدين، وبالمثل بالنسبة للأردن.

2.تم الاتفاق على الانتهاء من الاتفاقية الاطارية لأنبوب النفط العراقي – الأردني والذي سيمتد من البصرة عبر حديثة إلى العقبة وذلك في الربع الأول من 2019.

من المتوقع ان ينفذ قريبا العقد الخاص بإنشاء أنبوب تصدير النفط العراقي عبر الأراضي الأردنية الذي يمتد بمسافة (1700 كلم من البصرة الى حديثة ثم إلى ميناء العقبة الاردني . نظراً إلى ضخامة تكلفة نقل النفط العراقي الى الاردن بالصهاريج والبالغة نحو 80 مليون دولار سنوياً .

وتبلغ الطاقة التصميمية للمشروع مليون برميل يوميا (منها 150 ألف برميل لتشغيل مصفاة الزرقاء في الاردن) لنقل النفط الخام العراقي مع المنشآت اللازمة لتصدير النفط العراقي عبر أراضي المملكة إلى مرافئ التصدير على ساحل البحر الأحمر/العقبة، ويتضمن المشروع ايضا تنفيذ خط بطاقة تصميمية (358) مليون قدم مكعب يومياً لتأمين الغاز الطبيعي اللازم كوقود لتشغيل محطات الضخ على مسار الخط داخل الاراضي الاردنية لمتطلبات المشروع اضافة الى تزويد مستهلكين محليين أردنيين ضمن المسار (يحددهم الطرف الأردني) بحاجتهم من الغاز الطبيعي في حال توفره وحسب الطاقة المتاحة للأنبوب، بحيث يخصص للجانب الأردني من هذه الطاقة التصميمية (100) مليون قدم مكعب يومياً.

وتقدر تكاليف المشروع النهائية بـ(18) مليار دولار . وتقدر كلفة تنفيذ المشروع داخل الأراضي الأردنية بنحو 6 إلى 8 مليارات دولار، ينفذه القطاع الخاص وفقًا لأسلوب سيتم بناؤه وفق نظام البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية ((BOOT) اذ تؤول ملكية ومسؤولية التشغيل لجزء المشروع في الأراضي العراقية إلى الطرف العراقي ولجزء المشروع في أراضي المملكة الأردنية الهاشمية إلى الطرف الأردني. كما يلتزم المطور بتسليم المشروع لكلا البلدين بعد نهاية فترة العقد البالغة خمس وعشرين عاماً، بحالة فنية جيدة قابلة للعمل وفق الطاقة التصميمية، ليتم تشغيله من قبل الطرفين وضمن اتفاق خاص يعقد بينهما، على أن يتقاضى الأردن رسوم عبور النفط في اراضيه بعد انتهاء عقد المطور. إن كلفة إنشاء

وتشغيل المشروع يتحملها بالكامل مطور الـ BOOT وتسترد من قبله من أجور نقل النفط الخام خلال فترة تشغيل المشروع إضافة إلى اجور العبور (TRANSIT) والمستحقة للطرف الأردني والتي يتم دفعها بالكامل من قبل الطرف العراقي . سيمنح المشروع مرونة كبيرة في تصدير النفط إذ أن معظم النفط العراقي يصدّر عن طريق موانئ البصرة جنوب العراق من خلال الخليج العربي وهو معرّض إلى التوقف بسبب الأحوال الجوية أو لأسباب جيوسياسية فعندما تحصر تصدير النفط العراقي عبر منفذ بحري فسيكون رهينا بالأزمات في منطقة الخليج أو مضيق هرمز. أن للّهتنويع مصادر تصدير النفط أمر في غاية الأهمية لان تصدير النفط العراقي عبر ميناء جيهان التركي متذبذب حاليا ومن ثم فأن مدّ أنبوب يوصل النفط العراقي بالأسواق العالمية عبر ميناء العقبة الأردني يعطي مرونة كبيرة في صادرات النفط وتنويعا في الأسواق الأمريكية التي تطلب النفط الثقيل على خلاف الأسواق الآسيوية التي تستهدفها موانئنا مع توفر كلفة نقل أرخص عبر الأنبوب . غير ان كلفة نقل النفط العراقي من خلال هذا الانبوب التي تصل الى 4 دولارات للبرميل تعد مرتفعة جدا خاصة وأن كلفة نقل برميل النفط العراقي من خلال الخط العراقي – التركي الى ميناء جيهان تبلغ 1.15 دولار فيما لا تزيد كلفة تصدير البرميل عبر موانئنا النفطية عن 10 سنت فضلا عن فقدان مردودات عوائد السفن وأجور الوكالات البحرية والخدمات البحرية وهي أموال ستذهب للحكومة الأردنية أو المستثمر .

3.تم الإتفاق على أن يقوم الجانب العراقي بتزويد الجانب الاردني ب(10) آلاف برميل يومياً من نفط كركوك آخذين بعين الاعتبار كلف النقل وإختلاف المواصفات في احتساب سعر النفط، الأمر الذي سيفتح باب تصدير النفط العراقي الى الاردن ويساهم في زيادة حركة النقل والشاحنات لدى الجانبين".

كان العراق يصدر الى الاردن في زمن النظام السابق 100 الف برميل يوميا نصفها بالمجان والنصف الآخر بأسعار تفضيلية . وفي عام 2006 في وقت حكومة المالكي الاولى وقع الاردن والعراق مذكرة تفاهم لتجهيز ونقل النفط العراقي الخام للاردن بـ10 آلاف برميل يوميا من النفط الخام ترتفع إلى 15 ألف برميل، لتتم زيادتها مستقبلا إلى 30 ألف برميل وبخصم يصل إلى 18 دولارا للبرميل عن السعر العالمي ، تم زيادته في عام 2008 الى 22 دولارا للبرميل بدلا من 18 دولارا للبرميل عن سعر نفط خام برنت مع خيار التحميل من منطقة (حديثة) العراقية. بالنسبة إلى المذكرة الجديدة التي وُقعت بين الجانبين يوم 2 شباط 2019 الجاري والتي يصدر فيها العراق الى الاردن 10 آلاف برميل يوميا ، فهي نسخة طبق الأصل من المذكرة السابقة، باستثناء أن المعادلة السعرية هي أقل بدولارين، فبدلًا من الـ18 دولارًا تم الاتفاق على 16 دولارًا اقل من سعر نفط برنت تغطي كلفة النقل ما بين كركوك والزرقاء، مع الفروق في نوعية نفط خام كركوك عن نفط خام برنت. علما ان صادرات العراق النفطية الى الاردن لا تعادل سوى 0.004٪ من اجمالي الصادرات العراقية يتحمل فيها العراق مبلغا قدره 58.560 مليون دولار سنويا يمثل الفرق بين سعر خام برنت والسعر المباع للأردن . ولم تتطرق الاتفاقية الى امكانية منح العراق

للأسعار التفضيلية للنفط المصدر للأردن في حالة زيادة كميات النفط المصدرة للأردن او ان الامر يقتصر على الكمية المحددة في الاتفاقية ؟

أن تجديد العقوبات الأميركية على إيران، دفع العراق إلى التفكير في أهمية توسيع نطاق علاقاته الاقتصادية، وبالتالي فإن الإسراع في توسيع علاقاته التجارية مع الاردن وإقامة المنطقة الصناعية المشتركة بينهما ، وكذلك إعادة الحديث بقوة عن أنبوب النفط من مدينة البصرة (جنوب العراق) إلى ميناء العقبة الأردني يعكس حرص الحكومة العراقية على زيادة إيراداتها من خلال رفع قدرات تصدير النفط وتحفيز الاستثمارات. وعلى الرغم من ان الاثر الايجابي على الاقتصاد والاردني سيكون محدودا وخاصة في الاجل القصير بسبب صغر حجم الاقتصاد الاردني وضعف طاقاته التصديرية بسبب محدودية قاعدته الانتاجية إلا ان تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين سيترك آثارا ايجابية على الاقتصاد الاردني في المدى المتوسط . وفي المقابل ستفضي هذه الاتفاقية الى بعض الآثار الايجابية المحدودة على الاقتصاد العراقي ومنها توفير بعض فرص العمل للعراقيين وتنشيط قطاعي التجارة والنقل . غير ان الاتفاقيات الاقتصادية العراقية الايرانية سيكون لها نتائج مهمة من الناحية الجيو- استراتيجية ،إذ انها ستفضي الى نشر السلام في المنطقة الغربية في العراق التي كثيرا ما تتعرض للهجمات الارهابية من خلال تأمين الطريق الدولي الممتد من منفذ طريبيل الحدودي الى مدينة الرمادي من قبل الشركات الامنية الامريكية ، واستثمار هذا الطريق . كما انه سينعش الوضع الاقتصادي المتدهور في المنطقة الغربية للعراق وستنخفض كثيرا النفقات العسكرية التي كان ينفقها العراق لتأمين الاوضاع الامنية في تلك المنطقة .

الاتفاقية العراقية – الاردنية ..... لمصلحة من ؟

ان الاتفاق التجاري بين دولتين يشتمل على مجموعة من التدابير التي تعطي بعض القيود الكمركية و غير الكمركية المفروضة على التجارة المعدنية وفي بعض الاحيان يستثنى التحرير المقابل لخدمات راس المال ويسمى هذا النوع من التحرير الكمركي بالمنطقة التجارية الحرة . ويترك لكل دولة صياغة سياساتها التجارية وحسب نصوص الاتفاقية بين البلدين .

غي ان هناك انتقادات تعرضت لها هذه الانواع من الاتفاقات التجارية التي من اهمها هي الاغراقات في هياكل الانتاج فضلا عن عمليات اعادة التصدير نتيجة للاعفاءات الكبيرة في التعرفة الكمركية . الا ان جميع الدول التي تدخل في مثل هذه الاتفاقات تحاول تفادي مثل هذه الخروقات في نصوص الاتفاقية من اهمها : -

1) قاعدة النسبة المئوية

2) قاعدة التمويل لتحديد السلعة فيما اذا كانت من انتاج احدى الدول الاعضاء في الاتفاقية ام يتم استيرادها من الخارج

3) الضرائب التعويضية التي تفرض على الواردات المعاد تصديرها كوسيلة لازالة التباينات في التعريفات الكمركية

من الناحية الاقتصادية يمكن تفسير ذلك وفق نظريات الاتحاد الكمركي والتي كان مولدها على يد فاينر (j.viner) في كتابه الصادر في عام 1950 وجاء فاينر بقانون يوسع من دائرة السوق امام النشاطات الخاصة في الدول الاعضاء دون ان تعطي الدولة اي دور على الاطلاق في تيسسر الظواهر الاقتصادية او التحكم في مسيرتها .الا ان كتابات الاقتصاديين استمرت مما ادى إلى ظهور جيلين من الاقتصاديين الدوليين هما : ـ

1) الجيل الاول : ـ ويضم كل من ميلفن (J.R.Melvin) ليبسي (R.G.Lipsey) وجيرلز (F.Gehrels) و باجواتي (J.Bhgwati) لقد اهتم هولاء بابراز الاثار الاستاتيكية لقيام الاتحاد الكمركي على اقتصادات الدول الاعضاء في المنطقة التكاملية فتكوين الاتحاد الكمركي يؤدي إلى زيادة او نقص في الرفاهية الاقتصادية على مستويات كل من الانتاج والاستهلاك في اقتصاديات الدول الاعضاء ولقد استقر الراي في الادب الاقتصادي الدولي على تسميتها (النظرية الاساسية للاتحادات الكمركية)

2) الجيل الثاني : ـ امثال كوبو ، ميسيل ، هاري جونسون الذي وجه جملة من الانتقادات الجيل الاول على اعتبار عدم البحث عن الاسباب التي دعت إلى وجود ظاهرة الاتحاد الكمركي وعدم الاجابة عن السوال المهم (لماذا تقبل الدول الاعضاء وتستغني في الوقت نفسه عن الاستيراد من مصادر اكثر كفائة من الدول غير الاعضاء في الاتحاد ؟)

لذلك ظهرت نظرية اقتصادية الحماية وهي اجراء مقارنه بين سياسة جمركية غير تفضيلية من ناحية والاتحاد الجمركي كسياسة بديلة معتمدة على الية حمايته من ناحية اكثر من اعتمادها على الية ليبرالية

بنود الاتفاقية العراقية الاردنية

تضمنت الاتفاقية بنود عديدة من اهمها : _

1) قطاع النقل

- فتح المعابر الحدودية الاردنية العراقية (الكرامة – طريبيل) امام حركة النقل البري لتسيير الرحلات للبضائع سريعة التلف مع منح تسهيلات للبضائع العراقية المستوردة عن طريق ميناء العقبة

التي مقصدها النهائي العراق خصما مقداره (75٪) من الرسوم التي تتقاضاها سلطة العقبة الاقتصادية .

- التعاون المشترك بين الملكية الاردنية والطيران العراقي في مختلف المجالات ((الرمز المشترك ، التدريب والتعاون في كافة مجالات الطيران والنقل الجوي)) .

2) قطاع الصناعة

تفعيل قرار مجلس الوزراء لعام 2017 باعفاء عدد من السلع الاردنية عن الكمارك وذلك اعتبارا من 2019/2/2 . مع تخصيص ارض على الحدود لتصل بعمق (2) كم على طرفي الحدود وبطول (6) كم للشركة الاردنية – العراقية المشتركة بتاريخ اقصاه 2019/2/2 . وذلك تمهيدا لقيام الشركة بعرض المنطقة الصناعية على القطاع الخاص لتشغيل الادارة على مبدأ (B.O.T) .

3) قطاع الطاقة

- الاتفاق على الربط الكهربائي الاردني – العراقي من خلال شبكة الربط
- الانتهاء من الاتفاقية الاطارية لانبوب النفط العراقي – الاردني يمتد من البصرة الى العقبة عبر مدينة حديثة على ان تتوصل اللجان الفنية لتحديد تفاصيل النقل والتسعير والتصدير النفط الخام العراقي للاردن قبل 2019/2/2 .

4) قطاع الزراعة

الاتفاق على التدريب في مجالات الاستخدام الامثل للمياه في مجالات الزراعة المائية والحصاد المائي وكذلك مجالات اكثار البزار وفي مجالات الطاقة الحيوية واستخدام المبيدات الصديقة للبيئة وتدريب الشرطة البيئية .

5) قطاع الاتصالات

الاتفاق على مرور سعات الانترنت للعراق من خلال الاردن في عام 2019 لدعم العراق في انشاء البنية التحتية فضلا عن نقل التجارب الاردنية في مجالات التكنولوجيا المالية للاخوة في العراق .

6) قطاع المالية

تشغيل لجنة فنية مالية قانونية بين الجانبين لايجاد حلول للملفات المالية العالقة بين البلدين .

التمهيد للاتفاقية :

لم تعد هذه الاتفاقية وليدة عام 2019 وانما تمتد جذورها الى حقبة الحكم الملكي في العراق (1921-1958) التي انقطعت بعد ثورة تموز في عام 1958 . الا انها عادت في عام 1960 واعيد التمثيل الدبلوماسي بينهما . ثم ازدهرت مرة اخرى بعد عام 1979 لوقوف الاردن بجانب العراق في حربه ضد ايران . اما المرحلة (1990-2003) شهدت ازدهارا واضحا في العلاقات بينهما . حيث ارتبطت السوق العراقية بالاقتصاد الاردني واقيمت العديد من الصناعات في الاردن لتلبية جميع احتياجات السوق العراقية وصارت مدينة العقبة الاردنية الميناء الرئيسي لاستيرادات العراق .

امام بعد عام 2003 اتخذت الحكومة الاردنية موقفا حذرا حتى اعترف الاردن بمجلس الحكم عن طريق تصريح رئيس وزراء الاردن انذاك علي ابو الراغب . الا ان الانعطاف الكبير في العلاقات بينهما حدث في 2004/11/3 عندما عقدت اللجنة العليا الاردنية – العراقية اجتماعها الاول بين رئيس الوزراء العراقي اياد علاوي ورئيس الوزراء الاردني فيصل الفاير الذي انتج اللجان القطاعية في كافة المجالات الاقتصادية .

وفي 2009/9/3 تم عقد الاطار العام بالاتفاقية التجارية الحرة بين البلدين من خلال توقيعها من قبل رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ورئيس الوزراء الاردني نادر الذهبي . فضلا عن اتفاق امني لتبادل المعتقلين الاردنيين لدى العراق .

المؤشرات الاقتصادية للبلدين :

1) عدد السكان

يعد عدد السكان من المؤشرات المهمة لبيان سعة السوق في البلدان فضلا عن بيان القوى العاملة واعدادها والسكان النشطين اقتصاديا وهذه من المؤشرات المهمة للنمو الاقتصادي والتباين بين البلدين يوضح الاتفاقية التجارية تكون لمصلحة من :

	العراق	الاردن
عدد السكان لعام 2018	39,250,405	9,903,000
المرتبة عالميا	36	100

* يقدر عدد العراقيين المتواجدين في الاردن اكثر من (500) الف عراقي فيما بلغ عدد اللاجئين السوريين اكثر من (500) الف سوري ايضا .

2) الناتج المحلي الاجمالي (GPD) :

العراق مليار دولار		الاردن مليار دولار	
2016	2017	2016	2017
156,323	173,589	39,453	41,692
التسلسل على العالم 49		التسلسل على العالم 84	

3) **متوسط دخل الفرد**

دخل العراق تصنيف البلدان العليا من شريحة متوسطي الدخل منذ عام (2015) والتي حدودها (3896ـ 12055) دولار .

اما الاردن قد دخلها في عام (2018) وتراجع في عام (2019) .

	العراق	الاردن
متوسط دخل الفرد 2018	$ 7391	$6115
المرتبة عالميا	108	120

4) **معدل البطالة**

معدل البطالة لعام 2018	العراق	الاردن
	٪16	٪20

اما عدد الاردنيين الذين لا يعملون لاكثر من سنة بلغ (٪43,2) من حجم القوى العاملة حسب احصاءات عام 2017 .

5) **معدل التضخم**

معدل التضخم لعام 2018	العراق	الاردن
	٪0.8	٪4,1

6) **اجمالي الاحتياطيات الاجنبية**

اجمالي الاحتياطيات الاجنبية لعام 2018	العراق	الاردن
	54 مليار دولار	13,067 مليار دولار

7) معدل النمو الاقتصادي : (حسب تقرير البنك الدولي)

معدل النمو المتوقع في عام 2019	العراق	الاردن
	٪6,02	٪2.3

8) الانفاق الحكومي

الانفاق الحكومي لعام 2018	العراق	الاردن
	88,120 مليار دولار	12,750 مليار دولار

يعادل الانفاق الحكومي العراقي (7) مرات الانفاق الحكومي الاردني

9) الاستيرادات

الاستيرادات لعام 2017	العراق	الاردن
	* 31,6 مليار دولار	20,698,007 مليار دولار

*بلغت الاستيرادات للمواد السلعية غير النفطية 39,1 مليار دولار منخفضة عن عام 2016 حيث بلغت (46,6) مليار دولار

10) نسبة تغطية الاحتياطيات للاستيرادات

نسبة تغطية الاحتياطيات للاستيرادات لعام 2017	العراق	الاردن
	12,1	6,3

11) نسبة الاستيرادات الغذائية والحيوانات الحية

نسبة الاستيرادات الغذائية والحيوانات الحية لعام 2017	العراق	الاردن
	٪9	٪16,6

12) الصادرات

الصادرات لعام 2017	العراق	الاردن
	61 مليار دولار	6,4 مليار دولار

13) نسبة الصادرات الغذائية

نسبة الصادرات الغذائية لعام 2017	العراق	الاردن
	٪4.3	٪16.25

14) الميزان التجاري للعراق (الاستيرادات والصادرات لعام 2017) (دولار)

قيمة الاستيرادات من الاردن	قيمة الصادرات للاردن	الميزان التجاري
497099822	1397178	-495702846

15) الاستيرادات المعاد تصديرها للعراق من الاردن بلغت (2,14) مليار دولار في عام 2018

16) يطالب الاردن العراق بمبلغ اكثر من مليار دولار عبارة عن ديون للاردن فيما هناك ما بين (3ـ5) مليار دولار مودعة في الاردن منذ زمن النظام البائد ولا يوجد مكاشفة اردنية حقيقية لهذه المبالغ .

17) كشفت دراسة ان (225) سلعة من قائمة السلع المعفاة من الرسوم الجمركية العراقية لا يصدرها الاردن اصلا ولا صناعة وطنية لها في المملكة مثل الخيوط والورق والالواح والزجاج واجهزة وغيرها . في حين ان عدد السلع التي تستفيد من الاعفاء (119) سلعة فقط حسب قرار مجلس الوزراء العراقي . (24) مادة منها زراعية مثل البطيخ والشمام والكوسا والطماطة وغيرها التي لم يتجاوز قيمة صادراتها عن (200) مليون من اجمالي حجم الصادرات البالغ (524,28) مليون دولار وبنسبة (38٪) .

الا ان الاعفاء لم يشمل سلع مهمة منها الادوية والاسمدة وجزء من الكيبلات والانابيب والاكياس وغيرها والتي تمثل ما نسبته (62٪) من اجمالي الصادرات .

لقد ازدادت الصادرات الاردنية للعراق بنسبة (33٪) خلال الاشهر العشر الاولى من عام (2018) وهذا يوضح اهمية السوق العراقية للصناعة والزراعة الاردنية . لذلك كان الميزان التجاري لصالح الاردن خلال الاعوام السابقة .

العقود الهندسية

Engineering Contracts

المهندس عادل صادق وكر
رئيس مهندسين
شركة نفط البصرة
2019/4/14

العقد الهندسي

يختلف نوع العقود الهندسية بحسب اختلاف المجموعة التى ينتمى إليها المشروع ، فعقود المشاريع الصناعية (Industrial projects) تختلف عن عقود المشاريع الضخمة (Heavy construction projects) ، كما تختلف عن عقود مشاريع المبانى (Building construction projects) وتختلف أيضا عقود مشاريع المجموعة الواحدة عن بعضها البعض .

هناك فرق بين العقود الحكومية والعقود الخاصة:

- فالعقود الحكومية هى التى تكون إحدى الدوائر ، أو المؤسسات الحكومية طرفاً فيها ، ويجب أن تكون العقود الحكومية مبنية على التنافس المفتوح ، وتتم ترسية العطاء عادة على أقل المتنافسين تكلفة ، مالم يكن هناك سببٌ وجيه لاستبعاد عطائه واختيار غيره.

- أما فى العقود الخاصة فليس هناك ما يلزم بأن يكون التنافس مفتوحاً ، ويتم عادة اختيار أحد المتقدمين دون التقيد بإجمالي قيمة عطائه ، رغم من أن إجمالي قيمة العطاء تعتبر عاملاً هاماً فى أي عقد هندسي سواء أكان حكومياً أو خاصاً ، ولكن الأمر فى العقود الخاصة يختلف عنه فى العقود الحكومية.

- وتختلف صياغة العقود الهندسية عن بعضها البعض حسب نوع وطبيعة المشروع الهندسي ، ويقوم بإعداد العقود والقوانين التي تحدد واجبات وحقوق طرفي العقد هيئات دولية مثل :

✓ معهد المهندسين المدنيين ببريطانيا Institution of Civil Engineering (ICE)
✓ الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين (Fédération Federation Engineering Consulting (FIDIC)- Internationale Des Ingénieurs-Conseils)

وللعقد الهندسى ثلاثة أطراف رئيسية:

المالك أو صاحب العمل ، والمهندس الذى يقوم نيابة عن صاحب العمل وبتكليف منه بتوفير الخدمات التقنية والمهنية اللازمة فى تخطيط وتصميم وتنفيذ المشروع والمقاول وهو الذى يقوم بالتنفيذ العملى للمشروع بما فى ذلك توفير المواد والعمالة والآليات اللازمة لبناء المشروع.

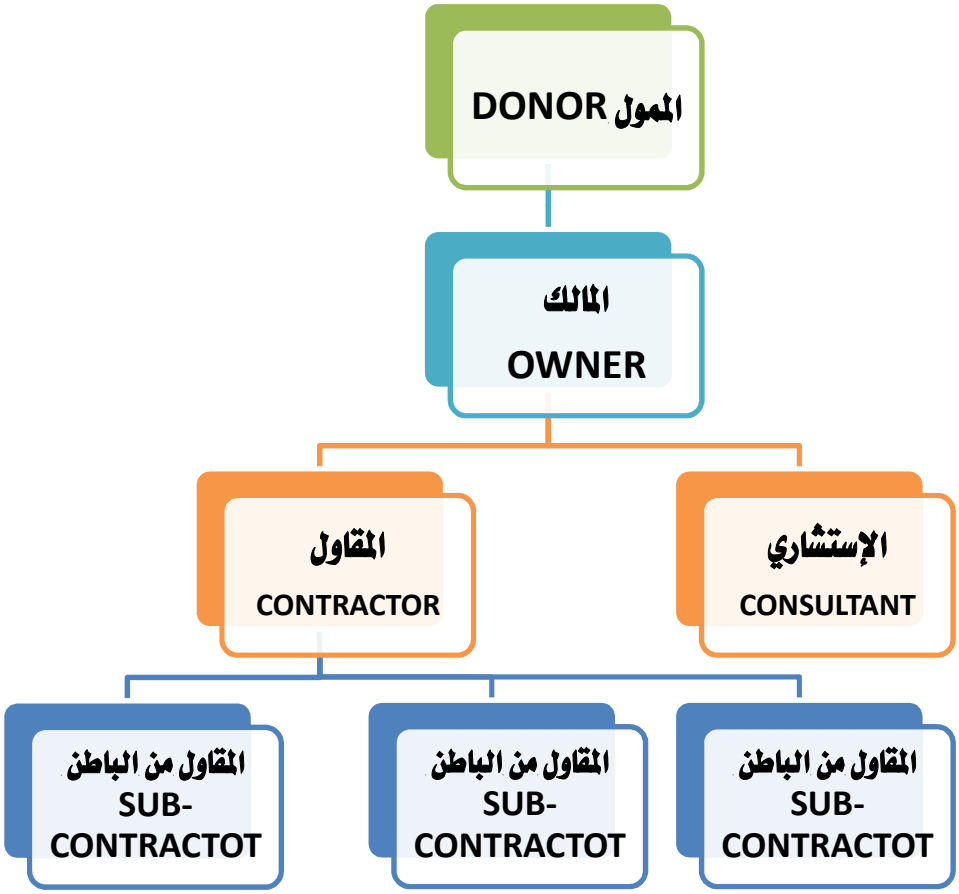

أنواع العقود الهندسية : Types of Engineering Contract

ويمكن تقسيم عقود الإنشاء الهندسية إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

1. **عقد التنافس** Fixed - Price Contract

و تقسم الى :

أ- عقد المبلغ المقطوع Lump Sum Contract

ب- عقد وحدة الأسعار Unit Price Contract

2. **عقود التفاوض** Negotiated Contracts (Cost - Plus Contracts) **وأهم صيغ هذا التعاقد هي :**

أ- عقد التكلفة مضافٌ اليها نسبة مئوية من التكلفة Cost Plus -a-Percentage -of- cost

ب- قد التكلفة مضافٌ إليها مبلغ مقطوعاً مقابل التعويضات Cost - Plus -a- Fixed - Fee

- **هناك عدة انواع لاتفاقيات** Agreements **من أشهرها**

أولا: EPC Engineering-Procurement-Construction

ومثلها ما يسمى DESIGN-BUILD, Turnkey **ويكون المقاول مسئول عن التصميم والتنفيذ بناءا على فكرة التصميم المطروحة في العطاء التي توضح احتياجات المالك من المشروع والمواصفات المطلوبة.**

ثانيا: Front-End Engineering and Design FEED

وهي عقود غير شائعة الا في المشروعات العملاقة وتكون هذه العقود تصميمية فقط الغرض منها التصميم Basic (Or Conventional) Engineering **وتحديد مجال المشروع وميزانيته بمستوى كافي يسمح للمالك بطرح العطاء.**

ثالثا: BOT Build-Operate-Transfer

في هذه العقود يقوم المنفذ بتشغيل المشروع والانتفاع بعائده لفترة ما نظير التنفيذ ثم تعود ملكية المشروع للمالك الاصلي.

رابعا: (BOOT (Build, Own, Operate and Transfer

(BOOT بناء وتملك وتشغيل و نقل) هي شراكة جزئية بين القطاعين العام والخاص (PPP) وهو نموذج للمشروع الذي يتم بموجبه تنظيم شراكة خاصة يتم فيها تنفيذ مشروعا تنمويا كبيرا بموجب عقد مع شريك من القطاع العام،يقوم فيه شريك القطاع العام بالتمويل المحدود أو بعض الفوائد الأخرى (مثل الإعفاء من الضرائب)، ولكن يفترض بشريك القطاع الخاص تقديرالمخاطر المرتبطة بالتخطيط والبناء و التشغيل.

خامسا: Joint Venture

هي عقود شراكة مؤقتة Temporary Partnership **بغرض تنفيذ مشروع ما، ومن اهم عوامل النجاح لهذا النوع هو نظر كل شريك** Co-Venture **الى الشراكة المستقبلية اكثر من الاستفادة الوقتية.**

الوثائق المكونة للعقد :

تختلف الوثائق المكونة لأى عقد هندسى كماً وكيفاً من مشروع لآخر ، تبعاً لعدة عوامل .فعقود التنافس تختلف عن عقود التفاوض ، من حيث نوع وحجم الوثائق المكونة للعقد فى كلٍ منها ، كما تختلف وثائق العقد تبعا لحجم المشروع.

1. خطاب الدعوة
2. تعليمات إلى المقاولين
3. العرض أو صيغة المناقصة
4. الاتفاقية Agreement
5. شروط العقد Contract Conditions
6. الجداول الملحقة بشروط العقد Supplementary to general condition
7. المواصفات Specification
8. الرسومات Drawings
9. جدول الكميات Bill of Quantities
10. جدول وحدات الأسعار
11. الملاحق والإضافاتAddendum

أسباب انتهاء العقود الهندسية

يحق للأطراف المشتركة في أي عقد إنهاء مفعوله في أي وقت خلال مدة سريانه، إذا اتفقت تلك الأطراف على الإنهاء وشروطه ، كما أن هناك حالات أخرى يعتبر معها العقد منتهياً ، أو لاغياً بصورة تلقائية

1. انتهاء العقد باكتمال الأعمال.
2. انتهاء العقد بالاتفاق.
3. إنهاء العقد بالنقض.
4. إنهاء العقد لاستحالة التنفيذ.
5. إنهاء العقد بفعل القوة القاهرة.

القوة القاهرة هي قوة حدث غير عادية مثل الحرب (معلنة أو غير معلنة)، وقيام ثورة ، أو تغيير في نظام الحكم يجعل من المستحيل الاستمرار في تنفيذ العقد . ولابد أن يحتوي العقدعلى تعريف واضح للقوة

القاهرة نظرا للأهمية البالغة لمثل هذا التعريف ، وما قد يترتب عليه من ملابسات قانونية ومالية في المستقبل.

عقد أنشاء مستودع الفاو النفطي

- الموقع : مدينة الفاو (جنوب محافظة البصرة)
- المالك : وزارة النفط العراقية – شركة نفط البصرة
- الإستشاري : شركة FOSTER WHEELER البريطانية
- المهندس : شركة نفط البصرة
- المقاول :

1ـ شركة المشاريع النفطية SCOP : لانشاء الأنابيب و الخزانات النفطية عدد 16سعة 66000 m3

2ـ شركة PROJETTIالايطالية : لإنشاء التوربينات الخاصة بالضخ والمضخات عدد10

3ـ شركة ROSCO الأردنية : لانشاء توربينات توليد الطاقة عدد 3

- قيمة العقد : 2 مليار دولار
- صيغة التعاقد و الإحالات : EPC Project
- مدة التنفيذ : سنتان ابتداء من تاريخ الإحالة
- حالة المشروع : لم يتم إكمال المشروع حتى الآن.

مشروع أنبوب تصدير النفط الخام الأردني- العراقي

- الموقع : انبوب بطول 1700 كيلو متر يمتد من حقل الرميلة – السماوة – النجف – حدثية – الأراضي الاردنية (العقبة)
- المالك : وزارة النفط العراقية – شركة نفط البصرة
- الإستشاري :SNC LAVLIN الكندية
- المهندس : شركة المشاريع النفطية – شركة نفط البصرة

- **المقاول : تم استدراج العروض الفنية و الإحالة الى إئتلاف شركات صينية – اردنية ـ عراقية**

1ـ قيمة العقد : 18 مليار دولار

- **صيغة التعاقد و الإحالات** : EPCF Project
- **مدة التنفيذ : ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ الإحالة**
- **حالة المشروع : لم يتم إكمال المشروع حتى الآن.**

SUMMARY EXECUTION SCHEDULE For IRAQI – JORDANIAN EXPORTING PIPE LINE

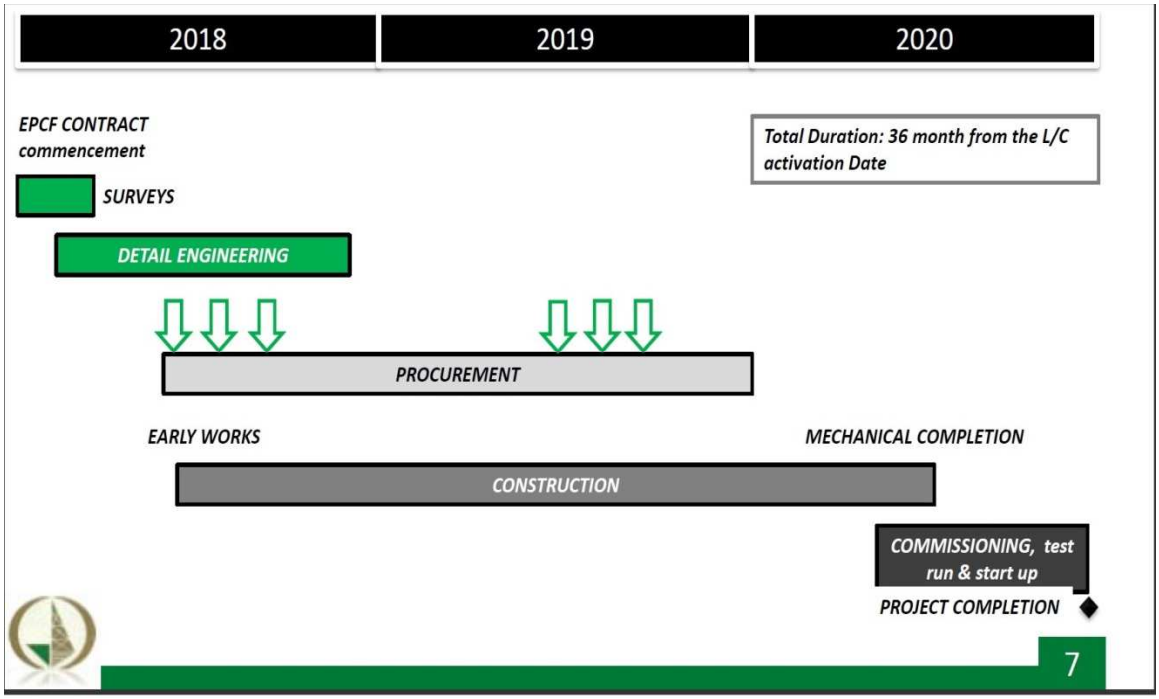

المشاكل التي تظهر أثناء تنفيذ برامج المشاريع

- المشاكل التي يواجهها المهندس أثناء عملية التنفيذ

1) طول فترة التنفيذ

2) التأخير في الجدول الزمني المحدد للمشروع.

3) سوء تقدير دراسة الجدوى للمشروع.

4) عدم تقدير التكلفة النهائية للمشروع بطريقة واقعية مما يؤدي لعدم توافر السيولة اللازمة لتنفيذ الأعمال وعدم انتظار الموارد المالية المطلوبة يؤدي لتعطيل تنفيذ الأعمال.

5) مشاكل إدارية (عدم القدرة على اتخاذ القرارات السليمة) يؤدي إلى حدوث مشاكل أثناء عملية التنفيذ.

أسباب التأخير في تنفيذ الجدول الزمني

أولا : تأخير بسبب المقاول

(نقص المعلومات أثناء عمل الجدول الزمني، عدم حساب المدة الزمنية للبنود، عدم توافر اليد العاملة، تأخر مقاول الباطن، مشاكل التمويل، تأخر توريد المواد، التأخير في تقديم رسومات الموقع)

ثانيا : تأخير بسبب الاستشاري

(عدم وضوح الشروط و المواصفات، أوامر أعمال اضافية، تأخير في رسوم المشروع،إهمال التركيز على البنود الحرجة)

ثالثا :تأخير بسبب المالك

(ظروف طارئة بسبب تقاعس المالك عن تقديم الدراسات،تغيير التصاميم اثناء التنفيذ،تأخير صرف المستحقات، التنظيم السيء للعلاقات بين الإستشاري و المهندس)

رابعا : تأخير بسبب ظروف عامة

(كعوامل المناخ ، الإضطرابات السياسية، الكوارث الطبيعية)

مشروع مستودع نهر بن عمر النفطي (شمال البصرة)

- **الموقع : منطقة نهر بن عمر (شمال مدينة البصرة)**

(إنشاء 27 خزان نفطي سعة 66000 m3 و لمختلف أنواع النفوط)

- **المالك : وزارة النفط العراقية – شركة نفط البصرة**
- **المهندس : شركة المشاريع النفطية – شركة نفط البصرة**
- **المقاول : شركة** EXXON MOBIL
- **صيغة التعاقد و الإحالات** : BOOT Project
- **مدة التنفيذ : ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ الإحالة**
- **حالة المشروع : توقفت الإحالة للمشروع بسبب تعارض مساحة الإنشاء مع مساحات مملوكة لوزراة الموارد المائية و الفلاحين المحليين.**